

مجلس الخدمات المالية الإسلامية

المعيار رقم 28

المتطلبات المعدلة لملاءة شركات التكافل وإعادة التكافل

15 ديسمبر 2022

حول مجلس الخدمات المالية الإسلامية

مجلس الخدمات المالية الإسلامية هو منظمة دولية لوضع المعايير افتتحت رسمياً في الثالث من نوفمبر عام 2002م، وبدأت أعمالها في العاشر من مارس عام 2003م. وتعمل المنظمة على الترويج لصناعة الخدمات المالية الإسلامية وتعزيز سلامتها واستقرارها عن طريق إصدار المعايير الاحترازية العالمية والمبادئ الإرشادية للصناعة، التي تهدف إلى تغطية نطاق واسع يشمل قطاعات العمل المصرفي، وأسواق رأس المال، والتأمين. وتتبع المعايير التي يعدها مجلس الخدمات المالية الإسلامية الإجراءات الصارمة الواجبة المحددة بإيجاز في قواعده الإرشادية وإجراءاته لإعداد المعايير/القواعد الإرشادية التي تشمل عقد العديد من اجتماعات فريق العمل، وإصدار مسودات للعرض، وتنظيم حلقات الاستماع/الندوات على الإنترنت، وإجراء المراجعات من قبل المجلس الشرعي لمجلس الخدمات المالية الإسلامية واللجنة الفنية. ويقوم مجلس الخدمات المالية الإسلامية أيضاً بإجراء البحوث وتنسيق المبادرات حول المسائل المتعلقة بالصناعة، كما ينظم الجلسات الحوارية والندوات والمؤتمرات للجهات التنظيمية وأصحاب المصلحة في الصناعة. وفي السعي صوب هذا الهدف يعمل مجلس الخدمات المالية الإسلامية عن كثب مع المنظمات الدولية والإقليمية والوطنية، والمؤسسات البحثية/التعليمية والأطراف الفاعلة في السوق.

لمزيد من المعلومات حول مجلس الخدمات المالية الإسلامية تفضل بزيارة الموقع:

www.ifsb.org

المجلس الأعلى لمجلس الخدمات المالية الإسلامية

الرئيس

معالي السيد/ جميل أحمد - بنك باكستان المركزي

نائب الرئيس

معالي السيد/ جودوين إيميفيلي- بنك نيجيريا المركزي

الأعضاء*

معالي الدكتور/ محمد سليمان الجاسر	رئيس البنك الإسلامي للتنمية
معالي السيد/ رشيد محمد المعراج	محافظ مصرف البحرين المركزي
معالي السيد/ عبد الرؤوف تالوكدر	محافظ بنك بنغلاديش المركزي
معالي السيدة/ رقية بدر	محافظ بنك بروناي دار السلام المركزي
معالي السيد/ أحمد عثمان علي	محافظ البنك المركزي الجيبوتي
معالي السيد/ حسن عبد الله	محافظ البنك المركزي المصري
معالي الدكتور/ بيري ورجيو	محافظ بنك إندونيسيا المركزي
معالي الدكتور/ عبد الناصر همتي	محافظ البنك المركزي للجمهورية الإسلامية الإيرانية
معالي السيد/ مصطفى غالب مخيف الكتاب	محافظ البنك المركزي العراقي
معالي الدكتور/ عادل الشركس	محافظ البنك المركزي الأردني
معالي السيدة/ مدينة أبيل كاسيموفا	رئيس سلطة جمهورية كازاخستان لتنظيم السوق المالي
معالي السيد/ باسل أحمد الهارون	محافظ بنك الكويت المركزي
معالي السيد/ الصديق الكبير	محافظ مصرف ليبيا المركزي
معالي السيدة/ نور شمسية بنت محمد يونس	محافظ البنك المركزي الماليزي
معالي السيد/ محمد الأمين ولد الذهبي	محافظ البنك المركزي الموريتاني
معالي السيد/ هارفيش كومار سيغولام	محافظ بنك موريشيوس المركزي
معالي السيد/ عبد اللطيف الجوهري	والي بنك المغرب
معالي السيد/ طاهر بن سالم بن عبد الله العمري	الرئيس التنفيذي البنك المركزي العماني
سمو الشيخ/ بندر بن محمد بن سعود آل ثاني	محافظ مصرف قطر المركزي
معالي الدكتور/ فهد بن عبد الله المبارك	محافظ البنك المركزي السعودي
معالي السيد/ حسين يحي جنقول	محافظ بنك السودان المركزي

معالي السيد/ محمد علي أكبين	هيئة التنظيم والرقابة المصرفية التركية

اللجنة الفنية*

الرئيس

معالي السيد/ د. فهد بن إبراهيم الشثري، البنك المركزي السعودي

نائب الرئيس

السيد/ سعود البوسعيدي، البنك المركزي العماني

الأعضاء*

السيد/ سيد فائق نجيب	البنك الإسلامي للتنمية
السيدة/ شيرين السيد	البنك المركزي البحريني
السيد/ مقصودة بيجوم	بنك بنغلاديش المركزي
السيد/ محمد شكري بن حاج أحمد	بنك بروناي دار السلام المركزي
السيدة/ جاردين هوسمان	بنك إندونيسيا المركزي
السيد/ نيماس رحمة	سلطة إندونيسيا للخدمات المالية
السيد/ أحمد يوسف خادم	البنك المركزي العراقي
السيد/ عدنان ناجي	البنك المركزي الأردني
السيد/ أنور كالييف	سلطة أستانا للخدمات المالية
الدكتور/ علي أبو صلاح المبروك	البنك المركزي الليبي
السيدة/ مدلينا محمد	بنك نيجارا، ماليزيا
السيدة/ شريفة الهنيزة سيد علي	هيئة الأوراق المالية الماليزية
السيد/ محمد خاميسو موسى	البنك المركزي النيجيري
الدكتور/ وزيري محمد جالاديما	المؤسسة النيجيرية للتأمين على الودائع
السيد/ غلام محمد عباسي	بنك باكستان المركزي
السيد/ هشام صالح المناعي	البنك المركزي القطري
السيد/ بدر العيسى	هيئة سوق المال، المملكة العربية السعودية
السيدة/ سمية أمير عثمان إبراهيم	بنك السودان
السيد/ عمر تشكين	هيئة التنظيم والرقابة المصرفية التركية
السيد/ يوسف بورا انهوس	البنك المركزي للجمهورية التركية
السيد/ حسين اونال	سلطة التنظيم والرقابة على صناديق التقاعد الخاصة

السيد/ عبد العزيز سعود المعلا (من 9 يونيو 2021م)	مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

*وفقاً للترتيب الأبجدي الانجليزي للدولة التي يمثلها عضو المنظمة، عدا المنظمات الدولية، التي أدرجت في القائمة أولاً.

مجموعة عمل المتطلبات المعدلة لملاءة شركات التكافل وإعادة التكافل*

الرئيس

السيدة/ مادلينا محمد، البنك المركزي الماليزي

نائب الرئيس

السيدة/ رفيزة عبد الرحمن، بنك بروناي دار السلام المركزي (حتى 28 يوليو 2021)

السيد/ محمد شكري بن حاج أحمد، بنك بروناي دار السلام المركزي (من 29 يوليو 2021)

الأعضاء*

السيد/ محمد عمير حسين	البنك الإسلامي للتنمية
السيدة/ إلهام إبراهيم علي طالب	مصرف البحرين المركزي
السيدة/ منى حليزا الحاج زكريا	سلطة نقد بروناي دار السلام
السيدة/ دعاء شاكر محمود (منذ 3 ديسمبر 2020)	البنك المركزي العراقي
السيدة/ نور الإيمان أزوان	البنك المركزي الماليزي
السيد/ أمادي سيبرين	الهيئة الوطنية للتأمين، نيجيريا
السيدة/ فاطمة عبد الرحيم	الهيئة الوطنية للتأمين، نيجيريا
السيدة/ غدير المطيري	البنك المركزي السعودي
السيد/ عبد الرحمن العوهلي	البنك المركزي السعودي

* وفقًا للترتيب الأبجدي للدول التي يمثلها الأعضاء، حسب ورودها في النسخة الإنجليزية، عدا المنظمات الدولية التي تم ذكرها أولًا.

الهيئة الشرعية للبنك الإسلامي للتنمية*

الرئيس

الشيخ/ محمد تقي العثماني

نائب الرئيس

معالي الشيخ/ عبد الله بن سليمان آل منيع

الأعضاء*

فضيلة الدكتور/ أسيد الكيلاني	عضواً
فضيلة الدكتور/ بشير علي عمر	عضواً
معالي الدكتور/ قطب مصطفى سانو	عضواً
فضيلة الشيخ الدكتور/ محمد الروكي	عضواً
فضيلة الدكتور/ محمد شافعي أنطونيو	عضواً

* بالترتيب الألفبائي

أمانة مجلس الخدمات المالية الإسلامية

الدكتور/ بيلو لاوال دانباتا	الأمين العام
الدكتور/ جمشيد أنور شاتها (حتى 30 أغسطس 2019م)	مساعد الأمين العام
الدكتور/ رفقي إسمال (من 1 يوليو 2020م)	مساعد الأمين العام
السيد/ جيمز سميث	مستشار
الدكتور/ أحمد الرزني الشمري (إلى 31 يناير 2021م)	عضو الأمانة (الشؤون البحثية والفنية)
الدكتور/ داودا آداينكا آسافا	عضو الأمانة (الشؤون البحثية والفنية)

لجنة صياغة النسخة العربية

رئيس اللجنة

الدكتور/ وجدان محمد صالح كنالي

الأعضاء

السيد/ الهادي النحوي	البنك الإسلامي للتنمية
السيد/ أحمد بن محمد الجبرين	البنك المركزي السعودي
الدكتور/ محمد برهان أربونا	مصرف السلام، البحرين
الدكتور/ أحمد محمد المختار	مجلس الخدمات المالية الإسلامية

الفهرس

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه

القسم الأول: مقدمة

1.1 خلفية المشروع

1. أصدر مجلس الخدمات المالية الإسلامية معياره بشأن متطلبات الملاءة للتكافل (التأمين الإسلامي) في ديسمبر 2010. ويحدد المعيار رقم 11 المبادئ الرئيسة المتعلقة بمتطلبات الملاءة لشركات التكافل[1]. ويكمل المعيار رقم 11 المواد المتعلقة بالملاءة الصادرة في حينه عن الاتحاد الدولي لمراقبي التأمين، من خلال إدخال التعديلات اللازمة لمعالجة خصوصيات التكافل.[2] واتساقا مع اتفاقية تأسيس مجلس الخدمات المالية الإسلامية، اعتمد هذا المنهج من أجل ضمان أن الرقابة على قطاع التكافل مؤسسة على مبادئ تنظيمية سليمة تتسق مع المبادئ التنظيمية في التأمين التقليدي، وليست أقل قوة منها. والمعيار الحالي رقم 28 له نفس هذا الهدف.

2. منذ صدور المعيار رقم 11 في عام 2010، تطورت المعايير التنظيمية والمحاسبية العالمية بشكل أكبر. وعلى وجه الخصوص، تم تطوير وتعديل المبادئ الأساسية للتأمين الصادرة عن الاتحاد الدولي لمراقبي التأمين، بشكل أكبر وأكثر شمولاً في عام 2011، وصدرت تعديلات أخرى مؤخرًا في عام 2019. كما طور الاتحاد الدولي لمراقبي التأمين أيضًا معيارًا لرأس المال لمجموعات التأمين النشطة دوليًا تم اعتماده عام 2019 وهو حاليًا في مرحلة الرصد قبل التنفيذ الكامل فيما يتعلق بهذه المجموعات. وفي حين أن معيار رأس مال التأمين مصمم لأكبر مجموعات التأمين فقط، إلا أنه يعتمد على المبادئ الأساسية للتأمين ذات الصلة بتطوير معايير الملاءة للشركات الفردية. وقد اعتُمد في بلدان عديدة منهج

[1] كما هو الحال في معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية الأخرى، يستخدم مصطلح شركة التكافل في هذا المعيار للإشارة إلى كامل المؤسسة التي تمارس أعمال التكافل التي تتألف عادةً من مشغل التكافل والصناديق التي يديرها، سواءً أكانت المؤسسة ضمن كيان قانوني واحد أم لا. وتشير فقرات المعيار إلى شركة التكافل أو مشغل التكافل حسب ما يقتضيه السياق؛ فمثلًا تشير الفقرات التي تتطلب أعمالًا أو مسؤوليات إلى مشغل التكافل، بينما تشير الفقرات التي تتضمن أوصافًا أو نتائج إلى شركة التكافل بصفتها الكلية.

[2] أصدر الاتحاد الدولي لمراقبي التأمين معايير وأوراق إرشادية لمساعدة السلطات الرقابية في إنشاء وصيانة أطر الملاءة. لكن هذه المعايير الأوراق الإرشادية حلت محلها وثائق أخرى صادرة عن الاتحاد وأهمها المبادئ الأساسية للتأمين.

رقابة على كفاية رأس المال أكثر اعتمادًا على المخاطر بناء على مبادئ التقييم المتسق مع السوق. وفي مجال المحاسبة المالية للأغراض العامة، وكذلك مراجعة متطلبات الاعتراف بالأدوات المالية وقياسها، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 17 بشأن عقود التأمين. ومن المقرر تنفيذه عام 2023. يوفر هذا المعيار أساسًا لقياس الالتزامات بموجب العقود التي تقع ضمن نطاقه، والتي لم يكن لها سابقًا معيار قياس مشترك. ويتم الآن اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على نطاق واسع (وإن لم يكن عالميًا) أساسًا لأطر المحاسبة الوطنية.[3] وكذلك أتمت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) مراجعة معاييرها المحاسبية للتكافل، بما في ذلك معيار المحاسبة المالية رقم 42: العرض والإفصاح ومعيار المحاسبة المالية رقم 43 :الاعتراف والقياس.

3. نصَّ المعيار رقم-11 على أن يقوم مجلس الخدمات المالية الإسلامية برصد التطورات الجديدة وإجراء أي مراجعات ضرورية على المعيار كلما كان ذلك مناسباً. وقد خلص المجلس في ضوء تطور الممارسة الرقابية فيما يتعلق بالملاءة، بما في ذلك تقييم موارد رأس المال وتصنيفها وتحديد متطلبات رأس المال إلى أن المراجعة مناسبة في هذا الوقت. وبناءً على ذلك، وافق المجلس الأعلى لمجلس الخدمات المالية الإسلامية، في اجتماعه الخامس والثلاثين الذي عقد في دكا، بنغلاديش في 14 ديسمبر 2019، على مراجعة المعيار رقم 11 وتشكيل مجموعة عمل لذلك. وكُلفت مجموعة العمل هذه بإعداد هذا المعيار لتقديم إرشادات للسلطات الرقابية لقطاع التكافل.

4. وقد أصدر مجلس الخدمات المالية الإسلامية أيضًا المعيار رقم 27: المبادئ الأساسية لتنظيم التمويل الإسلامي (التكافل)، وهي منسجمة بقدر كبير مع نص وهيكل المبادئ الأساسية للتأمين الصادرة عن الاتحاد الدولي لمراقبي التأمين. ويتبع هذا المعيار أيضًا منهجًا مشابهًا لهيكل المبادئ الأساسية للتأمين ذات الصلة، كي ينتج إطار الرقابة ومنه الرقابة على الملاءة لشركات التكافل (مع ثبات الأمور الأخرى) نتائج تتسق مع نتائج إطار الرقابة المطبق على التأمين التقليدي، مع الأخذ في الحسبان السمات التي تميز التكافل عن التأمين التقليدي وإجراء التعديلات اللازمة بناء على ذلك. ويحقق هذا المنهج منافع عملية للمراقبين المسؤولين عن التأمين التقليدي والإسلامي معًا وهم غالبية المراقبين.

---

[3] ولكن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لا تعد بالضرورة أساسًا للتقييم لأغراض رأس المال التنظيمي. وذلك لأن أهداف التقارير المالية للأغراض العامة تختلف عن أهداف التقارير المالية لأغراض تقييم الملاءة المالية.

1.2 الأهداف

5. تتمثل الأهداف الرئيسة لهذا المعيار فيما يلي:

أ. حماية مصالح مشتركي التكافل[4] من خلال تحديد احتمالية عالية بأن شركة التكافل ستكون قادرةً على الوفاء بجميع التزاماتها وواجباتها التعاقدية.

ب. تشجيع أنظمة الإنذار المبكر التي تسمح بالتدخل الرقابي المتناسب والإجراءات التصحيحية وتجنب آثار تقلبات الدورة الاقتصادية.

ج. تعزيز الثقة بين الجمهور، خاصة مشتركي التكافل، في الاستقرار المالي لقطاع التكافل.

1.3 خصوصيات التكافل

6. التكافل هو شكل من أشكال الحماية المالية، يُقصد أن تتفق عقوده وعملياته مع أحكام الشريعة ومبادئها. ويؤدي السعي إلى الالتزام بأحكام الشريعة ومبادئها إلى ميزات معينة خاصة بالتكافل ذات صلة بقضايا الملاءة. وتشمل خصوصيات أعمال التكافل، أو قد تشمل ما يلي:

أ. الالتزام بالتبرع وهو نوع من المعاملات المالية الإسلامية المستخدمة في برامج التكافل. وهو المبلغ الذي يساهم به كل مشترك في التكافل للوفاء بالتزامات الإعانة المتبادلة، ودفع المطالبات المقدمة من أصحاب المطالبات المؤهلين والالتزامات الأخرى المتفق عليها في العقد.

ب. مفهوم التعاون أو المساعدة المتبادلة، حيث يوافق المشتركون على التعويض المتبادل فيما بينهم عن الخسائر الناتجة عن المخاطر المحددة[5]. ونظرًا لأن التزام التعويض بموجب التكافل تعاوني أو متبادل، فإن هدفه الأساسي ليس جني الأرباح، وإنما المساعدة المتبادلة. وبهذه الطريقة يتم تجنب مخاطر التكهن (الميسر) المحظورة في الإسلام وأي عدم تيقن متأصل في الترتيب التعاقدي (الغرر) يصبح مقبولاً.

---

[4] يستخدم مصطلح "حامل الوثيقة" أيضًا على نطاق واسع في التكافل، ولكن هذا المعيار باتساق مع المبادئ الأساسية لتنظيم التمويل الإسلامي (التكافل)، يستخدم مصطلح "مشترك تكافل" ليعني الشخص الذي يحمل العقد أو الذي يستحق التغطية التكافلية بطريقة أخرى.

[5] من الناحية العملية، يبدأ مشغل التكافل الاتفاق المتبادل، مما يمكّن مشتركي التكافل المحتملين من التعرف في السوق والاشتراك في ترتيبات التكافل للأنواع المرغوبة بدلاً من السعي أولاً إلى البحث عن أشخاص آخرين متشابهين في التفكير لعقد اتفاق معهم.

ج. الحاجة إلى الحفاظ على فصل الصناديق الناشئة عن الحقوق والالتزامات المميزة بين مشغل التكافل مدير شركة التكافل ومشتركي التكافل. ومراعاة ذلك من الناحية العملية شائعة وهي إلزامية في بعض الدول. وتقسم الصناديق عادةً على النحو التالي:

- صندوق واحد يحتفظ بحقوق المساهمين في مشغل التكافل (يسمى أحيانًا باسم صندوق المساهمين)، وتُنسب إليه المعاملات الإدارية والتشغيلية.
- صندوق أو أكثر من صناديق التكافل التي تتحمل المخاطر[6] يديرها مشغل التكافل فيتلقى مساهمات مشتركي التكافل ودخل الاستثمار على تلك الصناديق، ثم يدفع منها الخسائر أو المستحقات الأخرى.
- رسوم إدارة أعمال التكافل المدفوعة لصندوق المساهمين وفقًا لشروط عقود التكافل.

د. تعود صناديق التكافل في هذه الحالة إلى مشتركي التكافل بصفة جماعية، كما تعود إليهم الفوائض والعجز الناشئ عن النشاط التكافلي.

- يعالج التصرف في الفوائض من خلال التشريع أو الوثائق التأسيسية لشركة التكافل أو سياساتها الاحترازية أو عقود التكافل نفسها؛ فمثلًا، يمكن الاحتفاظ بالفوائض الناتجة عن النشاطات التكافلية داخل صندوق التكافل في صفة موارد رأس مال، أو صرفها بشكل مباشر أو غير مباشر لصالح مشتركي التكافل، أو صرفها في أوجه خيرية.[7].
- قد يتم تغطية العجز الناتج عن نشاط التكافل من خلال الفوائض المحتفظ بها سابقاً في صندوق التكافل. وفي حالة عدم وجود موارد كافية لصندوق التكافل للوفاء بالتزاماته التكافلية، فقد تنص التشريعات أو الوثائق التأسيسية أو العقود على آليات مختلفة لمواجهة

---

[6] تسمى صناديق التكافل أحيانًا صناديق مخاطر المشتركين حيث يتم تحمل مخاطر التأمين بالتشارك على أساس التكافل وصناديق استثمار المشتركين المجمعة لجميع المشتركين أو الفردية لبعضهم التي تتحمل مخاطر الاستثمار. اعتمادًا على الهيكل المعتمد أو المتطلبات الوطنية، يمكن فصل الصناديق بشكل أكبر، على سبيل المثال مع مدخرات منفصلة وصناديق استثمار بدلاً من صندوق استثمار مشترك واحد.

[7] ترى الهيئة الشرعية لمجلس الخدمات المالية الإسلامية أنه من الناحية الشرعية لا يجوز لصندوق المساهمين الحصول على أي جزء من لفائض الاكتتاب، وهذا هو قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي.

النقص.[8] ومن أجل توفير تسهيل تمويل مؤقت، فإن مشغل التكافل قد يقدم قرضًا من صندوق المساهمين أو من طرف ثالث[9] يسدد من الفوائض المستقبلية.

- يكون مشغل التكافل مسؤولاً عن تعويض صندوق التكافل بقدر العجز الذي تسبب فيه بتعديه أو تفريطه.

هـ. الالتزام بتوافق جميع الأنشطة مع أحكام الشريعة ومبادئها.

7. ليست كل هذه الخصوصيات حاضرة بالضرورة في جميع أشكال التأمين الإسلامي. كما أنها ليست غائبة بالضرورة في جميع أشكال التأمين التقليدي. ومع ذلك، فإن هذه الخصوصيات تقدم أبعادًا إضافية لوضعية مخاطر عمليات التكافل غير متوقعة بالضرورة في متطلبات كفاية رأس المال المصممة أساسًا لعمليات التأمين التقليدية.

8. إن التحديد المنفصل للصناديق وملكيتها، مع منع أو تقليل إمكانية تحويل الأموال والتدفقات النقدية فيما بينها أخذًا في الاعتبار طبيعة الالتزامات والحقوق بين الصناديق، له آثار على تطوير وتطبيق متطلبات كفاية رأس المال لشركات التكافل، وأغلب هذا المعيار يركز على تلك الآثار. بالإضافة إلى ذلك، فإن من عواقب مخالفة أحكام الشريعة ومبادئها الخسارة المالية وصعوبة التعافي إذا كانت المخالفة مؤثرة.

1.4 النطاق والمنهج والتطبيق

9. يتضمن نطاق هذا المعيار تحديد موارد رأس المال (بما في ذلك التقييم والتصنيف) وتحديد متطلبات كفاية رأس المال لشركات التكافل.[10]

---

[8] على أساس مبدأ أن الصناديق تُنسب إلى مشتركي التكافل، يمكن سد النقص عن طريق استدعاء اشتراكات إضافية من مشتركي التكافل أو تخفيض التعويض المستحق لهم إذا وقع الاتفاق على ذلك في الوثائق التأسيسية أو الترتيبات التعاقدية للتكافل. ومع ذلك، قد تكون هذه الآليات غير عملية أو قد تمثل مخاطر لمصالح المستفيدين غير مقبولة لصانعي السياسات، ومن المرجح في الممارسة العملية أن تكون محدودة إما بالعمليات الصغيرة جدًا التي تقدم استحقاقات محدودة أو عمليات كبيرة ومتخصصة جدًا جذابة فقط لمجموعة محدودة من مشتركي التكافل ذوي الحنكة العالية (على غرار عمليات التأمين التبادلي ونوادي الحماية والتعويض في قطاع التأمين التقليدي).

[9] ما لم ينص على خلاف ذلك، فإن القرض في هذا المعيار هو قرض حسن، أي قرض بدون فائدة والمبلغ الذي سيتم سداده هو المبلغ الأصلي المقدم قرضًا.

[10] يجب أن تدرك السلطات الرقابية أن التنظيم الفعال لكفاية رأس المال يتطلب أيضًا وجود إدارة فعالة للمخاطر. ينبغي على السلطات الرقابية الرجوع إلى المعيار رقم 14 الذي يعالج إدارة المخاطر في التكافل، والرجوع إلى المبدأين الأساسيين للتكافل 9 و16، الذين يعالجان على التوالي إدارة المخاطر والضوابط الداخلية ثم إدارة المخاطر المؤسسية لأغراض الملاءة. ويعالج المعياران رقم 20 و25 على التوالي الإفصاح العام والخاص عن مسائل الملاءة ولا يغطي هذا المعيار هذه المسائل.

10. يمكن فهم "كفاية رأس المال" لأغراض عملية على أنها تشير إلى مستوى الموارد التي يتعين على شركة التكافل الاحتفاظ بها (عند الاقتضاء، فيما يتعلق بكل صندوق منفصل) من أجل توفير الثقة في قدرتها على تحمل الضغوط غير المتوقعة. وغالبًا ما يستخدم مصطلح "الملاءة" لوصف هذه المتطلبات، ويتم التعامل مع المصطلحين على نطاق واسع على أنه يمكن الاستعاضة بكل منهما عن الآخر. كما يتم استخدام مصطلحي "كفاية رأس المال" و "موارد رأس المال" بشكل عام في المبادئ الأساسية لتنظيم التمويل الإسلامي (التكافل) وفي المبادئ الأساسية التأمين ويتبع هذا المعيار ذلك العرف.

11. أُعد هذا المعيار من منظور شكل شركة التكافل الاعتيادي أي شركة من مستويين يمكن وصفه بأنه هجين من شركة مشتركة ومملوكة (راجع المعيار رقم 8، الفقرة 5، لمزيد من التفصيل حول هذا النموذج). ويمثل الجانب المشترَك مصالح مشتركي التكافل، ويمثل الجانب المملوك مشغل التكافل. ويدمج الجانبان في هذا النموذج الاعتيادي عبر الحفاظ على فصل الصناديق الموصوف في النقطة الثالثة من الفقرة السادسة السابقة. ومع ذلك، فإن هذا المعيار قابل للتطبيق مع التعديلات المناسبة على نماذج التأمين الإسلامي الأخرى التي لا يطبق فيها فصل الصناديق على النحو الموصوف سابقًا.

12. ينطبق هذا المعيار في الرقابة على كل من شركات التكافل وإعادة التكافل، سواء كانت تعمل بموجب تراخيص للتكافل العام أو العائلي أو تراخيص مركبة.[11] كما أنه قابل للتطبيق، بعد إجراء التعديلات اللازمة، على عمليات "نوافذ" التكافل.

13. يركز هذا المعيار على شركة التكافل بصفتها شركة فردية، على الرغم من أن القسم 3.6 يقدم إرشادات حول الرقابة على مستوى المجموعة عندما تكون شركة التكافل أو شركة التكافل القابضةُ رأسًا للمجموعة. ولا ينطبق المعيار مباشرة على الكيانات غير التكافلية داخل مجموعة تحتوي على شركة تكافل، ولكنه ينطبق على شركات التكافل فيما يتعلق بالمخاطر التي تتعرض لها من قبل الكيانات غير شركات التكافل. ويمكن تطبيقه على المجموعات التي تحتوي على شركات تكافل، عندما تخضع لرقابة المجموعة.

[11] في هذا المعيار، أي إشارة إلى "تكافل" يجب أن تؤخذ لتشمل إعادة التكافل ما لم ينص على خلاف ذلك أو يتطلب السياق غير ذلك.

14. ينبغي على السلطات التنظيمية والرقابية مراعاة التناسب في تطبيق هذا المعيار من خلال الأخذ في الاعتبار طبيعة شركات التكافل وحجمها وتعقيدها والبيئة التي تعمل فيها؛ فمثلًا، قد ترغب الدول في تطبيق أحكام هذا المعيار بطريقة معدلة على شركات التكافل التي تقدم غطاء التكافل الأصغر، لتوفير غطاء ميسر متفق مع أحكام الشريعة ومبادئها للفئات الفقيرة. ومع ذلك، فإن التطبيق المتناسب ينبغي أن يوازن دائمًا بين الهدف النهائي المتمثل في حماية الاستقرار المالي وبين إدارة المخاطر لمشتركي التكافل.

1.5 هيكل هذا المعيار

15. ينقسم هذا المعيار إلى الأقسام الثلاثة الآتية:

- القسم الأول: مقدمة المعيار
- القسم الثاني يحدد إرشادات للسلطات الرقابية بشأن تقييم الموجودات والمطلوبات، بما في ذلك الاعتراف. وتؤثر أسس الاعتراف وتقييم الموجودات والمطلوبات بشدة على تحديد وتقييم موارد رأس المال لأغراض الملاءة. ولا ينص المعيار على متطلبات تقييم محددة، ولكنه يروج لأسس تقييم اقتصادي متسقة للموجودات والمطلوبات بما في ذلك المخصصات الفنية.
- القسم الثالث يقدم إرشادات للسلطات الرقابية بشأن تحديد موارد رأس المال وتصنيفها لأغراض الملاءة وتحديد متطلبات رأس المال التنظيمي[12] التي يتم على أساسها تقييم مدى كفاية موارد رأس المال تلك. ولا ينص المعيار على متطلبات محددة لرأس المال التنظيمي، ولكنه يروج لمنهج الموازنة (قائمة المركز المالي) الإجمالية ومتطلبات رأس المال التنظيمي على أساس المخاطر.

16. اعتمد القسمان الثاني والثالث على المبدأين الأساسيين للتكافل رقم 14 و17 على التوالي. ويتبع الترتيب الهيكلي المعتمد في المبادئ الأساسية للتكافل أي المبادئ ثم المعايير ثم النصوص الإرشادية. ويبدأ كل قسم بذكر نص المبدأ الأساسي الذي اعتمد عليه. كما تم تنسيق نصوص هذه الأقسام على النحو الآتي:

---

[12] في هذا المعيار، يشير مصطلح متطلبات رأس المال التنظيمي إلى المتطلبات المالية التي تحددها الجهة الرقابية وتتعلق بتحديد مبالغ رأس المال التي يجب أن تمتلكها شركة تكافل أو صندوق تكافل بالإضافة إلى مخصصاتها الفنية ومطلوباتها الأخرى.

- المعايير التابعة لكل مبدأ في خط عريض.
- النصوص الإرشادية في خط عادة مع ترقيم كل فقرة على نحو متتالٍ بعد المعيار الذي ترتبط به أو قبله إذا كانت تقديمية في طبيعتها.
- العناوين الفرعية للنصوص الإرشادية بخط عادي دون ترقيم.

1.6 التاريخ الفعلي لتطبيق المعيار

17. لتشجيع الاتساق في تطبيق معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية عبر الدول، يوصى بأن تطبق السلطات التنظيمية والرقابية المعيار في دولها اعتبارًا من شهر ديسمبر 2024. ويتيح هذا التاريخ فترة تحضيرية كافية تبدأ من تاريخ إصدار هذا المعيار حتى يُضمّن في اللوائح التنظيمية والمبادئ الإرشادية الوطنية، وعند الاقتضاء، في الممارسات الرقابية. وتُوصَى السلطاتُ التنظيمية والرقابية بتفعيل المعيار قبل هذا التاريخ إذا كانت قادرة على ذلك.

18. قد يعتمد مستوى تطبيق المعيار في دولة معينة على الإطار القانوني العام لتلك الدولة ولا يخل به.

القسم الثاني – التقييم

المبدأ الأساسي: تحدد السلطة الرقابية متطلبات تقييم الموجودات والمطلوبات لأغراض الملاءة.

إرشاد تقديمي

التطبيق

19. على الرغم من أن منهجيات حساب البنود في التقارير المالية ذات الأغراض العامة قد تكون متسقة إلى حد كبير مع أهداف التقييم لأغراض الملاءة، فربما لا يكون هذا هو الحال دائمًا، نظرًا لاختلاف الأغراض بين إعداد التقارير المالية للأغراض العامة وتحديد الملاءة.

20. يمكن للسلطات الرقابية اعتبار التقييمات المتسقة مع طرق القياس في معايير إعداد التقارير المالية، بما في ذلك المعايير الدولية للتقارير المالية، متفقة مع هذا المعيار كلما اتسقت طرق القياس مع هذا المعيار.

21. إن سياق وهدف تقييم الموجودات أو المطلوبات لشركة تكافل هي عوامل رئيسة في تحديد قيم تلك الموجودات والمطلوبات. ويأخذ هذا القسم في الاعتبار متطلبات التقييم التي يجب الوفاء بها لغرض تقييم الملاءة لشركات التكافل في سياق متطلبات الملاءة القائمة على المخاطر التي تعكس منهج الموازنة الإجمالية على أساس اقتصادي وتتناول جميع المخاطر ذات الصلة والمتوقعة بشكل معقول.

22. يطلب القسم 3.3 استخدام منهج الموازنة الإجمالية[13] في تقييم الملاءة للاعتراف بالترابط بين الموجودات والمطلوبات ومتطلبات رأس المال التنظيمي وموارد رأس المال، ولتُلزِم بالاعتراف بالمخاطر بشكل مناسب. ويضمن هذا المنهج أن تحديد رأس المال المتاح والمطلوب، بما في ذلك على مستوى كل صندوق منفصل، يستند إلى افتراضات متسقة للاعتراف بالموجودات والمطلوبات وتقييمها لأغراض الملاءة.

23. لتحقيق الاتساق مع هذا المنهج لتحديد متطلبات كفاية رأس المال في سياق منهج الموازنة الإجمالية، ينبغي النظر إلى موارد رأس المال على نطاق واسع على أنها الفرق بين الموجودات والمطلوبات، ولكن على أساس الاعتراف بها وتقييمها

[13] لمزيد من التفصيل بهذا الشأن، انظر القسم 3.3: كفاية رأس المال في سياق منهج الموازنة الإجمالية.

لأغراض الملاءة المالية لا لأغراض التقارير المالية العامة. وينطبق هذا الوصف أيضًا على مستوى كل صندوق منفصل (بما في ذلك أي صندوق استثمار للمشتركين أو صندوق لمخاطر المشتركين، وعند الاقتضاء، صندوق المساهمين) وتقييم كفاية رأس المال على مستوى الصندوق.

أغراض الملاءة

24. التقييم "لأغراض الملاءة" المشار إليه في هذا المعيار هو تقييم الموجودات والمطلوبات المستخدمة ضمن المفهوم الواسع لتقييم الملاءة القائم على المخاطر لشركات التكافل.

25. ينتج تقييم الملاءة عن تطبيق التقدير الرقابي على مختلف القياسات والتقييمات للوضع المالي الحالي والمستقبلي لشركة التكافل التي يظهر من خلالها مدى قدرة شركة التكافل على الوفاء بالتزاماتها تجاه مشتركي التكافل أو غيرهم ممن لديهم استحقاقات بموجب عقود التكافل عند حلولها. وستكون مجموعة القوائم المالية، التي قد تختلف عن تلك المستخدمة في التقارير المالية للأغراض العامة، مفيدة في هذا الصدد. وللتمييز بينها، يشير هذا المعيار إلى القوائم المالية المستخدمة لتقييم الملاءة على أنها "قوائم مالية تنظيمية". وتتضمن هذه القوائم قائمة المركز المالي التنظيمي ومتطلبات رأس المال التنظيمي. ولأغراض هذا المعيار، يشير "التقييم لأغراض الملاءة" إلى تقييم الموجودات والمطلوبات في القوائم المالية التنظيمية. وقد يستخدم التقييم العام للملاءة معلومات إضافية للقوائم المالية التنظيمية مثل:

- اختبار الضغط والسيناريو.
- التقييم الذاتي للمخاطر والملاءة لمشغل التكافل لشركة التكافل.
- الإفصاح ذي الصلة.

26. تعدّ المخصصات الفنية (الموجودات أو المطلوبات التي تمثل القيمة الاقتصادية للالتزامات التكافلية لشركة التكافل) عنصراً مهمًا في التقييم لأغراض الملاءة. وتشمل هامشًا للمخاطر مناسبًا لأغراض الملاءة. ومتطلبات رأس المال التنظيمي مكونٌ آخر من مكونات تقييم الملاءة، وهي تتضمن مخصصًا إضافيًا للمخاطر بحيث عندما يتم جمعها معًا، تكون المخصصات الفنية ومتطلبات رأس المال التنظيمي كافية لضمان تلبية التزامات عقود التكافل باحتمالية الكفاية المطلوبة من قبل السلطة الرقابية.

27. في الظروف السلبية، يمكن اعتبار أن بعض الموجودات قد انخفضت قيمتها أو أصبحت عديمة القيمة. وبناءً عليه فقد يتم استبعاد هذه الموجودات من موارد رأس المال أو خفض قيمتها في تقييم كفاية رأس المال، أو يمكن تعيين متطلبات رأس المال لتغطية النقص المحتمل في القيمة. وهذه التعديلات جزء من عملية تحديد متطلبات رأس المال و/أو موارد رأس المال ويتم تناولها في القسم 3.5. وتُعرض هذه التعديلات بشكل منفصل عن قيم الموجودات في القوائم المالية التنظيمية. ويتيح ذلك تحسين الشفافية والاتساق وقابلية المقارنة.

المعيار1: يُعالج التقييمُ الاعترافَ والاستبعادَ وقياسَ الموجوداتِ والمطلوبات.

28. ينبغي الاعتراف بالموجودات والمطلوبات وإلغاء الاعتراف بها بالقدر اللازم للاعتراف بالمخاطر بشكل مناسب. وقد تختلف مبادئ الاعتراف / الاستبعاد عن تلك المستخدمة في إعداد التقارير المالية للأغراض العامة في دولة ما.

29. يعتبر الاعتراف بعقود التكافل بصفتها جزءًا من تقييم المخصصات الفنية مسألة مهمة لشركات التكافل والسلطات الرقابية. وهناك نقطتان رئيستان محتملتان للاعتراف، وذلك عند الدخول في عقد ملزم (التاريخ الملزم)، وعند تاريخ بدء العقد. ومن حيث المبدأ، التاريخ الملزم هو التاريخ الذي ينشأ فيه التزام اقتصادي. ومع ذلك، من الناحية العملية، من المرجح أن تختلف هذه التواريخ بشكل كبير بالنسبة لفئات معينة من التكافل العام.

30. ينبغي الاعتراف بعقود إعادة التكافل المسنَدة وتقييمها بحيث تتوافق مع الاعتراف بالمخاطر التي تخفف من حدتها. وعندما يتم التعاقد على آلية إعادة التكافل الحالي لتغطية العقود المباشرة المستقبلية، ينبغي ألا تتضمن قيمة وثيقة إعادة التكافل أي مبلغ فيما يتعلق بالعقود المباشرة المستقبلية التي لم يتم الاعتراف بها.

31. ينبغي أن يخلو تقييم عقد إعادة التكافل المسنَد من قيمة الفائض الذي قد تستحقه شركة إعادة التكافل بصفتها مشتركًا في صندوق مخاطر مشتركي إعادة التكافل إلى حين تتم الموافقة الرسمية على توزيع ذلك الفائض من قبل مشغل شركة إعادة التكافل. ولكن ينبغي على شركة التكافل الاعتراف في مطلوباتها بأي التزام بتقديم اشتراك إضافي لشركة إعادة التكافل بمجرد توقع تحقق ذلك الالتزام.

32. ينبغي إلغاء الاعتراف بمطلوبات عقد التكافل (أو جزء من مطلوبات عقد التكافل) ضمن المخصصات الفنية عندما يتم إنهاء العقد فقط - أي عندما يتم إبراء أو إلغاء أو انتهاء الالتزام المحدد في عقد التكافل.

33. لا ينبغي أن يؤدي دخول الشركة المسنِدة في ترتيب إعادة التكافل إلى إلغاء الاعتراف بالمخصصات الفنية ما لم ينتج عن الدخول في هذا الترتيب بشكل فعال إنهاء أو استبدال عقود التكافل. وإذا دخلت الشركة المسندة في ترتيبات إعادة تأمين تقليدي - في ظروف استثنائية وباتباع إجراءات الحوكمة الشرعية الواجبة-، فإن هذا الترتيب لا يؤدي كذلك إلى إلغاء الاعتراف بالمخصصات الفنية ما لم يتم إجراء اختبار إنهاء أو استبدال العقود الأولية.

المعيار2: يتم تقييم الموجودات والمطلوبات على أسس متسقة.

34. تقييم الملاءة على أساس التقييم المتسق للموجودات والمطلوبات شرط أساسي للحصول على نظرة ثاقبة ذات مغزى عن أوضاع الموجودات والمطلوبات لشركة التكافل وفهم وضعها المالي مقارنة بشركات التكافل الأخرى. وهو يوفر معلومات موثوقة يمكن على أساسها بناء الإجراءات التي يتخذها مشغلو التكافل والسلطات المراقبة عليهم فيما يتعلق بتلك الأوضاع.

35. ينبغي أن يستند الوضع المالي العام لشركة التكافل إلى القياس المتسق للموجودات والمطلوبات، والتحديد الصريح والقياس المتسق للمخاطر وتأثيرها المحتمل على جميع مكونات قائمة المركز المالي. وينبغي أن ينطبق هذا الاتساق على جميع الموجودات والمطلوبات، بما في ذلك الموجودات الزائدة عن المطلوبات، ويمتد عبر شركات التكافل والفترات الزمنية لتحقيق إمكانية المقارنة.

36. ويعني إجراء التقييم على أسس متسقة أن الاختلافات في قيم الموجودات والمطلوبات يمكن تفسيرها من حيث الاختلافات في طبيعة التدفقات النقدية بما في ذلك توقيتها ومقدارها وعدم التيقن المتأصل فيها، بدلاً من الاختلافات في المنهجية أو الافتراضات. ويمكن تطبيق هذا الاتساق على مستويات مختلفة مثل قطاع داخل شركة أو شركة أو مجموعة.

37. يشكل كل صندوق منفصل قطاعاً داخل شركة التكافل. بالإضافة إلى ذلك، عندما يتم تخصيص موارد رأسمالية ضمن صندوق المساهمين ليتم إقراضها مستقبلًا لصندوق آخر، فإن الأصول المخصصة تشكل أيضًا قطاعًا في هذا السياق.

38. قد تستخدم تقييمات السوق المرصودة أو تقييمات التكلفة المطفأة لبعض الموجودات والمطلوبات، بينما تستخدم نماذج التقييم، مثل نماذج التدفقات النقدية المخصومة، لموجودات ومطلوبات أخرى. كما يمكن أن تساعد معايرة نماذج التدفقات النقدية المخصومة هذه مع تقييمات السوق أو التكلفة المطفأة للموجودات والمطلوبات الأخرى في تحقيق الاتساق.

39. قد تختلف الخصائص المحددة لعقود التكافل والأدوات المالية والبيانات المتاحة داخل الدول وفيما بينها. ويعني الاتساق في تقييم الموجودات والمطلوبات أن هذه الاختلافات يمكن تفسيرها من حيث الاختلافات في طبيعة التدفقات النقدية التي يتم تقييمها في كل دولة.

40. تُحدَّد متطلبات رأس المال التنظيمي باستخدام معالجة متسقة لتقييم الموجودات والمطلوبات. ولا يعني الاتساق في تقييم الموجودات والمطلوبات لأغراض الملاءة بالضرورة أنه يتم استخدام أساس تقييم واحد لجميع الموجودات والمطلوبات. وينبغي أن ينتج عن قائمة المركز المالي، عند تناولها مع متطلبات رأس المال، الاعتراف المناسب بالمخاطر.

المعيار3: يتم إجراء تقييم الموجودات والمطلوبات بطريقة موثوقة ومفيدة وشفافة

الموثوقية

41. ينبغي أن تكون القيم المعطاة لموجودات ومطلوبات شركة التكافل لأغراض الملاءة مقياساً موثوقاً لقيمتها في تاريخ تقييم الملاءة.

42. تعد الموضوعية جانبًا مهمًا من جوانب تقييم الموجودات والمطلوبات بطريقة موثوقة، بحيث لا يتأثر التقييم بشكل غير لائق بإدارة مشغل التكافل. وعادةً ما يتضمن تقييم الموجودات والمطلوبات أحكامًا تقديرية؛ مثل حكم الخبراء التقديري في تقييم أهمية البيانات واستخلاص الافتراضات. واتساقا مع موثوقية النتيجة، ينبغي تقليل النزعة الذاتية في التقييم إلى أقصى حد ممكن عمليًا. ويمكن تحقيق ذلك من خلال استخدام المعلومات المتاحة من عمليات الرقابة الداخلية الفعالة وتقييمات السوق وغيرها من المعلومات الحالية أو الواقعية ذات الصلة، من خلال تطبيق المعايير المهنية وإخضاع التقييمات لمراجعة مستقلة. وينبغي أن تطلب السلطة الرقابية منهجية تقييم تستخدم المعلومات المقدمة من الأسواق المالية والبيانات المتاحة علنًا حول مخاطر التكافل الفنية. وقد تكون المعلومات الخاصة

بالشركة مناسبة؛ مثلًا إذا ثبت أن نموذج أعمال شركة التكافل وممارساتها تمثل المحفظة بشكل كافٍ وثبت استخدام معلومات مماثلة في تقييمات السوق.

الجدوى للقرار

43. في سياق هذا المعيار، يقصد بالأمر "المجدي للقرار" أنه مفيد في إصدار الأحكام لأغراض الملاءة. وينبغي إدراك أن التقييم الموثوق للموجودات والمطلوبات لا يعني تجنب النزعة الذاتية في التقييم تجنبًا كاملًا. والطريقة التي توفر قيمة واحدة دون الحاجة إلى إصدار حكم تقديري قد تكون أقل جدوى للقرار من تلك التي تنتج مجموعة من القيم المعقولة التي يتم من خلالها اختيار القيمة من خلال تطبيق الحكم التقديري. وينبغي أن يكون للطريقة التي تنتج نتيجة مجدية للقرار الأسبقية على تلك التي لا تنتج ذلك.

44. في بعض الدول، لا يمكن أن تستند إجراءات الإنفاذ إلا إلى حسابات موضوعية. وفي تلك الدول، ينبغي أن يكون للحساب الموضوعي الأسبقية على الحساب القائم على الافتراضات والأساليب ذات النزعة الذاتية. وقد تحتاج السلطات الرقابية إلى توفير قدر أكبر من التحديد للافتراضات (مثل معدلات الوفيات والخصم) والأساليب للأغراض التنظيمية. كما ينبغي أن تتضمن المنهجية المحددة هامشًا للمخاطر يكون مناسبًا لتقييم تم إجراؤه لأغراض الملاءة.

45. يمكن استنباط القيم المجدية للقرار من مجموعة من المصادر، بما في ذلك التقييمات المتسقة مع السوق، وتقييمات التكلفة المطفأة ونماذج التقييم الأخرى، مثل نماذج توقعات التدفقات النقدية المخصومة.

46. عندما يكون هناك سوق لموجود أو مطلوب يتم فيه عرض الأسعار علنًا وتكون الصفقات متاحة بسهولة، يمكن أن توفر الأسعار المعلنة قيمة مجدية للقرار بالنسبة للموجود أو المطلوب في الغالبية العظمى من الحالات. وعادة، سيكون هناك نطاق من أسعار السوق لنفس العنصر، وستكون هناك حاجة إلى الحكم التقديري في تحديد القيمة النهائية.

47. في بعض الظروف، ربما لا يوفر سعر السوق بالضرورة أساسًا مفيدًا لاتخاذ قرار للتقييم. وقد يكون من المناسب اتباع طريقة أكثر موثوقية لتحديد القيمة بناءً على ظروف طبيعية أكثر في حال كانت السوق المرجعية غير فعالة أو غير طبيعية في تشغيلها. وقد تحدث هذه الظروف، على سبيل المثال، إذا كانت هناك تكلفة عالية في إجراء الصفقات

الفعلية، أو كان التداول ضعيفًا، أو كانت مصادر التسعير المستقلة غير متوفرة أو محدودة، أو إذا كان السوق عرضة لتأثيرات مشوهة. وينبغي على السلطة الرقابية تقييم هذه الظروف ونتيجة لذلك قد تستنتج أنه من المناسب استخدام تقييم اقتصادي بديل.

48. يمكن أن تكون التكلفة المطفأة قيمة مجدية للقرار بالنسبة للموجودات والمطلوبات إذا كانت انعكاسًا للمبلغ الذي ستدفعه شركة التكافل وتستلمه بمرور الوقت، ولم تشر التقلبات في القيم السوقية إلى قدرة شركة التكافل على الوفاء بالتزاماتها. وقد توفر التكلفة المطفأة قيمة مفيدة واقعية وعملية عندما لا تكون طرق التقييم الأخرى أكثر فائدة أو موثوقية. ومن المفيد تكميل هذه التقييمات باختبار الحساسية والكفاية.

49. إن نمذجة مشغل التكافل لموجودات ومطلوبات شركة التكافل قد توفر أيضًا قيمة مجدية للقرار. ويتم تعزيز موثوقية نتائج النموذج من خلال اتباع أفضل ممارسات شركات التكافل والسلطات الرقابية فيما يتعلق بحوكمة النموذج وآليات الرقابة والمراجعة المستقلة. كما يمكن أن تؤدي المقارنات الرقابية أو المقارنة المرجعية (المعيارية) لممارسات النمذجة إلى زيادة موثوقية النتائج المنمذجة. ويمكن استخدام النماذج لتطبيق معايير القياس المشتركة عبر جميع المخاطر (على سبيل المثال، نفس المنهجية، والأفق الزمني، وقياس المخاطر، ومستوى الثقة، وما إلى ذلك).

50. ينبغي على السلطة الرقابية تقييم إلى أي مدى يضيف التفضيل الزمني[14] وتعديلات المخاطر معلومات مجدية للقرار. وإذا لم يكن الأمر كذلك، يمكن الاعتماد على متطلبات الإفصاح. وبالنسبة للمطلوبات التي تخضع لعدم تيقن جوهري عند التقاضي، ربما لا يكون من المناسب تضمين تقديرات التفضيل الزمني والمخاطر في المطلوبات المبلغ عنها، بسبب عدم موثوقية هذه التعديلات.

الشفافية

51. ينبغي أن يكون نظام الملاءة مدعوماً بالإفصاح العلني المناسب وبتقارير سرية إضافية إلى السلطة الرقابية؛ فمثلًا، التحديد الصريح لمكونات المخصصات الفنية يدعم أهداف الشفافية وقابلية المقارنة ويسهل التقارب. وللاطلاع على

[14] راجع تعريف التفضيل الزمني في قائمة المصطلحات في آخر الوثيقة.

معايير الإفصاح العام بما في ذلك تقييم الموجودات والمطلوبات لأغراض الملاءة، راجع المعيار رقم 25 الإفصاحات الرامية إلى تعزيز الشفافية وانضباط السوق لشركات التكافل / إعادة التكافل.

52. ينبغي على مشغلي التكافل تقديم معلومات كافية حول الأساليب التي اتبعوها لتقييم الموجودات والمطلوبات، مع وصف كيفية معالجة مبادئ الموثوقية والجدوى للقرار والاتساق. وتسهل الشفافية الفهم وقابلية المقارنة داخل الدول وعبرها.

المعيار4: يعتبر تقييم الموجودات والمطلوبات تقييمًا اقتصاديًا.

53. التقييم الاقتصادي هو تقييم لا يحجب فيه التحفظ أو التفاؤل الخفي أو المتأصل في التقييم نتائج تقييم الوضع المالي لشركة تكافل (أو لصناديق معينة). ويعتبر هذا المنهج مناسبًا في سياق متطلبات الملاءة القائمة على المخاطر التي تفي بهذا المعيار وتشترك معه في أهداف الشفافية وقابلية المقارنة.

54. يمتد متطلب تقييم الموجودات والمطلوبات أيضًا إلى الأرصدة بين الصناديق المنفصلة (على سبيل المثال القرض).

المعيار 5: يعكس التقييم الاقتصادي للموجودات والمطلوبات القيم الحالية المعدلة حسب المخاطر لتدفقاتها النقدية.

55. ينبغي أن تعكس القيمة الاقتصادية التقييم المرتقب للتدفقات النقدية المستقبلية للموجودات أو المطلوبات بما يأخذ في الحسبان مخاطر تلك التدفقات النقدية والتفضيل الزمني. وقد يكون للموجودات أو المطلوبات تدفقات نقدية داخلة وتدفقات نقدية خارجة يكون تأثيرها الصافي قيمة موجبة أو سلبية. ولا يتم تحديد هذا التقييم بشكل مباشر باستخدام حساب التدفقات النقدية المخصومة. وقد تعكس القيمة السوقية الحالية المدرجة أو قيمة البيع أو الشراء الحالية التقييم المحتمل للتدفقات النقدية.

56. ينبغي على السلطات الرقابية أن تأخذ في الاعتبار جميع المعلومات ذات الصلة المتاحة بشأن تقييماتِ السوق الحالية للموجوداتِ والمطلوباتِ والمخاطرِ، والمعلومات المتاحة بشأن المبادئِ والمنهجياتِ والعواملِ المستخدمة في الأسواق ذات الصلة لتقدير تلك القيم.

57. لا تعكس التكلفة التاريخية للموجودات أو المطلوبات تقييمًا حاليًا للتدفقات النقدية المستقبلية، وبناءً عليه، ربما لا تكون متسقة مع التقييم الاقتصادي الحالي للموجودات أو المطلوبات الأخرى. كما أن التكلفة التاريخية لا تعكس بشكل عام التغيرات في القيمة بمرور الوقت. ومع ذلك، فإن التكلفة المطفأة التي تعدل التكلفة التاريخية للموجودات أو المطلوبات بمرور الوقت قد تعكس بشكل موثوق قيمة التدفقات النقدية المستقبلية عند استخدامها بالاقتران مع اختبار كفاية أو تدني القيمة.

58. تستخدم بعض الدول مجموعة فرعية من التقييم الاقتصادي تُعرف باسم التقييم المتسق مع السوق، ويأتي مزيد من التفصيل بشأنها في الفقرات من [59] إلى [65]. كما تستخدم بعض الدول مجموعة فرعية من التقييم الاقتصادي تُعرف باسم تقييم التكلفة المطفأة، ويأتي مزيد من التفصيل بشأنها في الفقرات من [66] إلى [72].

التقييم المتسق مع السوق

59. قد يكون من المناسب استخدام قيم متسقة مع السوق للتقييم الاقتصادي للموجودات والمطلوبات. ويُطلق على التقييم الذي يعتمد على المبادئ والمنهجيات والضوابط التي تتوقع الأسواق المالية استخدامها اسم "التقييم المتسق مع السوق". وعندما تكون هناك مجموعة من التقييمات والمناهج الواضحة في سوق ما، فإن التقييم المتسق مع السوق هو أحد التقييمات التي تقع ضمن هذا النطاق.

60. قد يكون من المعروف جيدًا للأسواق المالية أن المنهج المتبع في تقييمات السوق لبعض موجودات ومطلوبات التكافل أو مكوناتها هو استخدام النمذجة القائمة على افتراضات وتقنيات معينة ومعلومات خاصة بالمحفظة بالإضافة إلى البيانات المتاحة علنًا حول المخاطر الفنية للتكافل. وسيكون الحساب المتسق مع هذا المنهج متسقًا مع السوق.

61. ومع ذلك، وفي ظروف استثنائية قد تكون هناك معلومات أخرى مصدرها الاقتصاد الأوسع نطاقًا إضافةً إلى تلك الخاصة بتقييمات السوق، وينبغي أن تؤخذ تلك المعلومات في الاعتبار. ومن أمثلة الظروف الاستثنائية أن تكون السوق في وضع غير طبيعي، أو لا تعمل بشكل فعال، أو تخضع لتدخل مؤثر من السلطات المختصة (عن طريق ضخ الأموال أو السيطرة مثلًا). وقد يكون هذا الإجراء استجابةً أو سببًا لاختلالات في العرض والطلب في الأسواق ذات الصلة بحيث يمكن أيضًا أن تختل مؤقتًا القيم التي حددت بطريقة متسقة مع السوق.

62. ربما لا تكون القيمة المتسقة مع السوق مناسبة عندئذ، وقد تكون هناك حاجة إلى تحديد قيمة مختلفة ربما تكون متسقة مع السوق في ظل ظروفها المعتادة للوصول إلى تقييم اقتصادي لأغراض الملاءة. ومن المرجح أن يختلف مدى ملاءمة ذلك وفقًا لظروف السوق في الدول المختلفة. وفي حالة ظهور مثل هذه الظروف ينبغي على السلطات الرقابية تقديم إرشادات بشأن القيم أو التعديلات المناسبة التي ينبغي على مشغلي التكافل استخدامها لأغراض الملاءة لتعكس القيمة الحالية المعدلة حسب المخاطر للتدفقات النقدية، وللحفاظ على الاتساق، وجدوى القرار، والملاءمة، والشفافية.

63. قد توجد سوق نشطة بما فيه الكفاية للموجودات أو المطلوبات توفر بنفسها مقياسًا للقيمة يتسق مع السوق. وبالنسبة للموجودات والمطلوبات الأخرى أو عندما يصبح السوق غير سائل، ربما لا يكون هناك مقياس مباشر للقيمة. ومع ذلك، قد تتوفر معلومات السوق ذات الصلة فيما يتعلق بتقييم مكونات الحقوق، أو الالتزامات، أو المخاطر الخاصة بالموجودات أو المطلوبات. وعلى سبيل المثال: إذا كان من الممكن محاكاة أحد مكونات التزامات التكافل باستخدام أدوات مالية ذات قيمة سوقية موثوقة فإن تلك القيمة توفر مؤشراً موثوقاً لقيمة ذلك المكون.

64. يمكن تحديد القيمة المتسقة مع السوق للموجودات أو المطلوبات باستخدام تقنيات مختلفة أو مزيج منها؛ فمثلًا، في تقييم المخصصات الفنية.

أ. إذا تم تداول التزامات التكافل في سوق عميقة وسائلة بدرجة كافية، فيمكن استخدام الأسعار المرصودة للوصول إلى قيمة متسقة مع السوق. وينبغي أن يؤخذ في الاعتبار توافر الأسعار وفائدتها وموثوقيتها عند اشتقاق القيمة المتسقة مع السوق.

ب. إذا كان من الممكن محاكاة بعض أو كل التدفقات النقدية المرتبطة بالتزامات التكافل باستخدام الأدوات المالية، فيمكن اعتبار القيمة السوقية للأدوات المالية المحكية قيمةً لتلك التدفقات النقدية.

ج. إذا كانت التدفقات النقدية المرتبطة بالتزامات التكافل لا يمكن محاكاتها بشكل مثالي، فيمكن تقييم التدفقات النقدية المتبقية باستخدام نموذج التدفقات النقدية المخصومة. ولكي تكون متسقة مع السوق

ينبغي أن تقدم المنهجية المستخدمة تمثيلًا للقيمة السوقية بناءً على مبادئ تقييم السوق المتسقة ولتعكس عدم التيقن أو عدم توفر معلومات السوق.

65. يطلق على هذا المنهج للتقييم أحيانًا "منهج المكونات" ويتم بموجبه تقييم مكونات المخاطر بالقيمة السوقية، حيث تكون هذه القيمة مفيدة للقرار وموثوقة ويمكن التحقق منها. وقد تحتاج المكونات الأخرى إلى التقييم باستخدام طرق محددة حسب النموذج. وقد تكون المكونات المنفصلة قابلة للتحديد مثل عقود التكافل التي تحتوي على عنصر استثمار أو وديعة إضافة إلى عنصر مخاطر. كما يساعد منهج المكونات على تحسين الاتساق مع السوق وتقليل أخطاء النمذجة. وتجدر الإشارة إلى أنه في حالة عدم وجود سوق سائلة عميقة بما فيه الكفاية لتحديد القيمة المتسقة مع السوق لعنصر المخاطر، فإنه ينبغي مراعاة مخاطر السيولة الإضافية.

التقييم بالتكلفة المطفأة

66. قد يكون من المناسب استخدام طريقة التكلفة المطفأة للتقييم الاقتصادي للموجودات والمطلوبات. وتحدد طرق التكلفة المطفأة قيمة الموجودات أو المطلوبات في أي وقت من الأوقات في شكل قيمة حالية للتدفقات النقدية المستقبلية مخصومةٍ بمعدل خصم مناسب، مع تعديل مناسب للمخاطر.

67. قد تكون التكلفة المطفأة مع ذلك طريقةً غير مناسبة لتقييم بعض الموجودات ذات الدخل الثابت التي يتم استثمارها من قبل شركات التكافل. وتتأثر موثوقية التكلفة المطفأة في التقييم الاقتصادي بدرجة التيقن من التدفقات النقدية المستقبلية. وبسبب تجنب الربا في موجودات شركات التكافل، قد تكون التدفقات النقدية المستقبلية، ولا سيما عند استحقاقها، غير متيقنة. وكذلك فإن تجنب الربا في العقود يقلل من احتمال حصول شركات التكافل على قروض تحدد قيمتُها على أساس التكلفة المطفأة.

68. قد تكون التكلفة المطفأة غير مناسبة لتقييم الأرصدة بين الصناديق المنفصلة في شركة التكافل؛ فمثلًا، القرض الذي قدمه صندوق حملة الأسهم لصندوق التكافل يمثل موجودات في صندوق حملة الأسهم ومطلوبات في صندوق التكافل. ويجب أن يكون تقدير التكلفة المطفأة للأصول المعتمد على تدفقات نقدية ناتجة عن فوائض مستقبلية لصندوق التكافل نفسه مبنيًا على توقعات منطقية باستعادتها لا افتراض أن الفائض سيحدث. وسيعكس هذا

التقييم قدرة الصندوق المفترضة على سداد القرض. ومن الناحية الأخرى، فإن تقييم مطالبة القرض في صندوق التكافل لا يمكن أن يعتمد على تضرر قدرة الصندوق على السداد بعد تلقيه للقرض. (انظر الفقرات 75 إلى 76).[15]

69. لذلك قد تقرر السلطات الرقابية التعامل مع طريقة التقييم هذه بحذر لأغراض الملاءة في التكافل.

70. معدل الخصم المستخدم في تقييم الموجودات وفقًا لطريقة التكلفة المطفأة يساوي القيمة الحالية للتدفقات النقدية التعاقدية المتوقعة مع المبلغ المدفوع للحصول على الموجودات. وعادة ما يساوي السعر المدفوع للموجودات القيمة السوقية في وقت الشراء. ونظرًا لأن السعر المدفوع يعكس مخاطر الأداة في وقت الشراء، يتم تلقائيًا تضمين تعديل للمخاطر التي تم تقييمها في ذلك الوقت في معدل الخصم.

71. عند تقييم كل من الموجودات والمطلوبات وفقًا لطريقة التكلفة المطفأة توجد علاقة وثيقة بين معدل الخصم ومخصص المخاطر. وقد يعتمد معدل الخصم المستخدم على العائد المتوقع في محفظة الموجودات الداعمة بعد احتساب التعثر. ومن الممكن إجراء تجميعات أخرى لمعدل الخصم وتعديل المخاطر.

72. عند استخدام طريقة التكلفة المطفأة، ينبغي تقدير كفاءة القيم الناتجة سنويًا على الأقل. وبالنسبة للموجودات، عندما تكون قيمتها متدنية بدرجة كبيرة ينبغي تعديل القيمة الدفترية لها لتعكس ذلك التدني في القيمة. أما بالنسبة للمطلوبات فينبغي اختبار القيمة سنويًا على الأقل. وعندما يتبين أن قيمة المطلوبات غير كافية ينبغي تعزيزها. كما ينبغي أيضًا إجراء تعديلات لتقليل أي نزعة تحفظية لا داعي لها تم تحديدها من خلال اختبار الكفاية.

المعيار6: لا تعكس قيمة المخصصات الفنية والمطلوبات الأخرى الوضع الائتماني لشركة التكافل

73. لتحقيق قيم اقتصادية متسقة وموثوق بها لمحافظ التكافل لأغراض الملاءة، ينبغي ألا تعكس قيمة المخصصات الفنية الوضع الائتماني لشركة التكافل. وينبغي الوفاء بالتزامات التكافل بنفس مستوى الثقة من قبل جميع شركات

[15] يجب التمييز بين تغيير التقييم والشطب. فلا يؤثر قرار مشغل التكافل بتخفيض قيمة الموجود (تقليلها أو إهلاكها) في صندوق المساهمين على وجوده بصفته موجودات في صندوق المساهمين أو مطلوبات في صندوق التكافل. ولكن قرار شطبها نهائيًا في صندوق المساهمين يبطل الموجودات والمطلوبات بقدر الشطب.

التكافل في الدولة. كما ينبغي ألا تعتمد قيم المحافظ المتماثلة التي تحتفظ بها شركات التكافل المختلفة على الوضع الائتماني لشركة التكافل. وينطبق هذا أيضًا على المخصصات الفنية لمقدم إعادة التكافل.

74. ومع ذلك، ينبغي أن يؤخذ الوضع الائتماني لمقدم إعادة التكافل في الاعتبار عند النظر في ملاءة الشركة المسنِدة، حتى لو كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي نفسها. ويمكن تغطية مخاطر التعثر في إعادة التكافل إما من خلال متطلبات الملاءة التنظيمية أو التعديلات التي يتم إجراؤها على قيمة الموجودات عند تحديد رأس المال المتاح. وبدلاً من ذلك يمكن تخصيص بعض المخصصات لمخاطر تعثر الائتمان عند تقييم موجودات إعادة التكافل مباشرة.

75. ينبغي ألا يعكس تقييم المطلوبات، باستثناء المخصصات الفنية، الوضع الائتماني لشركة التكافل. وهذا ينطبق أيضًا على الأرصدة بين الصناديق؛ فينبغي ألا تؤثر التغييرات في الوضع الائتماني للصندوق بسبب العجز المستمر، على سبيل المثال، على تقييم القرض بصفته مطلوبًا في صندوق التكافل، على الرغم من أنها ستكون ذات صلة بتقييم الموجودات المقابلة في صندوق المساهمين.

76. عندما تجعل الشروطُ الدينَ ثانويًا بالنسبة لالتزامات شركة التكافل المتعلقة بعقود التكافل، فإن قيمة الدين قد تعكس احتمالية أقل للسداد بموجب تلك الشروط ورأس المال الأقل اللازم لتغطية مخاطر عدم السداد. وتنطبق هذه الإرشادات عند الاقتضاء على أرصدة القروض بين الصناديق المنفصلة.

المعيار7: يتجاوز تقييم المخصصات الفنية التقدير الحالي بهامش (الهامش الأعلى من التقدير الحالي).

77. المخصصات الفنية هي الموجودات أو المطلوبات التي تمثل القيمة الاقتصادية لوفاء شركة التكافل بالتزاماتها التكافلية تجاه مشتركي التكافل والمستفيدين الآخرين الناشئة طوال مدة محفظة الوثائق لشركة التكافل. ويتضمن ذلك هامشًا (الهامش الأعلى من التقدير الحالي) لتغطية عدم التيقن المتأصل في تلك الالتزامات.

78. تشمل التدفقات النقدية المرتبطة بوفاء شركة التكافل بالتزاماتها التكافلية الأقساطَ / المساهمات المستحقة والمطالبات واجبة الدفع بموجب الوثائق، وأي تدفقات نقدية بموجبها، والنفقات المستقبلية لإدارة تلك الوثائق. ولا تشمل توزيعات الفائض من صندوق منفصل، ما لم تكن هذه التوزيعات استحقاقًا تعاقديًا لمشتركي التكافل والتزامًا حاليًا لشركة التكافل لا يمكن إلغاؤه. إن تراكم هذا الفائض في الصناديق، وإن كان يُنسب إلى مشتركي التكافل، فإنه

يمثل رأس مال للصندوق لا تدفقًا نقديًا بموجب عقود التكافل، حتى يحين الوقت الذي يصبح فيه توزيعه متوقعا (أو التعامل معه بطريقة أخرى من شأنها أن تمنعه من امتصاص الخسائر).

79. وبالنسبة للدَّفعات الواجبة على صندوق التكافل لصندوق حملة الأسهم التي تحققت شروطها فيجب أن تحتسب في المخصصات الفنية أو الديون المستحقة على صندوق التكافل بالقدر الذي لا يمكن فيه لهذه المبالغ تحمل خسائر الصندوق المعني. ولكن، بالنسبة للمبالغ التي لم تتحقق شروط دفعها لصندوق حملة الأسهم وما تزال متاحة لاستيعاب خسائر صندوق التكافل، فإنها مؤهلةٌ لاعتبارها موارد رأس مال للصندوق كما هو الحال مع الفوائض حتى الوقتِ الذي تصبح فيه هذه الدَّفعات متوقعة.

80. قد تظهر هذه التدفقات النقدية المستقبلية في صناديق منفصلة مختلفة. فعلى وجه الخصوص، قد تنشأ نفقات إدارة عقود التكافل في صندوق المساهمين، وهي نفقات تم تعويض صندوق المساهمين عنها بالفعل من خلال رسوم الوكالة. ويتم تقييم المخصصات الفنية بشكل منفصل لكل صندوق بما في ذلك صندوق المساهمين، على أساس متسق. وينبغي أيضًا أن تؤخذ التدفقات النقدية بين الصناديق في الاعتبار عند تقييم المخصصات الفنية للصندوق، مثل رسوم الوكالة التي يدفعها صندوق التكافل إلى صندوق المساهمين، أو أي نفقات يحمِّلها صندوق المساهمين لصندوق التكافل، في حدود عقود التكافل السارية. وينبغي التعامل مع هذه التدفقات النقدية المتبادلة بشكل متسق، مما يعكس أنها داخلية للكيان القانوني. وينبغي ألا ينتج عن التدفق النقدي بين قطاعين من نفس الكيان القانوني فرق تقييم إيجابي في الكيان بصفة كلية. وهذا يعني أنه إذا سجل أحد القطاعين مبلغًا على أنه مستحق لقطاع آخر عند رقم معين، فينبغي ألا يكون المبلغ المستحق المسجل في القطاع الآخر أعلى (على الرغم من أنه قد يكون أقل).

81. عادة ما تكون تكاليف الاستحواذ عنصرا مهمًا من التدفقات النقدية لشركة التكافل. وبعد دفع تكاليف الاستحواذ، قد تتجاوز التدفقات النقدية المستقبلية الداخلة التدفقات النقدية المستقبلية الخارجة.

82. نظرًا لأن التزامات شركة التكافل بموجب عقود التكافل غير متيقنة بطبيعتها من حيث المبلغ و/أو التوقيت، فإن القيمة الحالية للتدفقات النقدية المرتبطة بالوفاء بها لها مجموعة من القيم المحتملة مع احتمالات متفاوتة. والمتوسط المرجح لهذه القيم الحالية هو قيمتها الحالية المتوقعة (وتسمى أيضًا المتوسط الإحصائي) ويسمى "التقدير

الحالي لتكلفة الوفاء بالتزامات التكافل" ("التقدير الحالي"). كما يمكن استخدام الأساليب الاكتوارية والإحصائية في تحديد التقدير الحالي بما في ذلك الأساليب الحتمية والتحليلية والمحاكاة.

83. بالإضافة إلى تغطية التدفقات النقدية المرتبطة بالوفاء بالتزامات التكافل، تتحمل شركة التكافل تكلفة تغطية حالة عدم التيقن الكامنة في تلك التدفقات النقدية (مثلًا من خلال الاحتفاظ برأس المال، أو من خلال التحوط المتفق مع أحكام الشريعة ومبادئها، أو إعادة التكافل، أو غير ذلك من أشكال التخفيف من المخاطر). ويتعين على شركات التكافل الاحتفاظ بمبالغ تمكِّنها من الوفاء بالالتزامات بموجب وثائق التكافل لطالب التعويض أو المستفيد عند استحقاقها. لذلك، من حيث المبدأ، تكون القيمة الاقتصادية للمخصصات الفنية أكبر من التقدير الحالي لتكلفة الوفاء بالتزامات التكافل بمقدار يغطي عدم التيقن هذا. وهذا القدر الزائد هو الهامش الأعلى من التقدير الحالي. ويشكل الهامش الأعلى من التقدير الحالي جزءًا من المخصصات الفنية في الصندوق المنفصل المسؤول عن الوفاء بالتزامات التكافل.

84. عندما يطلب أن يحقق رأس المال مستوى الثقة الذي يتطلبه نظام الملاءة، ينبغي أن تغطي المخصصات الفنية على الأقل أيضًا تكلفة الاحتفاظ برأس المال. وفي هذه الظروف، قد يُنظر إلى الهامش الأعلى من التقدير الحالي على أنه مخصص لمكافأة رأس المال الملتزم بالعمل على مدى الفترة المتبقية للوثيقة. ونظرًا لأن حالة عدم التيقن تنخفض بمرور الوقت، فإن الهامش الأعلى من التقدير الحالي سينخفض أيضًا مما يحرره تدريجياً من المخصصات الفنية. وبالقدر نفسه، مع انخفاض عدم التيقن، فإن رأس المال المطلوب سوف ينخفض أيضًا تماشيًا مع مراجعة وضعية المخاطر.

85. إذا حُدد التقدير الحالي والهامش الأعلى من التقدير الحالي منفصلين، فإن تحديد هذه المبالغ على مستوى كل صندوق يعكس حقيقة أن رأس المال غير قابل للتحويل بين الصناديق، ولذا ينبغي الحفاظ عليه عند المستوى المطلوب لكل صندوق. وقد ينتج عن ذلك مخصصات فنية أعلى مما لو تم تحديد الهامش الأعلى من التقدير الحالي لشركة التكافل بصفتها الكلية.

86. ربما لا يكون من الضروري من الناحية العملية تحديد التقدير الحالي والهامش الأعلى من التقدير الحالي منفصلين. وينبغي أن يتطلب نظام الملاءة أن تحتسِب أي طريقة يتم من خلالها تقييم المخصصات الفنية هامشًا صريحًا أو

ضمنيًا أعلى من التقدير الحالي. فمثلًا، قد يُتوقع تلقائيًا أن يتضمن تقييم سوقي موثوق به بالرجوع إلى سوق عميقة وسائلة بدرجة كافية هامشًا أعلى من التقدير الحالي.

87. النموذج الذي تشمل حساباته مخصصًا لعدم التيقن يصل إلى مستوى الثقة الذي يتطلبه نظام الملاءة يمكّن أيضًا من حساب المخصصات الفنية مباشرة. إلا أنه ينبغي على السلطة الرقابية في هذه الحالة النظر فيما إذا كان يجب الإبلاغ عن التقدير الحالي والهامش الأعلى من التقدير الحالي بشكل منفصل للمساعدة في ضمان أن المخصصات الفنية متسقة وموثوق بها.

88. ينبغي الإفصاح عن أي تغيير في البيانات أو الافتراضات الأساسية يولد تغييرًا في التقدير الحالي والهامش الأعلى من التقدير الحالي. وينبغي تبريره بحيث يمكن الحفاظ على الاتساق والموثوقية والملاءمة، وتجنب التغييرات التعسفية بمرور الوقت.

المعيار8: يعكس التقدير الحالي القيمة الحالية المتوقعة لجميع التدفقات النقدية المستقبلية ذات الصلة التي تنشأ في الوفاء بالتزامات التكافل، باستخدام الافتراضات الحالية غير المنحازة.

89. يجب أن يعكس التقدير الحالي جميع التدفقات النقدية المستقبلية بموجب عقد التكافل الحالي إلى الحد الذي تكون فيه جزءًا من الوفاء بالالتزامات بموجب هذا العقد. ويشمل هذا جميع التدفقات النقدية، بما في ذلك التدفقات النقدية الاختيارية أو التقديرية غير المضمونة (مثل الدفعات غير الواجبة التي أصبحت معتادة في التكافل العائلي عند حدوث أحداث معينة مثل نتائج الفحص الجيدة). وهذا يعكس الجوهر التجاري للعقد وبالتالي يعكس الواقع الاقتصادي. ومع ذلك، فإن توزيعات الفائض على مشتركي التكافل، حيث يتم ذلك، (عندما يكون هذا الفائض قادرًا على امتصاص الخسائر) تعتبر تدفقات رأسمالية خارجة بدلاً من كونها تدفقات نقدية بموجب عقد التكافل، ولذا يتم وضعها في الحسابات فقط عندما يكون ذلك متوقعًا. إن استدعاء مساهمات إضافية (على عكس الأحكام التعاقدية التي تسمح بالتعديل بأثر رجعي للمساهمات في العقد لتعكس التجربة السابقة في ذلك العقد) ستكون على نحو مشابه تدفقات رأسمالية وليست تعاقدية. هذا التمييز ضروري للاعتراف بكون الفائض مورد رأس مال لأغراض

الملاءة، في حين أن تعويض الخسائر والمساهمات التعاقدية المستقبلية على عقد فردي ينعكس بشكل صحيح في المخصصات الفنية.

90. ينبغي أخذ عقد التكافل كله في الاعتبار. وخصوصًا عندما ينص العقد على دفع اشتراكات التكافل المستقبلية، فإن هذه المساهمات جزءٌ من الوفاء بالالتزامات بموجب هذا العقد. ولا تستطيع شركة التكافل أو مشترك التكافل التعامل مع أحدهما دون التعامل مع الآخر في نفس الوقت. وللتعرف على أحدهما، ينبغي أيضًا التعرف على الآخر. ويتطلب تقييم مطلوبات التكافل النظر في جميع التدفقات النقدية المرتبطة بها بما في ذلك التدفقات التعاقدية والمساهمات. إن عدم التيقن المرتبط بهذه التدفقات النقدية إلى جانب التدفقات النقدية الأخرى ذات الصلة ينعكس في الترجيح الاحتمالي المطبق في حساب التقدير الحالي.

91. قد يسمح لمشتركي التكافل بوضع ودائع في حساب ادخار تحول منه اشتراكات التكافل بشكل منتظم إلى الصندوق المنفصل الذي يتم فيه تحمل مخاطر التكافل. وفي هذه الحالات، سيكون من الضروري النظر في حدود كل من عقد تغطية المخاطر والعقد الذي يلزم مشترك التكافل بالإيداع، والتأكدُ من أن صندوق المخاطر يعترف فقط بتلك التدفقات النقدية داخل حدود العقد، سواء كانت حدود العقد لحساب الادخار متطابقة أم لا.

92. لتوضيح ما يشكل عقد تكافل بالنسبة لأغراض الملاءة، ينبغي أن يحدد النظام الرقابي حدود عقود التكافل التي تحدد التدفقات النقدية ذات الصلة التي يجب تضمينها في تحديد التقدير الحالي. وتخضع عقود التكافل إن وجدت،[16] للقيود الحدودية التالية:

أ. الإنهاء التعاقدي الذي يتيحه أي خيار أحادي متاح لمشترك التكافل.

ب. حق مشغل التكافل في إلغاء الوثيقة من جانب واحد أو إعادة اكتتابها بحرية.

ج. اشتراك كل من مشغل التكافل ومشتركي التكافل في اتخاذ قرار ثنائي بشأن استمرار الوثيقة.

---

[16] بالنسبة لأنواع معينة من وثائق التكافل العائلي طويل الأمد، سيتم تقييمها من خلال العمر المحتمل للمشاركين، مما يسمح بالتوقف أو الاستسلام في الاحتمالات المرتبطة بكل تدفق نقدي.

93. يستثني الحد الأول الأعمال الجديدة الناشئة عن "تجديد" العقد الحالي، إلا إذا كان هذا "التجديد" ناتجًا عن ممارسة خيار صريح متاح لمشترك التكافل بموجب العقد الحالي. وينبغي تضمين التدفقات النقدية التعاقدية الناشئة عن الخيارات الرابحة أحادية الجانب لمشتركي التكافل لتمديد تاريخ الإنهاء التعاقدي. وينبغي أن يتضمن التقدير الحالي المعدل المتوقع لممارسة هذه الخيارات. وهذا الحد يستبعد أيضًا المساهمات الطوعية الإضافية، إلا إذا نص العقد على خيار أحادي كهذا. وبالنسبة لعقود التكافل ذات المساهمات المتغيرة (مثل عقود التكافل العائلية الشاملة) ينبغي أن تتضمن التدفقات النقدية مساهمات طوعية أعلى من الحد الأدنى المطلوب إلى الحد الذي توجد به ضمانات بموجب العقد الحالي، مثل ضمانات عدم الانقضاء وضمانات معدل المساهمة. كما ينبغي أن يعكس التقدير الحالي المعدل المتوقع لدفع المساهمات الإضافية والمستوى المتوقع لهذه المساهمات.

94. يقتضي الحد الثاني أن لا يتضمن التقييم التدفقات النقدية المستقبلية الناشئة عن الأحداث التي تتجاوز النقطة التي يمكن لمشغل التكافل فيها إلغاء العقد من جانب واحد، على سبيل المثال: عن طريق إعادة الاكتتاب. وهذا هو الحال مع معظم عقود التكافل العام التي تُكتتب عادةً لمدة عام واحد فقط. ورغم أنه يرجح تجديدها، إلا أن مشغل التكافل ليس ملزمًا بذلك، ولذا فإن التدفقات النقدية الناشئة فيما يتعلق بالعقود السارية أو في عقود إنهاء الأعمال فقط هي التي يتم تضمينها لأغراض التقييم، في حين أن تأثير الأعمال التجارية الجديدة يمكن اعتباره في متطلبات رأس المال أو في موارد رأس المال من خلال نظام الملاءة. وعلى النقيض من ذلك، ينبغي تضمين التدفقات النقدية المستقبلية بموجب عقد التكافل العائلي أو عقد الإعاقة البدنية الذي لا يستطيع مشغل التكافل إلغاءه من جانب واحد حتى إذا كان من المخطط زيادة المساهمات المستقبلية بموجب هذا العقد، أو أمكن جعلها متغيرة من قبل مشغل التكافل فيما يتعلق بفئة كاملة من العقود دون اكتتاب فردي.

95. يوضح الحد الثالث أنه حتى لو كان لدى مشترك التكافل خيار لمواصلة العقد أو زيادته، فإنه إذا تطلب الأمر موافقة مشغل التكافل، فلا ينبغي تضمين التدفقات النقدية الناشئة عن الأحداث التي تتجاوز تلك النقطة لأغراض التقييم، في حين أنه من الممكن اعتبار تأثير الأعمال الجديدة في متطلبات رأس المال أو موارد رأس المال من خلال نظام الملاءة.

المدفوعات التقديرية

96. ليست المدفوعات التقديرية في العادة سمة من سمات التكافل، رغم أنها مألوفة في بعض أنواع التأمين التقليدي. وعند تحديد التدفقات النقدية المستقبلية لتشمل تحديد المخصصات الفنية لأغراض الملاءة، ينبغي مع ذلك النظر في جميع المدفوعات سواء كانت هذه المدفوعات مطلوبة تعاقديًا أم لا.

97. في العديد من الدول، يتم احتساب الفائض المتراكم المنسوب إلى فئة من مشتركي التكافل بشكل منفصل من قبل شركة التكافل. وحيث يمكن استخدام هذا الفائض المتراكم لامتصاص الخسائر لحماية مصالح مشتركي التكافل في فترة الضغط، فقد يحقق جميع خصائص رأس المال وبالتالي يمكن الاعتراف به عند تحديد موارد رأس المال لأغراض الملاءة. وفي هذه الحالة، من المهم التأكد من أن المعايير التي وضعها نظام الملاءة للسماح بالمزايا التقديرية المستقبلية في تقييم المخصصات الفنية متوافقة مع معايير تحديد موارد رأس المال من أجل تحقيق تقييم شامل متسق لوضع الملاءة لشركة التكافل.

98. يتم تحديد كفاية رأس المال على أساس نظرة مستقبلية. وعندما يتم تحديد كفاية رأس المال، قد يكون من المتوقع أن مبالغ الفائض التي تم الاعتراف بها سيتم دفعها في المستقبل القريب بدلاً من الاحتفاظ بها بصفتها رأس مال في شركة التكافل (على سبيل المثال، إذا كان من المتوقع توزيعها بالفعل على مشتركي التكافل، أو يتم استخدامها في أغراض خيرية). في هذه الحالة، ينبغي استبعاد مبلغ الدفعة المتوقعة من موارد رأس المال المؤهلة لأغراض الملاءة المالية (إذا لم يتم أخذها في الاعتبار بالفعل عند تحديد المخصصات الفنية أو الاعتراف بها بصفة مطلوبات أخرى للأغراض التنظيمية). وعلى نحو مشابه، ينبغي أن يستبعد من موارد رأس المال أي مبلغ سيتم دفعه (ولم يدفع بعد) لتطهير الدخل المشبوه، إما من خلال الاعتراف به بصفة مطلوبات لأغراض تنظيمية أو عن طريق خصمه من موارد رأس المال بمجرد أن يتم تحديده مبدئيا.

الافتراضات الحالية غير المنحازة

99. تُستمد الافتراضات الحالية غير المنحازة من مزيج من الخبرة الموثوقة ذات الصلة، بالإضافة إلى تقدير تطورها المستقبلي المتوقع، مثل تحسن معدلات الوفيات، وتضخم النفقات التي لا تبالغ أو تقلل عن عمد في النتيجة المتوقعة. وينبغي أن تتم إعادة النظر في البيانات والافتراضات في كل مرة يتم فيها تقييم المخصصات الفنية، مع إجراء المراجعات حسب الاقتضاء لضمان بقاء البيانات والافتراضات مناسبة للظروف الحالية.

100. قد تكون البيانات التي يمكن رصدها مثل معدلات الربح وأسعار السوق المالية ومعدلات التضخم مختلفة في كل مرة يتم فيها تحديد التقدير الحالي. وعلى وجه الخصوص، تعتبر التدفقات النقدية حساسة لمعدلات التضخم. وعندما يتم استنباط الافتراضات من القيم المرصودة في السوق، ينبغي أن تكون تلك القيم هي القيم الحالية في تاريخ التقييم.

101. ينبغي إجراء تحليل منتظم للخبرة، مع الأخذ في الاعتبار الكيان الفردي والخبرة الصناعية ذات الصلة عند الاقتضاء، لدعم الافتراضات المستخدمة للمخاطر التقنية للتكافل. وعندما تعتمد الافتراضات على نتائج مثل تحليلات الخبرة، فإن أحدث تجربة للمحفظة لا تحتاج بالضرورة إلى أن تمثل الافتراض الحالي الأكثر موثوقية لتلك المحفظة. ويمكن تحقيق مصداقية أكبر من خلال تحليل خبرة عدة سنوات، واستبعاد حالات التذبذب الشديد في الخبرة مع الأخذ في الحسبان أي اتجاهات واضحة في الخبرة. ومع ذلك، ينبغي الحرص أيضًا على أن تظل التجربة التاريخية ذات صلة بالظروف الحالية.

102. عندما تكون موثوقية التجربة الذاتية لشركة التكافل منخفضة، بالنسبة لمحفظة صغيرة أو جديدة من عقود التكافل مثلًا، فمن المرجح أن تكون الافتراضات المستندة إلى خبرة الصناعة ذات الصلة أكثر فائدة في اتخاذ القرار عند اعتبارها أساسًا لتوقع تدفقاتها النقدية.

103. يجب أن تعكس الافتراضات المستخدمة، من حيث المبدأ، خصائص المحفظة لا تلك الخاصة بشركة التكافل المعينة التي تمتلك تلك المحفظة. ومع ذلك، من المهم ملاحظة أنه، من الناحية العملية، قد تعكس خصائص المحفظة التي تم الاكتتاب فيها من قبل شركة التكافل جوانب الممارسات التجارية المحددة لمشغل التكافل، خاصة فيما يتعلق بالاكتتاب والتعامل مع المطالبات والنفقات. وقد تكون المعلومات الخاصة بالشركة مناسبة، على سبيل المثال، حيث يبرهن نموذج وممارسات مشغل التكافل بشكل كافٍ على أنه ممثل للمحفظة ويتم استخدام معلومات مماثلة في تقييمات السوق.

104. فيما يتعلق بالنفقات، من المرجح أن تكون خبرة شركة التكافل في إدارة محفظة نفقاتها مهمة في تحديد القيمة الاقتصادية. وينبغي مراعاة تجربة المصروفات في كل من صناديق التكافل وصندوق المساهمين؛ أي أنه عندما يتحمل

صندوق المساهمين مخاطر النفقات، ينبغي أن يعترف هذا الصندوق بالمخصصات الفنية المناسبة للتدفقات الخارجية المستقبلية المرتبطة بتسوية المطالبات أو إدارة وثائق التكافل السارية.

105. عادة ما تكون تكاليف الاستحواذ مكونًا رئيسيًا لنفقات شركة التكافل. وبالنسبة لمعظم عقود التكافل، ستكون تكاليف الاستحواذ قد تم تكبدها بالفعل بحيث تشمل التدفقات النقدية المستقبلية تكاليف الصيانة والمطالبات فقط. وهناك حاجة إلى تحليل مناسب لتجربة حساب شركة التكافل لفصل تكاليف الاستحواذ من أجل نمذجة النفقات المستقبلية. كما أن هناك حاجة إلى العناية في احتساب النفقات التي لا تختلف بشكل مباشر مع مستوى الأعمال الجديدة بحيث تؤخذ في الاعتبار النفقات التي ستستمر في تحملها لفترةٍ إذا توقفت الأعمال الجديدة.

المعيار 9: يعكس الهامش الأعلى من التقدير الحالي عدم التيقن المتأصل فيما يتعلق بجميع التدفقات النقدية المستقبلية ذات الصلة التي تنشأ في الوفاء بالتزامات التكافل خلال الأفق الزمني الكامل لها.

106. يمكن استخدام طرق مختلفة في الممارسة العملية لقياس المخاطر. وبالنسبة لبعض المخاطر، قد تتاح أسعار السوق التي يمكن رصدها. وينبغي إيلاء الاعتبار الواجب لطبيعة المخاطر التي يتم قياسها عند اختيار المنهجية. وتشمل المناهج الأخرى التي يتم النظر فيها حول العالم المنهج الكمي، وتوقع الالتواء الشرطي، وتكلفة رأس المال، وطرق الافتراض الصريحة. وينبغي النظر في التحقق من الاتساق عند استخدام خليط من الطرق المناسبة. وينبغي أن تقلل معايرة الطرق المستخدمة من تأثير الاختلافات المنهجية إلى مستوى كافٍ للتمكين من إجراء تقييم موثوق للملاءة. وفي الوقت الحاضر لا توجد منهجية واحدة مشتركة. وفي الممارسة العملية لن تكون النتائج من الطرق المختلفة متطابقة، وينبغي فحص المعايرة والاتساق لتقليل الاختلافات المنهجية إلى مستوى مقبول لأغراض تقييم الملاءة. وبعد تحديد المنجية لا ينبغي تغييرها من تقييم إلى آخر ما لم يكن هناك مسوغات مقبولة.

107. يمثل الهامش الأعلى من التقدير الحالي مقياسًا تقديريًا لعدم التيقن المتأصل في التدفقات النقدية المرتبطة بالوفاء بالتزامات شركة التكافل بموجب عقود التكافل التي أبرمتها. ولتحقيق تقييم متسق وموثوق ومفيد للقرار، ينبغي أن يأخذ الهامش الأعلى من التقدير الحالي في الاعتبار كل عدم التيقن المتأصل المرتبط بالتزامات الوثيقة على مدار الفترة الكاملة لتلك الالتزامات؛ أي تباين جميع التدفقات النقدية المستقبلية ذات الصلة بقدر عدم التيقن الذي تتحمله شركة التكافل دون مشتركي التكافل (سواء كان صندوق التكافل الجماعي أو صندوق المساهمين).

108. المخاطر الملازمة لالتزامات الوثيقة هي فقط التي ينبغي أن تنعكس في الهامش الأعلى من التقدير الحالي. وينبغي أن تنعكس المخاطر الأخرى في متطلبات رأس المال التنظيمي. وعندما تنعكس المخاطر في كل من الهامش الأعلى من التقدير الحالي ومتطلبات رأس المال التنظيمي لتوفير مستوى عام من السلامة، ينبغي تجنب تكرار الحساب بالقدر العملي.

109. في بعض الدول، قد يكون من المناسب بسبب عدم التيقن المتأصل في التزامات الوثيقة والفائض (أو الربح في حالة صندوق المساهمين)، أن لا يُعترف بأي عنصر من الأقساط المتعلقة بهذه الاعتبارات في الفائض (أو الربح) عند بدء العقد. وفي تلك الدول، يتم تمثيل عدم التيقن المتأصل بشكل فعال بالفرق بين مساهمة التكافل والتقدير الحالي. وقد تأخذ الدول الأخرى وجهة نظر مفادها أن إحدى المنهجيات الأخرى الموضحة في هذا المستند توفر تقديرياً منفصلاً ومفيدًا لمستوى عدم التيقن في تحديد الهامش الأعلى من التقدير الحالي، وبالتالي قد تسمح بالاعتراف بالمكاسب المحتملة في تلك الحال.

110. من المهم الوضوح بشأن المدى الذي ينبغي أن تنعكس فيه عوامل المخاطر عند تقييم الهامش الأعلى من التقدير الحالي. ومن المناسب التفريق بين المخاطر الخاصة بمحفظة التزامات التكافل والمخاطر المرتبطة بعمليات شركات التكافل المعينة. وتعد المخاطر الخاصة بالمحفظة متأصلة في التزامات الوثيقة وينبغي أن تؤخذ في الاعتبار في الهامش الأعلى من التقدير الحالي.

111. عند تحديد المنهجية المناسبة لتحديد الهامش الأعلى من التقدير الحالي في نظام الملاءة، ينبغي على السلطة الرقابية النظر في مدى تعزيز المنهجيات الممكنة للشفافية وإمكانية المقارنة بين شركات التكافل وأسواق التكافل.

112. من المتوقع أن تُظهر الطريقة المناسبة لتحديد الهامش الأعلى من التقدير الحالي الخصائص التالية:

أ. يتماثل الهامش الأعلى من التقديرات الحالية لالتزامات التكافل التي لها خصائص مخاطر متماثلة.

ب. كلما قلت المعرفة بالتدفقات النقدية، ارتفع الهامش الأعلى من التقدير الحالي.

ت. عند تساوي الاحتمالات، فإن المخاطر ذات التأثير الأعلى يكون لها هامش أعلى من التقديرات الحالية أكبر من تلك ذات التأثير الأقل.

ث. المخاطر ذات الوتيرة المنخفضة والخطورة العالية سيكون لها بشكل عام هامش أعلى من التقديرات الحالية أكبر من المخاطر ذات الوتيرة العالية والخطورة المنخفضة.

ج. بالنسبة للمخاطر ذات الطبيعة نفسها أو ذات الطبيعة المشابهة، فإن العقود التي تستمر على مدى إطار زمني أطول سيكون لها هامش أعلى من التقديرات الحالية أكبر من تلك ذات المدة الأقصر.

ح. المخاطر ذات التوزيع الواسع للاحتمالات لها هامش أعلى من التقديرات الحالية أكبر من تلك المخاطر ذات التوزيع الضيق.

خ. ينبغي أن ينخفض الهامش الأعلى من التقديرات الحالية إلى الحد الذي تقلل فيه التجربة الناشئة من عدم التيقن، والعكس صحيح.

113. عند وضع معايير أو طرق مناسبة لتحديد الهامش الأعلى من التقدير الحالي، ينبغي للسلطة الرقابية النظر في تنويع عوامل المخاطر الكامنة التي تنعكس في الهامش الأعلى من التقدير الحالي.

114. ينبغي مراعاة تقسيم وثائق التكافل لشركة التكافل إلى محافظ منفصلة وتأثير ذلك على تنويع عوامل المخاطر الكامنة التي تؤخذ في الاعتبار. ويمكن إجراء التقسيم مثلاً حسب نوع العمل لأغراض الحساب وقد يعني أن التنويع داخل المحافظ يؤخذ في الاعتبار في الهامش الأعلى من التقدير الحالي، ولكن التنويع عبر المحافظ يبقى خارج الحساب. وقد تعني طريقة الحساب أيضًا أن التنويع داخل المحافظ يؤخذ في الاعتبار جزئيًا فقط. ويمكن على سبيل المثال معالجة أي تنويع متبقٍ داخل المحافظ وكل التنويع عبر المحافظ على أنه عوض لمتطلبات رأس المال التنظيمي عند الاقتضاء. وسيكون الهامش الأعلى من التقديرات الحالية لإجمالي أعمال شركة التكافل ببساطة هو مجموع الهامش الأعلى من التقديرات الحالية لمحافظها الاستثمارية.

115. إذا كان عنصر من مطلوبات التكافل؛ أي التزامات تكافلية أو مخاطر كاملة أو جزئية، قابلًا للمحاكاة أو التغطية من خلال أداة مالية لها قيمة موثوقة، فإن قيمة هذه الأداة تقدم قيمة موثوقة لذلك العنصر بما في ذلك الهامش الضمني الأعلى من التقديرات الحالية. وفي الممارسة، هناك بعض الاختلافات بين التدفقات النقدية للتكافل وللأداة المحكية، لذا يجب تقديرها منفصلةً. وإذا استخدم نموذج معين لهذا التقييم، فإن معايرة النموذج مع قيمة أداة

التغطية المستخدمة يمكن أن تساعد في تحقيق الاتساق والموثوقية العامين. وينبغي تشجيع هذه الممارسات من قبل السلطات الرقابية.

المعيار 10: تقيم المخصصات الفنية باستخدام التفضيل الزمني.[17] وتضع السلطة الرقابية معايير لتحديد المعدلات المناسبة لاستخدامها في خصم المخصصات الفنية.

116. يسمح نظام الملاءة بالاعتراف بالتفضيل الزمني في تحديد المخصصات الفنية. ويجب أن يضع نظام الملاءة ضوابط لتحديد نسب مناسبة تستخدم في خصم المخصصات الفنية (نسب الخصم). وعند تطوير هذه الضوابط، ينبغي على المراقب أن يأخذ في الحسبان ما يلي:

أ. اقتصادات التزامات التكافل ومنها طبيعتها، وهيكلها، وشروطها.

ب. مدى اعتماد الحقوق على الأصول الأساسية إن وجدت.

117. ينبغي أن تعترف ضوابط تحديد نسب الخصم المناسبة التي ستستخدم في خصم المخصصات الفنية بأن معدلات الخصم المناسبة ربما لا يمكن رصدها بشكل مباشر، كما ينبغي تطبيق التعديلات على أساس البيانات الاقتصادية والسوقية ذات الطابع العام التي يمكن رصدها.

118. إلى الحد الذي يُحتاط فيه للمخاطر في موضع آخر في الموازنة (قائمة المركز المالي) بوسائل بديلة، ينبغي ألا يكون هناك مخصص لتلك المخاطر في معدلات الخصم المختارة.

119. نظرًا إلى أن نسب الخصم ينبغي أن تعكس اقتصاديات التزامات التكافل، فأي منحنى ناتج مرصود ينبغي تعديله لمراعاة الفروق بين اقتصاديات الأداة المرصودة وتلك الخاصة بالتزامات التكافل.

120. يجب أن تتيح المعايير المذكورة بالقدر المناسب استيفاء واستقراء بيانات السوق وتواريخ الاستحقاق غير المرصودة. ويجب أن تستعمل معايير نسب الخصم هيكل التفضيل الزمني بكامله.

[17] راجع تعريف التفضيل الزمني في الحاشية رقم 14

121. من حيث المبدأ، إذا كان للاستثمار قيمة سوقية موثوقة تحاكي بالكامل أو تغطي عنصرًا من التزامات التكافل أو مخاطره فمن المفترض أن تلك القيمة تعكس التفضيل الزمني.

المعيار11: تطلب السلطة الرقابية أن يتيح تقييم المخصصات الفنية بالقدر المناسب المجال للخيارات المضمنة ومزايا أخرى.

122. يجب أن يتيح تحديد التقديرات الحالية والهامش الأعلى من التقديرات الحالية مجالًا بشكل واضح لأي خيار لمشتركي التكافل أو مشغل التكافل ولأي ميزة أخرى لصالح مشتركي التكافل مضمنة في عقد التكافل مثل الحد الأدنى للحقوق والعوائد المضمونة. وينبغي أن تكون الطريقة المستخدمة لتقييم الخيارات المضمنة والمزايا الأخرى مناسبةً لطبيعة وحجم وتعقيد المخاطر، وقد تشمل محاكاة عشوائية أو طرقًا مبسطة كما ينبغي.

123. من الخيارات المهمة لمشترك التكافل خيار التوقف عن دفع الاشتراك، وتلقِّي مدفوعات قيمة التنازل بالنسبة لبعض منتجات التكافل العائلي. وينبغي إدراج المخصص الصريح للتوقف عن دفع الاشتراك والتنازل في توقعات التدفقات النقدية المستقبلية المستخدمة لتحديد المخصصات الفنية. وينبغي النظر في مخاطر التوقف عن دفع الاشتراك والتنازل على مدى الأفق الزمني الكامل لعقد التكافل. وتعتبر الخبرة السابقة للتوقف عن دفع الاشتراك والتنازل مفيدةً للقرار عند في النظر في وضع الافتراضات حول الخبرة المستقبلية المستخدمة لحساب التقدير الحالي والهامش الأعلى من التقدير الحالي. وربما لا تكون حالة عدم التيقن المرتبطة بالتوقف عن دفع الاشتراك والتنازل قابلة للتنويع بالكامل عبر عقود التكافل لأن مستوى التوقف عن دفع الاشتراك والتنازل قد يعتمد على الظروف الاقتصادية أو التصورات حول أداء شركة التكافل والتي تنطبق على مشتركي التكافل بعمومهم. ويقابل ذلك اختلافات في استجابات مشتركي التكافل لمثل هذه الظروف أو التصورات ودوافعهم الشخصية للتوقف عن دفع الاشتراك والتنازل. وينبغي أن تؤخذ هذه العوامل في الاعتبار عند تقييم مخاطر التوقف عن دفع الاشتراك والتنازل.

124. لا يلزم أن تخضع المخصصات الفنية لحد أدنى لقيمة التنازل يساوي إجمالي قيم التنازل المستحقة الدفع إذا تم التنازل عن جميع الوثائق على الفور. ولن يكون مثل هذا المنهج تقييمًا اقتصاديًا لأن تأثير عمليات التنازل محتسب بالفعل في المخصصات الفنية من خلال دمج الافتراضات حول المعدل المستقبلي للتنازل والمخاطر المرتبطة به. ومع ذلك، عند تحديد المتطلبات المالية الإجمالية لأغراض تقييم الملاءة، يمكن اعتبار شكل من أشكال قيمة التنازل

الأدنى مناسبًا لتوفير حماية إضافية في حالة ارتفاع مستوى عمليات التنازل. كما ينبغي أن ينعكس ذلك في متطلبات رأس المال التنظيمي حسب الاقتضاء.

القسم الثالث – متطلبات رأس المال التنظيمي

المبدأ الأساسي: تضع السلطة الرقابية متطلبات كفاية رأس المال لأغراض الملاءة المالية لتتمكن مؤسسة التكافل من امتصاص الخسائر الكبيرة غير المتوقعة وليتاح المجال لقدر من التدخل الرقابي.

3.1 مقدمة

125. إن تحديد المتطلبات التنظيمية لرأس المال وتقييمها مقابل موارد رأس المال ينطوي على عدد من المفاهيم والعمليات المنفصلة، ولا يقتصر على تحديد الحد الأدنى من متطلبات موارد رأس المال (المذكور في القسم 3.4)، بل يحدد موارد رأس المال لتلبية تلك المتطلبات، وتصنيفها حيثما اختلفت نوعيًا (القسم 3.5). ويعالج القسمان 3.2 و3.3 القضايا الشاملة أي سياق فصل الصناديق، ومنهج الموازنة العامة.

126. يتم التعامل مع موضوع النماذج الداخلية لرأس المال بإيجاز في القسم 3.6، لأنه حتى تاريخ إعداد هذا المعيار، فإن استخدام مثل هذه النماذج لتحديد متطلبات رأس المال التنظيمي غير شائع في قطاع التكافل (على عكس استخدامها لأغراض إدارة رأس المال الداخلي، وهو أمر محبذ).

127. تم تجميع الإرشادات الخاصة بالرقابة على ملاءة المجموعة في القسم 3.7. والعديد من شركات التكافل أعضاء في مجموعات، إما أنها تمارس التكافل فقط أو عمليات التكافل والتأمين التقليدي كليهما. ومن أجل الوضوح، يشار إلى هذه المجموعات في هذا المعيار باسم مجموعات التأمين. وفي هذه الحالة أي حالة شركات التكافل الأعضاء في المجموعات، يتم النظر في كفاية رأس المال على مستوى شركة التكافل (المستوى الفردي) وعلى مستوى المجموعة (مستوى المجموعة).[18]

3.2 كفاية رأس المال في سياق الفصل بين الصناديق

[18] أثناء إعداد هذا المعيار، لا يوجد إلا عدد قليل من مجموعات التأمين التي ترأسها شركات تكافل، وقلة من الجهات الرقابية التي تراقب التكافل مسؤولة عن الرقابة على مستوى المجموعة.

المعيار12: تقيِّم السلطة الرقابية كفاية رأس المال على مستوى الصندوق المنفصل، مع مراعاة أي قيود على قدرة موارد رأس المال داخل صناديق التكافل وصندوق المساهمين على امتصاص الخسائر في أي صندوق آخر.

128. الفصل بين الصناديق، أي بين تلك المنسوبة إلى مشتركي التكافل وتلك المنسوبة إلى مشغل التكافل، هو سمة رئيسة لنموذج شركة التكافل الهجين الذي يشير إليه هذا المعيار بشكل أساسي. وقد تنشأ هذه القيود من الشروط التعاقدية أو الإطار القانوني الذي يحكم عمليات الشركة. ويجوز لشركة التكافل أن تحتفظ بأكثر من صندوق تكافل، كل منها منفصل عن الآخر وعن صندوق المساهمين. وقد تختلف درجة فصل الصناديق من دولة إلى أخرى، وقد توجد إمكانية الدعم المتبادل بين الصناديق. وينبغي أن يأخذ تقييم السلطة الرقابية لكفاية رأس مال شركة التكافل في الاعتبار أي قيود على إمكانية تحويل الأموال بين الصناديق داخل الشركة.

129. إذا كان مشغل التكافل مصرحًا له بممارسة أعمال التكافل العائلي والعام، فلا ينبغي أن يشمل أي صندوق تكافل أعمال التكافل العائلي والعام كليهما، ما لم تكن الأعمال العائلية ذات طبيعة قصيرة الأجل فقط (حماية المخاطر فقط). وقد تحظر التشريعات في أي حال مزاولة أعمال التكافل العائلي والعام من قبل نفس مشغل التكافل.[19] ويتطلب معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية رقم - 8، المبادئ الإرشادية بشأن الحوكمة لشركات التكافل (التأمين الإسلامي)، معالجة منفصلة لتوفير واستثمار الأعمال العائلية والعامة، سواء تم فصلها رسميًا إلى صناديق تكافل مختلفة أم لا.

130. ينبغي أن تعمل السلطات الرقابية انطلاقًا من افتراض أنه لا يمكن تحويل موارد رأس المال بين الصناديق المنفصلة، ما لم يكن من الممكن إثبات العكس. وعندما تكون موارد رأس المال غير قابلة للتحويل، ينبغي ألا يأخذ تحديد كفاية رأس المال على مستوى الصندوق في الاعتبار إمكانية الدعم من الصناديق الأخرى في حالة الضغط، وبناءً عليه لا ينبغي الاستفادة من تنويع المخاطر مع قطاعات أخرى من شركة التكافل. وينبغي أن تحدد اللوائح الحالات التي لا ينطبق فيها افتراض عدم قابلية التحويل أو يكون قابلاً للدحض (على سبيل المثال، إذا كانت اللوائح

---

[19] تقييد مماثل أمر شائع في التأمين التقليدي.

المحلية تسمح بدعم رأس المال من صندوق المساهمين إلى صندوق تكافل، في شكل غير شكل الترتيب الرسمي المعترف به بصفة موارد رأسمالية لصندوق التكافل المعني وفقًا للفقرات 234 إلى 247 أدناه).

131. في الدول التي يتم العمل فيها بالتكافل والتأمين التقليدي كليهما، يجب أن يكون المراقب على دراية بالاختلافات التي قد تظهر نتيجةً للالتزام بفصل الصناديق في التكافل وهو أمر يحتمل أن لا يوجد في التأمين التقليدي أو ليس فيه فعلًا في نفس الدولة. إن تعذر توفير الدعم فيما بين الصناديق سواء في التكافل أو في التأمين التقليدي يؤثر على مخاطر عدم حصول مشتركي التكافل أو حملة وثائق التأمين على استحقاقاتهم التعاقدية ويؤثر نتيجة لذلك على مستوى رأس المال المطلوب لتحقيق مستوى من الثقة في إمكان تلبية هذه الاستحقاقات. ولذلك يراعي المراقبون بحذر ما إذا كان افتراض تعذر التحويل داحضًا بالنظر في الأحكام التي سيتم العمل بها في ذلك البلد في حالة انعدام ملاءة الصندوق أو شركة التكافل.

132. قد يحدث في الواقع أن تكون الأموال قابلة للتحويل بين صندوقين أو أكثر من صناديق التكافل. وفي هذه الحال قد تقرر السلطة، بعد أن تطمئن إلى وجود هذا الأمر في الواقع، اعتبارَ هذه الصناديق المنفصلة صندوقًا واحدًا لأغراض الملاءة.

133. عند القيام بالرقابة على الملاءة على مستوى صندوق منفصل، تقوم السلطة الرقابية بتقييم جودة موارد رأس المال على مستوى كل صندوق مع مراعاة السمات النوعية المنصوص عليها في القسم 3.5 من هذا المعيار.

3.3 كفاية رأس المال في سياق منهج الموازنة الإجمالية

المعيار 13: تطلب السلطة الرقابية استخدام منهج الموازنة (قائمة المركز المالي) الإجمالية في تقييم الملاءة للاعتراف بالاعتماد المتبادل بين الموجودات والمطلوبات ومتطلبات رأس المال التنظيمي وموارد رأس المال وللمطالبة بالاعتراف بالمخاطر بشكل مناسب.

134. ينبغي أن يستند الوضع المالي العام لشركة تكافل أو صندوق يشكل جزءًا منها (بما في ذلك صندوق المساهمين) إلى قياس متسق للموجودات والمطلوبات، وتحديد صريح وقياس متسق للمخاطر، وتأثيرها المحتمل على جميع مكونات الميزانية (قائمة المركز المالي). وفي هذا السياق، يستخدم مجلس الخدمات المالية الإسلامية مصطلح منهج

الموازنة الإجمالية للإشارة إلى الاعتراف بالاعتماد المتبادل بين الموجودات والمطلوبات ومتطلبات رأس المال التنظيمي وموارد رأس المال لشركة التكافل أو الصندوق المعني. وينبغي أن يتطلب منهج الموازنة الإجمالية أيضًا الاعتراف بشكل مناسب وكاف بتأثيرات المخاطر الجوهرية ذات الصلة على الوضع المالي العام لشركة التكافل أو الصندوق.[20]

135. يتناول تقييم الوضع المالي لشركة التكافل أو الصندوق لأغراض الرقابة المخصصات الفنية لشركة التكافل أو الصندوق ورأس المال المطلوب وموارد رأس المال المتاحة. وهذه الجوانب من تقييم الملاءة (أي المخصصات الفنية ورأس المال) مترابطة بشكل جوهري ولا يمكن للسلطة الرقابية النظر في بعضها بمعزل عن غيره.

136. للمخصصات الفنية ورأس المال أدوار مميزة تتطلب تعريفًا واضحًا ومتسقًا لكلا العنصرين؛ إذ تمثل المخصصات الفنية المبلغ الذي تحتاجه شركة التكافل أو الصندوق للوفاء بالالتزامات التكافلية وتسوية جميع الالتزامات تجاه مشتركي التكافل والمستفيدين الآخرين الناشئة طوال فترة المحفظة.[21] وينبغي على السلطات الرقابية الإدراك بأن صندوق المساهمين قد يحتوي أيضًا على مخصصات فنية فيما يتعلق بمخصصات النفقات (كما ذكرت في الفقرة 80)، ويتطلب بالإضافة إلى ذلك موارد رأسمالية.

137. ينبغي تغطية المخصصات الفنية ومتطلبات رأس المال التنظيمي بموجودات كافية ومناسبة، مع مراعاة طبيعة وجودة تلك الموجودات. ولمنح الاعتبار اللازم لجودة الموجودات، إذا لم تغط متطلبات الملاءة التنظيمية المخاطر الكامنة في فئات موجودات معينة بشكل كافٍ، يمكن للسلطات الرقابية النظر في تطبيق قيود أو تعديلات (مثل الحدود الكمية أو معايير أهلية الموجودات أو "المصفيات الاحترازية").

138. عمومًا يمكن اعتبار موارد رأس المال على أنها مقدار الموجودات التي تزيد عن مبلغ المطلوبات. وتتضمن المطلوبات في هذا السياق المخصصات الفنية والمطلوبات الأخرى إلى الحد الذي لا تعامل فيه هذ المطلوبات الأخرى على أنها موارد رأسمالية. فعلى سبيل المثال، قد تكون المطلوبات مثل الديون الثانوية بالنسبة لمطالبات مشتركي التكافل

[20] منهج الموازنة الإجمالية مفهوم عام لا يعتمد على طريقة معينة مثل طريقة تكلفة رأس المال أو طريقة النسبة المئوية.

[21] يتضمن ذلك تكاليف تسوية جميع الالتزامات لمشتركي التكافل والمستفيدين الآخرين الناشئة طوال فترة محفظة الوثائق، ونفقات إدارة الوثائق، وتكاليف إعادة التكافل، وغيرها من أشكال التخفيف من المخاطر، ورأس المال المطلوب لتغطية المخاطر المتبقية.

بموافقة الدائن مؤهلة في ظروف معينة لتصبح رأس مال لأغراض تنظيمية - انظر الفقرات (231-247). وقد تشمل الموجودات والمطلوبات في هذا السياق الموجودات والمطلوبات المعلقة.

139. عند النظر في جودة موارد رأس المال، ينبغي على السلطة الرقابية أن تراعي خصائصها، بما في ذلك مدى توفر رأس المال لامتصاص الخسائر (ومن ذلك اعتبارات الثانوية والأولوية)، ومدى ديمومة و/ أو تأبيد رأس المال ووجود أي مكافآت أو ترتيبات توزيع إلزامية متعلقة به (انظر الفقرات 258 إلى 295).

3.4 تحديد متطلبات رأس المال التنظيمي

المعيار 14: تضع السلطة الرقابية متطلبات كفاية رأس المال على مستوى كافٍ بحيث إنه في الظروف غير المواتية يستمر الوفاء بالتزامات شركة التكافل تجاه مشتركي التكافل عند استحقاقها، ويطلب من شركات التكافل المحافظة على موارد رأس المال لتلبية متطلبات رأس المال التنظيمي.

مقدمة

140. إن متطلبات كفاية رأس المال والأنشطة ذات الصلة مثل التقييم الذاتي للمخاطر والملاءة تنطبق على مستوى كل صندوق منفصل، مع مراعاة أي إمكانية ظاهرة للنظر في الصناديق معًا. وفي حالة وجود نقص في أي صندوق، ينبغي أن تخضع الإجراءات التصحيحية لحوكمة شرعية مناسبة.

دور متطلبات وموارد رأس المال التنظيمية والغرض منها

141. يتحمل مجلس إدارة شركة التكافل والإدارة العليا مسؤولية ضمان أن شركة التكافل لديها رأس مال كاف ومناسب لدعم المخاطر التي تتحملها. ويعمل رأس المال على تقليل احتمالية الإخفاق بسبب أي خسائر كبيرة تتكبدها شركة التكافل خلال فترة محددة، بما في ذلك الانخفاض في قيمة الموجودات و / أو الزيادات في التزامات شركة التكافل، وتقليل خسائر مشتركي التكافل في حالة إخفاق الشركة.

142. تهدف متطلبات رأس المال على مستوى الصندوق إلى ضمان وجود موارد رأسمالية كافية في كل من صناديق التكافل وصندوق المساهمين لدعم الالتزامات المالية لهذا الصندوق عند استحقاقها.

143. من منظور تنظيمي، يتمثل الغرض من رأس المال في ضمان استمرار شركة التكافل في الظروف غير المواتية في الوفاء بالتزاماتها تجاه المشتركين عند استحقاقها. وينبغي على السلطات التنظيمية تحديد متطلبات رأس المال التنظيمي عند المستوى الضروري لدعم هذا الهدف.

144. في سياق التقييم الذاتي للمخاطر والملاءة، يُتوقع من مشغل التكافل عمومًا أن يأخذ في الاعتبار الوضع المالي لشركة التكافل من منظور الاستمرارية (أي، بافتراض أنها ستواصل إدارة الأعمال الحالية وستواصل تولي أعمال جديدة) ولكنه قد يحتاج أيضًا إلى التفكير من منظور إنهاء الأعمال و / أو التصفية (أي عندما تكون شركة التكافل في ضائقة مالية). وقد يكون لتحديد متطلبات رأس المال التنظيمي أيضًا جوانب تتعلق بالاستمرارية وإنهاء الأعمال[22] أو التصفية. ولذلك، عند وضع متطلبات رأس المال التنظيمي، ينبغي على السلطات الرقابية النظر في الوضع المالي لشركات التكافل في ظل سيناريوهات تشغيل مختلفة.

145. من منظور الاقتصاد الكلي، فإن مطالبة شركات التكافل بالحفاظ على رأس مال كافٍ ومناسب تعزز أمن وسلامة قطاع التكافل والنظام المالي كله دون زيادة تكلفة التغطية التكافلية إلى مستوى يتجاوز حدود القيمة الاقتصادية لمشتركي التكافل، ودون التثبيط غير المبرر لقدرة شركة التكافل على المنافسة في السوق. وهناك توازن يجب تحقيقه بين مستوى مخاطر عدم دفع التزامات مشترك التكافل والتكلفة التي يتحملها مشتركو التكافل نتيجة زيادة مساهمات التكافل لتغطية تكاليف خدمة رأس المال الإضافي.

146. يتم تحديد مستوى موارد رأس المال الذي تحتاج شركات التكافل للمحافظة عليه لأغراض تنظيمية من خلال متطلبات رأس المال التنظيمية التي تحددها السلطة الرقابية. ويحدد العجز في موارد رأس المال بالنسبة لمتطلبات رأس المال المبلغ الإضافي لرأس المال المطلوب للأغراض التنظيمية.

[22] في هذا السياق، يشير مصطلح "إنهاء الأعمال" إلى شركات التأمين التي لا تزال قادرة على سداد ديونها، ولكنها أغلقت أبوابها أمام أعمال جديدة ومن المتوقع أن تظل مغلقة أمام الأعمال الجديدة.

147. موارد رأس المال تحمي مصالح مشتركي التكافل من خلال تحقيق الهدفين التاليين أو أحدهما:

- تقليل احتمالية الإعسار بامتصاص الخسائر في حالتي الاستمرارية أو إنهاء الأعمال.
- و/أو تقليل الخسارة التي يتحملها مشتركو التكافل في حالة الإعسار أو التصفية.

148. سيختلف مدى تحقيق عناصر رأس المال للنتائج المذكورة أعلاه حسب خصائصها أو "جودتها". فمثلًا، قد يُنظر إلى الأسهم العادية على أنها تحقق كلا الأمرين أعلاه، في حين قد يُنظر إلى الديون الثانوية بالنسبة إلى حقوق مشتركي التكافل بموافقة الدائن إلى حد كبير على أنها تحمي في حالة الإعسار مشتركي التكافل فقط. ويُطلق أحيانًا على رأس المال الذي يحقق كلا الأمرين أعلاه "رأس مال الاستمرارية"، أما رأس المال الذي يقلل من خسارة مشتركي التكافل في الإعسار فقط فيسمى أحيانًا "رأس مال التصفية" أو "رأس مال في حالة عدم الاستمرارية". ومن المتوقع أن تشكل الأولى (أي أدوات رأس المال في حالة الاستمرارية) جزءًا كبيرًا من موارد رأس المال.

149. ربما لا يكون لصندوق التكافل أي أدوات رأس مال خاصة به (لأن الأسهم العادية تصدر عادة من صندوق المساهمين) ولكن أي فائض متراكم يتم الاحتفاظ به داخل الصندوق له خصائص رأس المال الذي يمكن تقييم جودته. وقد تتضمن أيضًا موارد رأس مال صندوق التكافل القروض المستلمة من صندوق المساهمين، أو تعهدات صندوق المساهمين بإتاحة هذه القروض. وفي الفقرات التالية 234-247 معالجة تفصيلية لهذه الأرصدة التي لا تنشأ إلا بين قطاعات شركة التكافل.

150. بالنسبة لشركة التكافل، تعدّ إدارة وتخصيص موارد رأس المال جزءًا أساسيًا من تخطيط واستراتيجيات أعمالها. وفي هذا السياق، عادةً ما تخدم موارد رأس المال نطاق أهداف أوسع من تلك الواردة في الفقرة 147. على سبيل المثال، قد تستخدم شركة التكافل موارد رأس المال بالإضافة إلى متطلبات رأس المال التنظيمي لدعم النمو المستقبلي أو لتحقيق تصنيف ائتماني مستهدف.

151. وتجدر الإشارة إلى أن إدارة رأس مال شركة التكافل (فيما يتعلق بالمتطلبات التنظيمية واحتياجات رأس المال الخاص) ينبغي دعمها وتأسيسها عبر إنشاء إطار سليم لإدارة مخاطر المؤسسة والمحافظة عليه، ومن ذلك السياسات والممارسات والإجراءات المناسبة لإدارة المخاطر ورأس المال التي تطبق باتساق عبر المنظمة وتكون مدمجة في عملياتها.

إن الحفاظ على موارد رأس مال كافية لا يكفي وحده لحماية مشتركي التكافل ما لم يتحقق انضباط وفعالية سياسات وعمليات إدارة المخاطر (انظر المبدأ الأساسي للتكافل رقم 16- إدارة مخاطر المؤسسة لأغراض الملاءة ومعيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية رقم 14 بشأن إدارة المخاطر لشركات التكافل (التأمين الإسلامي)).

152. إذا كانت شركة التكافل عضوًا في مجموعة، ينبغي أن تأخذ متطلبات رأس المال وموارد رأس المال في الاعتبار جميع المخاطر الجوهرية الإضافية ذات الصلة المتوقعة على نحو معقول والناشئة عن كونها جزءًا من المجموعة.

مستويات ضبط الملاءة

المعيار 15: تتضمن متطلبات رأس المال التنظيمي مستويات ضبط للملاءة في كلا صندوقي المساهمين والمشتركين تستدعي درجات مختلفة من التدخل من قبل المراقب بدرجة مناسبة من الاستعجال، وتتطلب تلك المستويات الاتساق بين مستويات ضبط الملاءة المحددة والإجراء التصحيحي ذي الصلة الذي قد يكون تحت تصرف مشغل التكافل و/ أو المراقب.

مستويات ضبط الملاءة في سياق الفصل بين الصناديق

153. تُطبق مستويات ضبط الملاءة على مستوى كل صندوق منفصل. ونظرًا لأن كفاية رأس المال هي الاعتبار المناسب لصندوق المساهمين وكذلك صناديق التكافل، فإن هذا يشمل صندوق المساهمين.

154. إن قدرة السلطة الرقابية على التدخل على مستوى الصندوق ضرورية لحماية مشتركي التكافل الذين لا يتم حماية مستحقاتهم بشكل كاف من خلال موارد رأس المال المحتفظ بها في صناديق منفصلة مختلفة لشركة التكافل.

تحديد مستويات ضبط الملاءة

155. ينبغي على السلطة الرقابية تحديد مستويات الضبط التي تستدعي تدخل السلطة الرقابية في شؤون شركة التكافل عندما تنخفض موارد رأس المال عن مستويات الضبط هذه. وقد يكون مستوى الضبط مدعومًا بإطار محدد أو إطار عام يوفر للسلطة الرقابية مجالًا للتصرف. وهدف السلطة الرقابية في تحديد مستويات الضبط هو حماية مشتركي التكافل من الخسارة بسبب عدم قدرة شركة التكافل على الوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها.

156. توفر مستويات ضبط الملاءة محفزات لاتخاذ إجراءات من قبل مشغل التكافل والسلطة الرقابية. ومن ثم ينبغي وضعها على مستوى يسمح بالتدخل في مرحلة مبكرة بما فيه الكفاية في الصعوبات التي تواجهها شركة التكافل بحيث يكون هناك احتمال واقعي لتصحيح الوضع في الوقت الملائم وبدرجة مناسبة من الاستعجال. وفي الوقت نفسه، ينبغي فحص مدى معقولية مستويات الضبط فيما يتعلق بطبيعة التدابير التصحيحية. وسيؤثر تقبل المخاطر للسلطة الرقابية على كل من المستوى الذي يتم عنده تعيين مستويات ضبط الملاءة وإجراءات التدخل التي تستدعيها.

157. عند تحديد مستويات ضبط الملاءة، من المسلم به أن الآراء بشأن المستوى المقبول قد تختلف من دولة إلى أخرى وحسب أنواع الأعمال المكتتبة، وستعكس، من بين أمور أخرى، مدى تحقق شروط الرقابة الفعالة داخل الدولة ومدى تقبل المخاطر للسلطة الرقابية المعنية. ويدرك مجلس الخدمات المالية الإسلامية أن الدول ستقر بأن مستوىً معينًا من حالات الإعسار قد يكون أمراً لا مفر منه، وأن إنشاء عتبة مقبولة قد يعزز تنافسية السوق بالنسبة لشركات التكافل ويتجنب الإعاقة غير المناسبة للولوج إلى السوق.

158. ينبغي أن تكون المعايير التي تستخدمها السلطة الرقابية لتحديد مستويات ضبط الملاءة شفافة. وهذا مهم بشكل خاص حيث يمكن اتخاذ إجراءات قانونية ردًا على انتهاك شركة التكافل لمستوى الضبط. وفي هذه الحالة، ينبغي أن تكون مستويات الضبط بشكل عام بسيطة ويمكن تفسيرها بسهولة للسلطة القضائية عند السعي لإنفاذ إجراء رقابي.

159. قد تحتاج السلطات الرقابية إلى النظر في مستويات مختلفة من ضبط الملاءة لأنماط مختلفة من تشغيل شركات التكافل – مثل شركة التكافل التي دخلت في مرحلة إنهاء الأعمال أو شركة التكافل التي مازالت في حالة الاستمرارية. وقد نوقشت هذه السيناريوهات والاعتبارات المختلفة بمزيد من التفصيل في الفقرات (180 - 182).

160. بالإضافة إلى ذلك، يتعين على المراقب أن يأخذ في الاعتبار السماح بسلطة إدارية تقديرية وإجراءات مستقبلية استجابة للظروف المتغيرة أو الأحداث الخاصة. وعند السماح بسلطة إدارية تقديرية، ينبغي على المراقبين أن لا يقروا إلا الإجراءات العملية والواقعية في الظروف قيد الاعتبار.[23]

161. تشمل الاعتبارات الأخرى لتحديد مستويات ضبط الملاءة ما يلي:

- الطريقة التي يتم بها معالجة نوعية موارد رأس المال من قبل السلطة الرقابية.
- تغطية المخاطر في تحديد المخصصات الفنية ومتطلبات رأس المال التنظيمي ومدى الحساسية أو تحليل الضغط الداعم لتلك المتطلبات.
- العلاقة بين المستويات المختلفة (على سبيل المثال المدى الذي يتم عنده تعيين الحد الأدنى عند مستوى متحفظ).
- صلاحيات السلطة الرقابية في وضع وتعديل مستويات ضبط الملاءة ضمن الإطار التنظيمي.
- الإطار المحاسبي والاكتواري المطبق في الدولة (من حيث أساس التقييم والافتراضات التي يمكن استخدامها وتأثيرها على قيم الموجودات والمطلوبات التي تدعم تحديد متطلبات رأس المال التنظيمي).
- شمولية وشفافية أطر الإفصاح في الدولة وقدرة الأسواق على ممارسة الفحص الكافي وفرض انضباط السوق.
- مدى أولوية مشترك التكافل ووضعه بموجب الإطار القانوني المرتبط بالدائنين في الدولة.
- المستوى العام للرسملة في قطاع التكافل في الدولة.
- الجودة الشاملة لإدارة المخاطر وأطر الحوكمة في قطاع التكافل في الدولة.
- مستوى تطور أسواق رأس المال في الدولة وتأثيرها على قدرة مشغلي التكافل على زيادة رأس المال.
- التوازن الذي يتعين تحقيقه بين حماية مشتركي التكافل والتأثير على التشغيل الفعال لقطاع التكافل والاعتبارات المتعلقة بمستويات متطلبات الملاءة التنظيمية المرهقة وغير المبررة، وتكاليفها.

---

[23] ينبغي على السلطات الرقابية أن تراعي بعناية مدى ملاءمة السماح بمثل هذه السلطة الإدارية التقديرية خصوصًا في حالة متطلب الحد الأدنى لرأس المال على النحو المحدد في الفقرة 167 تحديد متطلبات رأس المال التنظيمي.

مسوغات للتدخل الرقابي

المعيار16: في سياق تقييم كفاية رأس مال شركة التكافل، تحدد متطلبات رأس المال التنظيمي ما يلي:

- **مستوى ضبط الملاءة الذي لا يستدعي تدخل السلطة الرقابية لأسباب تتعلق بكفاية رأس المال. ويشار إلى هذا باسم متطلب رأس المال الموصوف. ويتم تحديد متطلب رأس المال الموصوف بحيث تتجاوز الموجوداتُ المخصصاتِ الفنية والمطلوبات الأخرى بمستوى محدد من الأمان خلال أفق زمني محدد.**
- **مستوى ضبط الملاءة، الذي يستدعي الإخلال به أقوى إجراءات السلطة الرقابية، في غياب الإجراءات التصحيحية المناسبة من قبل مشغل التكافل. ويشار إلى هذا باسم متطلب الحد الأدنى لرأس المال. ويتحدد متطلب الحد الأدنى لرأس المال عند مستوى لا تستطيع شركة التكافل دونه (أوصندوق) العمل بفعالية.**

162. تُطبق مستويات ضبط الملاءة على مستوى كل صندوق، بما في ذلك صندوق المساهمين، إذا كانت قدرة موارد رأس المال في الصناديق الأخرى على امتصاص الخسائر في الصندوق المعني مقيدةً. (لتفاصيل أخرى بشأن القابلية للتحويل، انظر الفقرة 131 إلى 132).

163. ينبغي أن تتخذ السلطة الرقابية مجموعة من إجراءات التدخل المختلفة حسب الحدث أو الاهتمام الذي يسوغ التدخل. وسيتم ربط بعض هذه المسوغات بمستوى موارد رأس مال شركة التكافل (أو عند الاقتضاء موارد رأس مال الصندوق) بالنسبة إلى المستوى الذي يتم فيه تحديد متطلبات رأس المال التنظيمي.

164. يجب أن يكون التدخل الرقابي عند خرق مستوى ضبط الملاءة متناسبًا، ويعكس من بين أمور أخرى علاقة الخرق بمستوى رسملة صندوق التكافل المنفصل، أو صندوق المساهمين، أو شركة التكافل بصفة كلية، وأن يعكس في حالة الصندوق نتائج انعدام جدوى الصندوق على الصندوق نفسه وعلى شركة التكافل.

165. بعبارات عامة، سيتم تحديد أعلى متطلبات الملاءة التنظيمية، وهو متطلب رأس المال الموصوف عند المستوى الذي لن تطلب فيه السلطة الرقابية اتخاذ إجراء لزيادة موارد رأس المال المحتفظ بها أو تقليل المخاطر التي تتحملها

شركة التكافل (أو الصندوق).[24] ومع ذلك، إذا انخفضت موارد رأس المال إلى ما دون المستوى الذي يتم عنده تحديد متطلب رأس المال الموصوف، فإن السلطة الرقابية ستطالب ببعض الإجراءات من قبل مشغل التكافل إما لاستعادة موارد رأس المال على الأقل إلى مستوى متطلب رأس المال الموصوف أو تقليل مستوى المخاطر التي يتم تحملها (ومن ثم مستوى رأس المال المطلوب).

166. الهدف التنظيمي هو استمرار شركة التكافل في الظروف غير المواتية في الوفاء بالتزاماتها تجاه مشتركي التكافل، عند استحقاقها، دون تدخل إذا كان من المتوقع أن تظل المخصصات الفنية والمطلوبات الأخرى[25] مغطاة بموجودات على مدى فترة محددة إلى مستوى محدد من الأمان. وعلى هذا النحو، ينبغي تحديد متطلب رأس المال الموصوف عند مستوى بحيث تكون شركة التكافل قادرة على امتصاص الخسائر الناتجة عن الأحداث السلبية التي قد تحدث خلال تلك الفترة المحددة، وبحيث تبقى المخصصات الفنية مغطاة في نهاية الفترة.

167. متطلب الحد الأدنى لرأس المال هو نقطة التدخل الرقابي التي يمكن للسلطة الرقابية عندها أن تستدعي أقوى إجراءاتها، إذا لم يتم توفير رأس مال إضافي.[26] لذلك، فإن الهدف الرئيسي من متطلب الحد الأدنى لرأس المال هو توفير شبكة أمان أخيرة لحماية مصالح مشتركي التكافل.

168. يمكن أن تشمل هذه الإجراءات وقف أنشطة شركة التكافل (كليًا أو لصندوق معين)، وسحب ترخيص مشغل التكافل، ومطالبة مشغل التكافل بإغلاق شركة التكافل أمام الأعمال جديدة وإنهاء أعمال المحفظة، ونقلها (أو جزء من محفظتها) لإدارة مشغل تكافل آخر، أو ترتيب إعادة تكافل إضافي، أو إجراءات أخرى محددة. ويختلف هذا الوضع عن المفهوم المحاسبي للإعسار حيث سيتم تحديد متطلب الحد الأدنى لرأس المال عند مستوى يزيد عن المستوى الذي من المتوقع أن تكون فيه موجودات شركة التكافل أو صندوق التكافل كافية للوفاء بالتزامات شركة التكافل تجاه مشتركي التكافل الحاليين عند استحقاقها. ولا يمكن أن يكون متطلب رأس المال الموصوف أقل من متطلب الحد

---

[24] الملاحظ أن هذا لا يمنع الجهة الرقابية من التدخل أو طلب إجراء من قبل مشغل التكافل لأسباب أخرى، مثل نقاط الضعف في إدارة المخاطر أو حوكمة شركة التكافل. كما أنه لا يمنع الجهة الرقابية من التدخل عندما تكون الموارد الرأسمالية لشركة التكافل، أو عند الاقتضاء موارد الصندوق المنفصل، أعلى حاليًا من متطلبات رأس المال المنصوص عليه ذات الصلة، ولكن من المتوقع أن تقل عن هذا المستوى على المدى القصير. وللتوضيح، قد تنشئ السلطة الرقابية اختبار الاتجاه (تحليل السلاسل الزمنية). وسيتطلب الاتجاه المعاكس بما فيه الكفاية بعض الإجراءات الرقابية. وسيدعم اختبار الاتجاه هدف التدخل التنظيمي المبكر من خلال مراعاة السرعة التي يزيد بها تدهور رأس المال.

[25] إلى الحد الذي لا يتم التعامل فيه مع هذه المطلوبات على أنها موارد رأس مال.

[26] يلاحظ أن هذا لا يمنع قيام السلطة الرقابية باتخاذ هذه الإجراءات لأسباب أخرى، حتى إذا تم استيفاء متطلب الحد الأدنى لرأس المال أو تجاوزه.

الأدنى لرأس المال، وبالتالي فإن متطلب الحد الأدنى لرأس المال قد يعتمد عليه في تحديد الحد الأدنى لمتطلب رأس المال الموصوف، والذي قد يكون مناسبًا بشكل خاص في الحالات التي يتم فيها تحديد متطلب رأس المال الموصوف على أساس النموذج الداخلي[27] المعتمد لشركة التكافل الذي يستخدم في تحديد متطلبات رأس المال التنظيمي من قبل السلطة الرقابية.

169. عند وضع أقل قيمة للحد الأدنى لمتطلبات رأس المال الذي دونه لا يمكن اعتبار أي شركة تكافل، أو أي صندوق قادرًا على العمل بفعالية، يمكن للسلطة الرقابية تطبيق حدٍ أدنىً اسمي على مستوى السوق[28] لمتطلبات رأس المال التنظيمي، بناءً على حاجة شركة التكافل أو الصندوق للعمل بحد أدنى معين من الكتلة الحرجة، وبناء على الاعتبار (فيما يتعلق بمشغل التكافل) لما قد يكون مطلوبًا لتلبية الحد الأدنى من معايير الحوكمة وإدارة المخاطر. وقد يختلف هذا الحد الأدنى الاسمي بين خطوط الأعمال أو نوع شركة التكافل وهو ذو أهمية أكبر فيما يتعلق بشركة أو صندوق تكافل أو خط أعمال جديد. وعند تطبيق حد أدنى اسمي على مستوى الصندوق، قد يتطلب الصندوق الجديد رسملة مبدئية عن طريق وقف أو قرض.

170. قد تتضمن متطلبات رأس المال التنظيمي مستويات إضافية لضبط الملاءة بين المستوى الذي لا تتخذ فيه السلطة الرقابية أي إجراء تدخل من منظور رأس المال وأقوى نقطة تدخل (أي بين مستويات متطلبات رأس المال الموصوف والحد الأدنى لمتطلبات رأس المال). وقد يتم تعيين مستويات الضبط هذه على مستويات تتوافق مع مجموعة من إجراءات التدخل المختلفة التي قد تتخذها السلطة الرقابية نفسها أو الإجراءات التي قد تطلبها السلطة الرقابية من مشغل التكافل وفقًا لشدة أو مستوى القلق بشأن كفاية رأس المال المحتفظ به من قبل شركة التكافل. وقد يتم إنشاء مستويات الضبط الإضافية هذه رسميًا من قبل السلطة الرقابية مع إجراءات تدخل صريحة مرتبطة

---

[27] يشير مصطلح "النموذج الداخلي" إلى "نظام قياس المخاطر الذي طوره مشغل التكافل لتحليل وضع المخاطر العام لشركة التكافل، ولتقدير المخاطر وتحديد رأس المال الاقتصادي المطلوب لمواجهة تلك المخاطر" (التعريف المذكور في المبدأ الأساسي للتأمين 17 مع تصرف). وقد تتضمن النماذج الداخلية أيضًا نماذج جزئية تشمل مجموعة فرعية من المخاطر التي تتحملها شركة التكافل باستخدام نظام قياس مطور داخليًا يستخدم في تحديد رأس المال الاقتصادي لشركة التكافل. ويدرك مجلس الخدمات المالية الإسلامية أن مشغلي التكافل يستخدمون مجموعة متنوعة من المصطلحات لوصف عمليات تقييم المخاطر ورأس المال، مثل "نموذج رأس المال الاقتصادي" أو "نموذج رأس المال القائم على المخاطر" أو "نموذج الأعمال". ويعتبر مجلس الخدمات المالية الإسلامية أن مثل هذه المصطلحات يمكن استخدامها بالتبادل لوصف العمليات المعتمدة من قبل مشغلي التكافل في إدارة المخاطر ورأس المال ضمن أعمال شركات التكافل الخاصة بهم على أساس اقتصادي. ويستخدم مصطلح "النموذج الداخلي" في هذا المعيار كله تحقيقًا للاتساق.

[28] في هذا السياق، قد يكون الحد الأدنى الاسمي على مستوى السوق، على سبيل المثال، هو مبلغ الحد الأدنى النقدي المطلق لرأس المال المطلوب أن تحتفظ به شركة تكافل في دولة ما أو في صندوق.

بمستويات ضبط معينة. وبدلاً من ذلك، قد يتم تنظيم مستويات الضبط الإضافية هذه بشكل أقل رسمية، مع مجموعة من إجراءات التدخل الممكنة المتاحة للسلطة الرقابية اعتمادًا على الظروف الخاصة. وفي كلتا الحالتين، ينبغي أن يتم الكشف عن المسوغات المحتملة ونطاق إجراءات التدخل بشكل مناسب من قبل السلطة الرقابية.

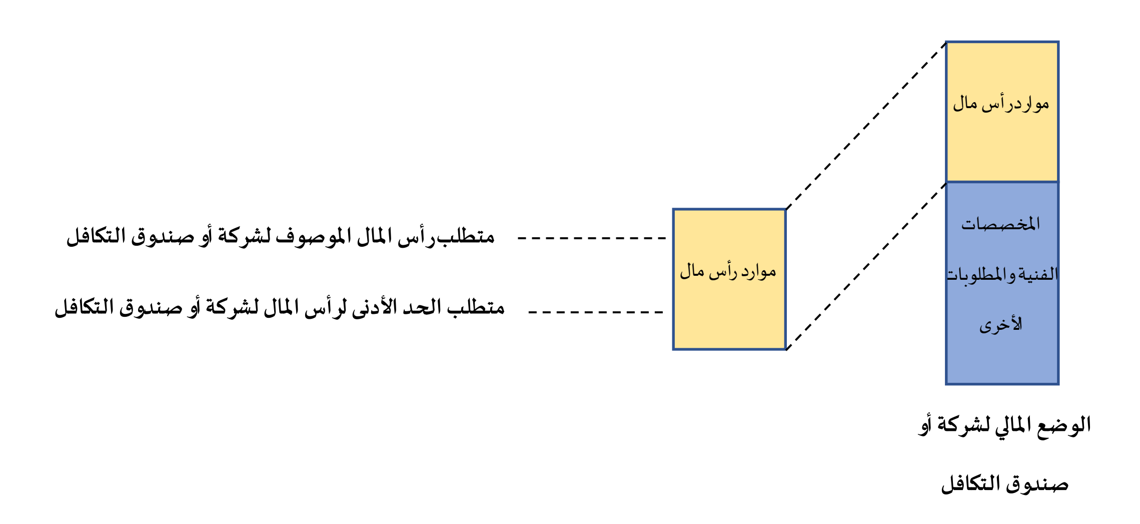
171. تشمل إجراءات التدخل المحتملة ما يلي:

- التدابير التي تهدف إلى تمكين السلطة الرقابية من التقييم و / أو التحكم بشكل أفضل في الموقف، سواء بشكل رسمي أو غير رسمي، مثل زيادة نشاط الرقابة، أو إعداد التقارير، أو مطالبة المدققين، أو الخبراء الاكتواريين بإجراء مراجعة مستقلة، أو توسيع نطاق اختباراتهم.
- تدابير لمعالجة مستويات رأس المال مثل طلب تمويل وخطط أعمال لاستعادة موارد رأس المال إلى المستويات المطلوبة، والقيود على استرداد أو إعادة شراء حقوق الملكية أو غيرها من الأدوات، وسداد القرض و/أو مدفوعات الأرباح على الأسهم، والتوزيعات والاستخدامات الأخرى للفائض في الصندوق أو على مستوى شركة التكافل.
- تدابير تهدف إلى حماية المشتركين ريثما يتعزز وضع رأس المال لشركة التكافل، مثل القيود المفروضة على التراخيص، وحجم مساهمات التكافل المقبولة، والاستثمارات، وأنواع الأعمال، والاستحواذ، وإعادة التكافل و / أو ترتيبات إعادة التأمين.
- التدابير التي تعزز أو تحل محل إدارة شركة التكافل و / أو إطار عمل إدارة المخاطر وعمليات الحوكمة الشاملة.
- التدابير التي تقلل أو تخفف من المخاطر (وبالتالي رأس المال المطلوب) مثل طلب إعادة التكافل، والتحوط المتفق مع أحكام الشريعة ومبادئها وآليات أخرى.
- رفض أو فرض شروط على الطلبات المقدمة للحصول على موافقة الجهات التنظيمية مثل عمليات الاستحواذ أو التوسع في الأعمال التجارية.

172. عند تحديد مستويات الضبط ذات الصلة، ينبغي النظر في هذه الاحتمالات وقدرة شركة التكافل (أو الصندوق) التي رأس مالها على هذا المستوى على زيادة مواردها الرأسمالية أو على الوصول إلى أدوات تخفيف المخاطر المناسبة من السوق.

173. يوضح الشكل رقم1 مفهوم مستويات ضبط الملاءة في سياق تحديد متطلبات رأس المال التنظيمي:

الشكل 1: مستويات ضبط الملاءة ومتطلبات رأس المال التنظيمي



174. يمثل العمود الأيمن إجمالي موجودات شركة التكافل (أو الصندوق، عند تقييم الصندوق الفردي) التي تم تقييمها وفقًا لمبادئ التقييم المنصوص عليها للشركة بموجب متطلبات الملاءة الوطنية. ويتم تغطية المخصصات الفنية والمطلوبات الأخرى من خلال هذه الموجودات (أي يتم تقييمها وفقًا لمبادئ التقييم المنصوص عليها؛ فتقيم المخصصات الفنية بحيث تشمل الهامش الأعلى من التقدير الحالي). وتمثل زيادة الموجودات على المطلوبات مواردَ رأس المال (وتخضع لأية تعديلات قد يتم إجراؤها). ومع تغير قيم الموجودات والمطلوبات، يتغير مقدار موارد رأس المال أيضًا. وزيادة للوضوح تم تمثيل موارد رأس المال منفصلةً في الجهة اليسرى مع متطلب رأس المال الموصوف ومتطلب الحد الأدنى لرأس المال. ومتطلب رأس المال الموصوف هو مقدار موارد رأس المال التي تزول مع تجاوزها الحاجة لأي تدخل رقابي (كما هو الحال في هذا الرسم التوضيحي). ويمثل الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال مستوى موارد رأس المال التي يتم فيها التدخل الرقابي الأكثر صرامة.

175. وتتعلق الإشارة إلى التعديلات في الفقرة السابقة -من بين أمور أخرى- بإمكانية تغيير التصنيف من مطلوبات إلى موارد رأس مال، والاعتراف ببنود إضافية ليست موجودات على أنها موارد رأس مال، والقيود المفروضة على الاعتراف بموارد رأس المال بسبب التصنيف إلى مستويات، والاستقطاعات من موارد رأس المال للتوزيعات المتوقعة. وستناقش هذه الأمور في القسم 3.5.

176. يتم تحديد موارد رأس المال ومتطلبات رأس المال الموصوف والحد الأدنى لمتطلبات رأس المال على مستوى الصندوق المنفصل بهدف ضمان رسملة كل صندوق (بما في ذلك صندوق المساهمين) بشكل كافٍ للوفاء بالتزاماته وعدم الاعتماد على موارد رأس المال في الصناديق الأخرى، باستثناء ما يسمح به التشريع.

177. عندما يكون لكل صندوق تابع لشركة تكافل (بما في ذلك صندوق المساهمين) متطلب رأس مال موصوف ثابت وحد أدنى من متطلب رأس المال، فإن متطلبات رأس المال الموصوفة والحد الأدنى لمتطلبات رأس المال لشركة التكافل بصفتها الكلية ينبغي أن تعكس الفصل بين الصناديق. وقد يتم الاعتراف ببعض التنويع عندما يمكن إتاحة موارد رأس مال صندوق ما لدعم صندوق آخر، ولكن إذا لم يكن هذا هو الحال، يمكن تحديد متطلبات رأس المال الموصوفة والحد الأدنى لمتطلبات رأس المال لشركة التكافل بصفتها الكلية من خلال مجموع متطلبات رأس المال الموصوفة والحد الأدنى لمتطلبات رأس المال على التوالي من الصناديق المكونة لها.

مناهج تحديد متطلبات رأس المال التنظيمي

المعيار17: يتم وضع متطلبات رأس المال التنظيمي في عملية مفتوحة وشفافة، وتكون أهداف متطلبات رأس المال التنظيمي والأسس التي يتم تحديدها على أساسها صريحة. وعند تحديد متطلبات رأس المال التنظيمي، تسمح السلطة الرقابية بمجموعة من الأساليب المعيارية، وتسمح، عند الاقتضاء، بأساليب أخرى معتمدة أكثر تخصيصًا مثل استخدام النماذج الداخلية (الجزئية أو الكاملة).

178. الشفافية فيما يتعلق بمتطلبات رأس المال التنظيمي المطبقة مطلوبةٌ لتيسير التقييم الفعال للملاءة ودعم تعزيزها وقابليتها للمقارنة وانسجامها على الصعيد الدولي.

179. يجوز للسلطة الرقابية تطوير مناهج منفصلة لتحديد متطلبات رأس المال التنظيمي المختلفة، ولا سيما لتحديد متطلب الحد الأدنى لرأس المال ومتطلب رأس المال الموصوف. فمثلًا، يمكن تحديد متطلب رأس المال الموصوف ومتطلب الحد الأدنى لرأس المال من خلال طريقتين منفصلتين، أو يمكن استخدام نفس الأساليب والمناهج، ولكن مع تحديد مستويين مختلفين من الأمان. وفي الحالة الأخيرة، على سبيل المثال، يمكن تعريف متطلب الحد الأدنى لرأس المال على أنه نسبة بسيطة من متطلب رأس المال الموصوف، أو يمكن تحديد متطلب الحد الأدنى لرأس المال وفقًا لمعايير مستهدفة محددة مختلفة عن تلك المحددة لمتطلب رأس المال الموصوف.

180. يتم تحديد متطلب رأس المال الموصوف بشكل عام على أساس الاستمرارية، أي في سياق استمرار شركة التكافل في عملياتها. وعلى أساس الاستمرارية، من المتوقع أن تستمر شركة التكافل في تحمل مخاطر جديدة خلال الأفق الزمني المحدد. ولذلك، عند تحديد مستوى رأس المال التنظيمي لتوفير مستوى مقبول من الملاءة، ينبغي النظر في النمو المحتمل في محفظة شركة التكافل.

181. ينبغي أن يكون رأس المال قادرًا أيضًا على حماية مشتركي التكافل إذا توقفت شركة التكافل عن قبول أعمال جديدة. وبشكل عام، لا يُتوقع أن يكون رأس المال على أساس الاستمرارية أقل مما هو مطلوب إذا كان من المفترض أن يقترب مشغل التكافل من مرحلة التوقف عن قبول أعمال جديدة. ومع ذلك، ربما لا يكون هذا صحيحًا في جميع الحالات، نظرًا لأن بعض الموجودات قد تفقد بعضًا من قيمتها أو كلها في حالة التصفية أو إنهاء الأعمال بسبب البيع القسري مثلًا. وعلى نحو مشابه، قد يكون لبعض المطلوبات قيمة متزايدة بالفعل إذا لم يستمر العمل (على سبيل المثال: نفقات معالجة المطالبات). ينبغي أيضًا مراعاة هذا الأمر إذا انقطعت عمليات صندوق منفصل واحد أو أكثر من صناديق شركة التكافل . وقد يلزم تحديد قيمة رأس مال شركة التكافل ومستوى متطلب رأس المال الموصوف لصندوقها (وبالتالي مساهمته في إجمالي متطلبات رأس المال الموصوف لشركة التكافل) على أساس مختلف يعكس طبيعة إنهاء أعمالها. وقد يتعين أيضًا مراعاة التأثير على رأس المال ومتطلب رأس المال الموصوف لصندوق المساهمين، إذا كان على صندوق المساهمين، على سبيل المثال، الوفاء بالنفقات التي لا يوجد لها دخل مستمر من رسوم الوكالة.

182. عادة ما يتم إنشاء الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال مع الأخذ في الاعتبار إمكانية التوقف عن قبول أعمال جديدة. ومع ذلك، من المناسب أيضًا النظر في سيناريو الاستمرارية في سياق تحديد مستوى الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال،

حيث قد تستمر شركة التكافل في تحمل مخاطر جديدة حتى النقطة التي تستدعي التدخل الرقابي بسبب الوصول إلى الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال (كما قد يحدث ذلك على مستوى الصندوق المنفصل). وينبغي على السلطة الرقابية النظر في العلاقة المناسبة بين متطلبات رأس المال الموصوف والحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، بما في ذلك على مستوى الصندوق عند الاقتضاء، وإنشاء هامش إضافي كافٍ بين هذين المستويين (ومن ذلك النظر في الأساس المعتمد في إنشاء الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال) ضمن استمرارية مناسبة من مستويات ضبط الملاءة، مع مراعاة المواقف المختلفة لتشغيل الأعمال والاعتبارات الأخرى ذات الصلة.

183. ينبغي التأكيد على أن تحقيق متطلبات رأس المال التنظيمي لا يعني أنه لن تكون هناك حاجة لضخ أموال جديدة في أي ظرف من الظروف مستقبلًا. وقد يكون هذا الضخ المالي داخليًا في شركة التكافل (عبر قرض أو آلية أخرى مثل وقف من صندوق حملة الأسهم إلى صندوق التكافل)، أو خارجيًا (مثل إصدار أسهم جديدة أو استدعاء تكميلي لأموال جديدة من مشتركي التكافل).

184. يمكن تحديد متطلبات رأس المال التنظيمي باستخدام مجموعة من المناهج، مثل الصيغ القياسية، أو مناهج أخرى، أكثر تخصيصًا لشركة التكافل الفردية (مثل النماذج الداخلية الجزئية أو الكاملة)، بما يخضع لموافقة السلطات الرقابية المعنية.[29] وبصرف النظر عن المنهج المستخدم، تنطبق المبادئ والمفاهيم التي تدعم أهداف متطلبات رأس المال التنظيمي الموضحة في هذا القسم من هذا المعيار، وينبغي أن تطبقها السلطة الرقابية باستمرار على المناهج المختلفة. كما ينبغي أن يأخذ المنهج المعتمد لتحديد متطلبات رأس المال التنظيمي في الاعتبار الطبيعة والأهمية النسبية للمخاطر التي تواجهها شركات التكافل بشكل عام، وإلى الحد الممكن عملياً، ينبغي أن يعكس أيضًا طبيعة مخاطر شركة التكافل المعنية وحجمها وتعقيدها.

185. ينبغي تصميم المناهج المعيارية، على وجه الخصوص، لتلبية متطلبات رأس المال التي تعكس بشكل معقول المخاطر العامة التي تتعرض لها شركات التكافل، وينبغي أن لا تكون معقدة بشكل غير مبرر. وقد تختلف المناهج المعيارية في مستوى التعقيد اعتمادًا على المخاطر المغطاة ومدى تخفيفها، أو قد تختلف في التطبيق بناءً على فئات

[29] قد يتضمن المنهج المصمم سلفًا الذي لا يمثل نموذجًا داخليًا، على سبيل المثال، الاختلافات المعتمدة في العوامل الواردة في المعادلة المعيارية أو اختبارات السيناريو المقررة التي تكون مناسبة لشركة تكافل معينة أو مجموعة من شركات التأمين وشركات التكافل.

الأعمال (مثل التكافل العائلي والتكافل العام). وينبغي أن تكون المناهج المعيارية مناسبة لطبيعة المخاطر التي تواجهها شركات التكافل وحجمها وتعقيدها. وينبغي أن تتضمن مناهج مجدية عمليًا لشركات التكافل بجميع أنواعها بما في ذلك شركات التكافل الصغيرة والمتوسطة الحجم والكيانات الحصرية (شركة مملوكة لمجموعة تقتصر على تأمين المجموعة وحدها) مع مراعاة القدرات الفنية التي يحتاجها مشغلو التكافل لإدارة أعمالهم بفعالية.

186. ربما لا يعكس المنهج المعياري بحكم طبيعته بشكل كامل ومناسب وضعية المخاطر لكل شركة تكافل فردية. لذلك، عند الاقتضاء، ينبغي على السلطة الرقابية السماح باستخدام مناهج مصممة سلفًا أكثر تخصيصًا بعد إعطاء الموافقة عليها. وعلى وجه الخصوص، عندما يكون لدى مشغل التكافل نموذج داخلي (أو نموذج داخلي جزئي) لشركة التكافل يعكس مخاطره بشكل مناسب ويتم دمجه في إدارة المخاطر وإعداد التقارير، ينبغي على السلطة الرقابية السماح باستخدام هذا النموذج لتحديد متطلبات رأس المال التنظيمي الأكثر ملاءمة.[30] وسيخضع استخدام النموذج الداخلي لهذا الغرض لموافقة سابقة من قبل السلطة الرقابية بناءً على مجموعة معايير شفافة، وسيحتاج النموذج إلى التقييم على فترات منتظمة. وعلى وجه الخصوص، ينبغي أن تكون السلطة الرقابية مقتنعةً بأن النموذج الداخلي لمشغل التكافل لشركة التكافل يتم معايرته بشكل مناسب وسيظل كذلك بالنسبة للمعايير المستهدفة التي وضعتها السلطة الرقابية (راجع الفقرة 324).

187. قد يكون المنهج المعياري مناسبًا لظروف صندوق منفصل واحد أو أكثر من صناديق شركة التكافل لا كلها. ويمكن مطالبة السلطة الرقابية بالموافقة على نموذج داخلي جزئي أو كامل لتغطية صندوق واحد فقط أو أكثر، مع تغطية الصناديق المتبقية بالمنهج المعياري.

188. ينبغي على السلطة الرقابية النظر أيضًا فيما إذا كان النموذج الداخلي مناسبًا لاستخدامه في تحديد الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال. وفي هذا الصدد، ينبغي على السلطة الرقابية أن تأخذ في الاعتبار الهدف الرئيسي من الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال (مثل توفير شبكة أمان أخيرة لحماية مشتركي التكافل) والقدرة على تحديد الحد الأدنى من متطلبات رأس المال بطريقة موضوعية ومناسبة بما يكفي ليكون قابلًا للإنفاذ (راجع الفقرة 158).

[30] تجدر الإشارة إلى أن قدرة السلطة الرقابية على السماح باستخدام النماذج الداخلية تعتمد على كفاية الموارد المتاحة لها.

المعيار18: تعالج السلطة الرقابية جميع فئات المخاطر الجوهرية ذات الصلة في شركات التكافل، وتكون واضحة فيما يخص موضع معالجة المخاطر، سواء في المخصصات الفنية فقط، أو في متطلبات رأس المال التنظيمي فقط. وكذلك تكون واضحة فيما يتعلق بمدى معالجة المخاطر إذا عولجت المخاطر في كليهما. وتكون السلطة الرقابية أيضا صريحة فيما يتعلق بكيفية انعكاس المخاطر وتجميعها في متطلبات رأس المال التنظيمي.

أنواع المخاطر التي يجب معالجتها

189. ينبغي على السلطة الرقابية معالجة جميع فئات المخاطر الجوهرية ذات الصلة - بما في ذلك على الأقل مخاطر الاكتتاب، ومخاطر الائتمان،[31] ومخاطر السوق، ومخاطر التشغيل ومخاطر السيولة. وينبغي أن يشمل ذلك أي تركز كبير للمخاطر مثل عوامل المخاطر الاقتصادية أو قطاعات السوق أو الأطراف المقابلة الفردية، مع الأخذ في الاعتبار كلاً من التعرضات المباشرة وغير المباشرة، واحتمال أن تصبح التعرضات في المجالات ذات الصلة أكثر ترابطًا في ظروف الضغط.

190. عند النظر في المخاطر التشغيلية، يجب على السلطة الرقابية إدراج مخاطر مخالفة أحكام الشريعة ومبادئها باعتبارها أحد المخاطر التي تتعرض لها شركات التكافل. وقد يؤدي حدوث المخالفة إلى خسارة موارد رأسمالية عن طريق إعادة المساهمات مثلًا أو تطهير الدخل المشبوه وهي مخاطر قابلة للقياس، إضافةً إلى مخاطر أقل قابلية للقياس تتعلق بالسمعة وثقة الجمهور في نزاهة شركة التكافل.

التبعيات والعلاقات المتبادلة بين المخاطر

191. ينبغي أن يعالِج تقييم المخاطر العامة التي تتعرض لها شركة التكافل التبعيات والعلاقات المتبادلة بين فئات المخاطر (على سبيل المثال، بين مخاطر الاكتتاب ومخاطر السوق) وكذلك ضمن فئة المخاطر (على سبيل المثال، مخاطر حقوق الملكية). وينبغي أن يشمل ذلك تقييمًا لتأثيرات التعزيز المحتملة بين أنواع المخاطر المختلفة وكذلك "تأثيرات الدرجة الثانية" المحتملة، وهي تأثيرات غير مباشرة لتعرض شركة التكافل للمخاطر بسبب حدث سلبي أو

[31] تشير مخاطر الائتمان في هذا السياق إلى مخاطر التخلف عن سداد المبالغ المستحقة لشركة التكافل، وليس إلى مخاطر الائتمان بصفتها فئة من أعمال التكافل. وتنعكس الخسائر المتوقعة في ظل مخاطر الائتمان في المخصصات الفنية، ويعتبر التعرض لخسائر غير متوقعة أحد جوانب مخاطر الاكتتاب.

تغير في الظروف الاقتصادية أو السوق المالية.[32] وينبغي أيضًا أن يؤخذ في الاعتبار أن التبعيات بين المخاطر المختلفة قد تختلف مع تغير ظروف السوق العامة وقد تزداد بشكل كبير خلال فترات الضغط أو عند حدوث أحداث متطرفة. وينبغي أن يؤخذ في الاعتبار "مخاطر الطريق الخطأ"، أي المخاطر التي تحدث عندما يكون التعرض للأطراف المقابلة، مثل الضامنين الماليين، مرتبطًا بشكل سلبي بالجودة الائتمانية لتلك الأطراف المقابلة، لكونها مصدرًا محتملًا لخسارة كبيرة. وعندما يأخذ تحديد متطلبات رأس المال الإجمالي في الاعتبار تأثيرات التنويع بين أنواع المخاطر المختلفة، ينبغي أن يكون مشغل التكافل قادرًا على شرح مخصصات هذه الآثار والتأكد من أنه يأخذ في الاعتبار كيفية ازدياد التبعيات في ظل ظروف الضغط. ولا ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار التنويع بين الصناديق التي لا يمكن تحويل الأموال بينها.

المخصص لتخفيف المخاطر

192. عند تحديد متطلبات الملاءة التنظيمية ينبغي أن يأخذ أيُ مخصص لإعادة التكافل أو إعادة التأمين التقليدي في الاعتبار إمكانيةَ انخفاضِ فعالية التخفيف من المخاطر، ومدى سلامةَ الطرف المقابل في إعادة التكافل أو إعادة التأمين التقليدي، وأي تدابير مستخدمة لتقليل التعرض للطرف المقابل في إعادة التكافل أو إعادة التأمين التقليدي. وتنطبق اعتبارات مماثلة أيضًا على مخففات المخاطر الأخرى مثل التحوط.

193. ينبغي أن يؤدي أي مخصص لتخفيف المخاطر في صندوق منفصل من خلال دعم من صندوق آخر في شركة التكافل إلى انعكاس في ذلك الصندوق الآخر من خلال تكلفة توفير هذا التخفيف، والأمر كذلك إذا نتج عنه، عند تطبيقه، تكلفة في صندوق آخر.

شفافية الاعتراف بالمخاطر في المتطلبات التنظيمية

194. ينبغي أن تكون السلطة الرقابية واضحة فيما يتعلق بموضع معالجة المخاطر، سواء في المخصصات الفنية فقط، أو في متطلبات رأس المال التنظيمي فقط. وكذلك ينبغي أن تكون واضحة فيما يتعلق بمدى معالجة المخاطر إذا عولجت المخاطر في كليهما. وينبغي أن تبين متطلبات الملاءة بوضوح كيفية انعكاس المخاطر في متطلبات رأس المال

[32] على سبيل المثال، قد يؤدي التغيير في مستوى معدلات العائد في السوق إلى زيادة معدلات الإنهاء في عقود التكافل. وعلى نحو مشابه، يمكن أن يؤدي التغيير في الجدارة الائتمانية عبر السوق إلى مستوى معزز من التخلف عن السداد في المبالغ المستحقة لشركة التكافل ومستوى معزز من المطالبات بموجب عقود الائتمان التجاري التي أبرمتها شركة التكافل، وبالتالي تدخل هذه الأمور في مخاطر الائتمان ومخاطر الاكتتاب.

التنظيمية، مع تحديد ونشر مستوى الأمان الذي سيتم تطبيقه في تحديد متطلبات رأس المال التنظيمي، بما في ذلك الضوابط المستهدفة المحددة (راجع الفقرات 197-212).

معالجة المخاطر التي يصعب قياسها

195. يدرك مجلس الخدمات المالية الإسلامية أن بعض المخاطر، مثل مخاطر الاستراتيجية، والسمعة، والسيولة، والتشغيل، أقل قابلية للقياس الكمي من فئات المخاطر الرئيسية الأخرى. وتتنوع مخاطر التشغيل، على سبيل المثال، في تكوينها وتعتمد على جودة الأنظمة وآليات الرقابة المعمول بها. وقد يعاني قياس المخاطر التشغيلية، على وجه الخصوص، من نقص البيانات الموحدة والقوية بما فيه الكفاية وطرق التقييم المتطورة. وقد تختار الدول تأسيس متطلبات رأس المال التنظيمي لهذه المخاطر الأقل قابلية للقياس الكمي على بعض الممثلات البسيطة للتعرض للمخاطر و / أو اختبار الضغط والسيناريو. وبالنسبة لمخاطر معينة (مثل مخاطر السيولة)، ربما لا يكون الاحتفاظ برأس مال إضافي أنسب وسيلة لتخفيف المخاطر وقد يكون من الأنسب للسلطة الرقابية أن تطلب من مشغل التكافل التحكم في هذه المخاطر عبر حدود التعرض و / أو المتطلبات النوعية مثل الأنظمة الإضافية وآليات الرقابة.

196. ومع ذلك، فإن مجلس الخدمات المالية الإسلامية يتصور أن القدرة على تحديد بعض المخاطر (مثل المخاطر التشغيلية، بما في ذلك مخاطر مخالفة أحكام الشريعة ومبادئها بصفتها عنصرًا من عناصر المخاطر التشغيلية) ستتحسن بمرور الوقت مع توفر المزيد من البيانات أو تحسين طرق التقييم ومناهج النمذجة. إضافة إلى ذلك، على الرغم من أنه قد يكون من الصعب تحديد حجم المخاطر، فإنه من المهم أن يعالج مشغل التكافل جميع المخاطر الجوهرية في التقييم الذاتي للمخاطر والملاءة لشركة التكافل.

المعيار19: تضع السلطة الرقابية ضوابط مستهدفة مناسبة لحساب متطلبات رأس المال التنظيمي، والتي تنبني عليها معايرة المناهج المعيارية. وعندما تسمح السلطة الرقابية باستخدام مناهج معتمدة أكثر تفصيلاً مثل النماذج الداخلية لغرض تحديد متطلبات رأس المال التنظيمي، يتم أيضًا استخدام الضوابط المستهدفة التي تنبني عليها معايرة المناهج المعيارية من قبل تلك المناهج لهذا الغرض لتتطلب اتساقًا واسعًا بين جميع شركات التكافل داخل الدولة.

197. سيعكس المستوى الذي يتم عنده تحديد متطلبات رأس المال التنظيمي مدى تقبل السلطة الرقابية للمخاطر. ولا ينص هذا المعيار -اتباعًا لمنهج مجلس الخدمات المالية الإسلامية القائم على المبادئ- على أي طرق معينة لتحديد متطلبات الملاءة التنظيمية. ومع ذلك، فإن وجهة نظر مجلس الخدمات المالية الإسلامية هي أنه من المهم أن تضع الدول ضوابط مستهدفة مناسبة (مثل تدابير المخاطر ومستويات الثقة أو الآفاق الزمنية) لمتطلبات رأس المال التنظيمي الخاصة بها. إضافة إلى ذلك، ينبغي أن تحدد كل دولة مبادئ واضحة للمفاهيم الرئيسة لتحديد متطلبات رأس المال التنظيمي، مع مراعاة العوامل التي ينبغي على السلطة الرقابية أخذها في الاعتبار عند تحديد العوامل ذات الصلة على النحو المبين في هذا القسم 3 من هذا المعيار.

198. عندما تسمح السلطة الرقابية باستخدام مناهج أخرى أكثر تفصيلاً لتحديد متطلبات رأس المال التنظيمي، ينبغي تطبيق الضوابط المستهدفة المحددة باتساق على تلك المناهج. وعلى وجه الخصوص، عندما تسمح السلطة الرقابية باستخدام النماذج الداخلية لتحديد متطلبات رأس المال التنظيمي (انظر القسم 3.6)، ينبغي على السلطة الرقابية تطبيق الضوابط المستهدفة عند الموافقة على استخدام نموذج داخلي من قبل مشغل التكافل للشركة التي يديرها لهذا الغرض. وينبغي أن يحقق ذلك اتساقًا واسعًا بين جميع شركات التكافل ومستوىً متساويًا من الحماية لجميع مشتركي التكافل داخل الدولة.

199. فيما يتعلق باختيار مقياس المخاطر ومستوى الثقة الذي يتم من خلاله معايرة متطلبات رأس المال التنظيمي، لصندوق منفصل أو لشركة تكافل، يلاحظ مجلس الخدمات المالية الإسلامية أن بعض السلطات الرقابية قد حددت مستوى ثقة للأغراض التنظيمية يمكن مقارنته مع الحد الأدنى من مستوى درجة الاستثمار. وتضمنت بعض الأمثلة مستوى ثقة معاير بـ 99.5٪ من القيمة المعرضة للخطر على مدى أفق زمني مدته عام واحد،[33] و99٪ قيمة التواء معرضة للخطر على مدى عام واحد، و95٪ قيمة التواء معرضة للخطر على مدى فترة التزامات الوثيقة.

200. فيما يتعلق باختيار الأفق الزمني المناسب، ينبغي أن يستند تحديد ومعايرة متطلبات رأس المال التنظيمي إلى تحليل أكثر دقة، يميز بين ما يلي:

[33] هذه هي نسبة معايرة أعباء المخاطر في معيار رأس المال الصادر عن الاتحاد الدولي لمراقبي التأمين لمجموعات التأمين النشطة دوليًا، وكذلك لنظام الملاءة الأوروبية 2.

- الفترة التي يتم خلالها تطبيق الصدمة على المخاطر - "فترة الصدمة".
- والفترة التي ستؤثر خلالها الصدمة التي يتم تطبيقها على إحدى المخاطر على شركة التكافل - "أفق التأثير".

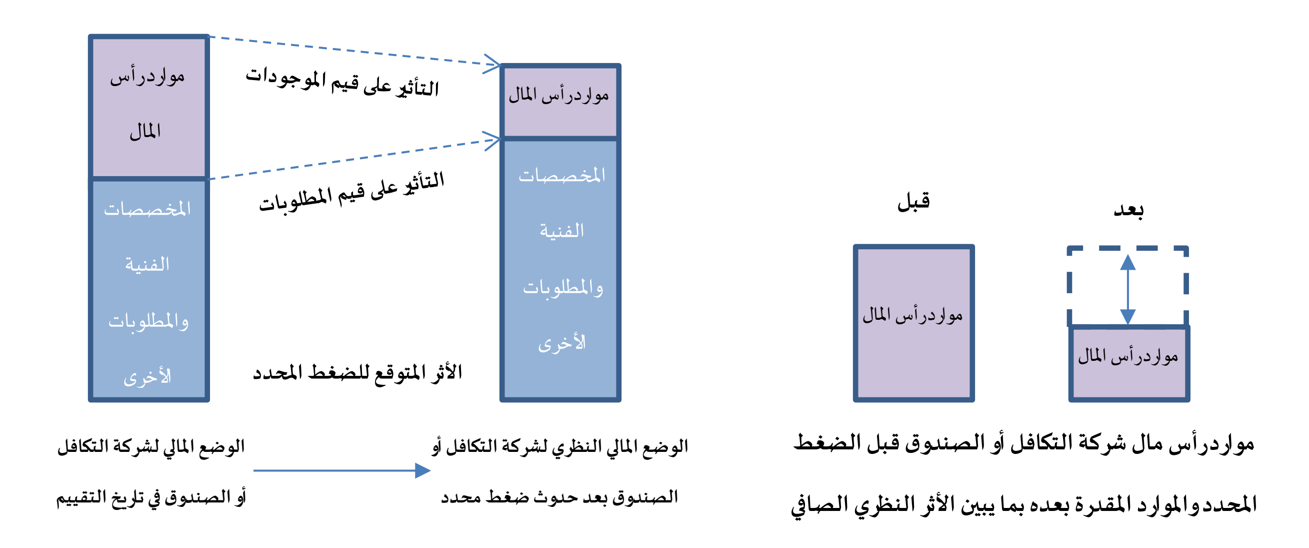
201. على سبيل المثال، فإن التحول لمرة واحدة في هيكل مدة نسبة الخصم خلال فترة صدمة مدتها عام واحد له عواقب على خصم التدفقات النقدية على مدار المدة الكاملة لالتزامات الوثيقة (أفق التأثير). وقد يكون للرأي القضائي (على سبيل المثال بشأن مستوى مناسب من التعويض) في عام واحد (فترة الصدمة) عواقب دائمة على قيمة المطالبات، وبالتالي سيغير التدفقات النقدية المتوقعة التي سيتم النظر فيها على مدار المدة الكاملة لالتزامات الوثيقة (أفق التأثير).

202. إن آثار الظروف الضاغطة التي تحدث في فترات الصدمات على التدفقات النقدية يجب حسابها على مدى الفترة التي ستؤثر فيها الصدمات على التدفقات النقدية المعنية (أفق التأثر). وفي بعض الحالات قد يكون هذا مدة التزامات وثيقة التكافل كاملة. وفي بعض الحالات أيضًا قد يعتبر احتساب التعديلات الحسابية في المنافع التقديرية لمشتركي التكافل أو أعمال التعديلية الإدارية الأخرى، إذا كانت يمكن القيام بها وسيقام بها، ذا أثر في تقليل التزامات وثيقة التكافل أو تقليل المخاطر في الظروف الضاغطة.[34] ومن حيث المبدأ، في نهاية فترة الصدمة يجب أن يكون رأس المال كافيًا كي تغطي الأصول المخصصات الفنية (والمطلوبات الأخرى) بعد إعادة تقديرها عند نهاية فترة الصدمة. وإعادة تقدير المخصصات الفنية سيأخذ في الاعتبار أثر الصدمة على المخصصات الفنية طوال أفق التزامات الوثيقة.

203. يلخص الشكل 2 الجوانب الرئيسة ذات الصلة بتحديد متطلبات رأس المال التنظيمي بناء على الأثر المقدر للضغط المحدد:

[34] ليست المنافع التقديرية سمة معتادة للتكافل وربما لا تكون هذه الآلية بخصوصها متاحة لمشغلي التكافل. وتوزيع أو التبرع بفوائض الاكتتاب، وهو ميزة لبعض وثائق التكافل، يعد رأس مال بطبيعته لا منافع تقديرية، ولذلك لا يدخل في الحسابات حتى يُتخذ قرار بالتوزيع أو التبرع. (ولكن إذا روجت شركة التكافل لتوزيع الفوائض فإنه قد تنشأ توقعات واقعية بأنه ستوزع فوائض دائمًا ما يمثل مطلوبات فعليًا.)

الشكل 2: توضيح لتحديد متطلبات رأس المال التنظيمي.



204. يُحدد العمود الأيسر في الشكل 2 موارد رأس المال لشركة التكافل (أو للصندوق، عند تقييم الصناديق الفردية)، حيث تمثل زيادةَ الموجودات على المطلوبات المقيمة وفقاً لمبادئ التقييم المنصوص عليها بالنسبة للشركة بموجب متطلبات الملاءة في الدولة، بعد كل التعديلات (كما في الشكل 1). ويمثل العمود الثاني التأثير المتوقع لضغوط أو صدمة محددة على ذلك الوضع المالي، مما يؤدي في هذا المثال إلى انخفاض في قيمة الموجودات وزيادة في قيمة المخصصات الفنية والمطلوبات الأخرى بما لهما من تأثير مشترك بخفض موارد رأس المال، كما تم تبيينه بشكل منفصل على الجهة اليمنى. ويمثل الفرق بين مواردِ رأس المال في تاريخ التقييم ومواردِ رأس المال المقدرة بعد الضغط المحدد مواردَ رأس المال المقدرة المطلوبة لتحمل الضغط المحدد.

205. من أجل تحديد المخصصات الفنية لشركة التكافل (في صندوق المساهمين وصندوق التكافل)، من المتوقع أن يأخذ مشغل التكافل في الاعتبار عدم التيقن المرتبط بالتزامات الوثيقة، أي التباين المحتمل (أو المتوقع) في الخبرة المستقبلية مما هو مفترض في تحديد التقدير الحالي على مدى الفترة الكاملة لالتزامات الوثيقة. وكما هو مبين أعلاه، ينبغي معايرة متطلبات رأس المال التنظيمي بحيث تتجاوز الأصول المخصصات الفنية (والمطلوبات الأخرى) خلال فترة صدمة محددة بدرجة عالية مناسبة من الأمان. وهذا يعني أنه ينبغي تحديد متطلبات رأس المال التنظيمي بحيث يمكن للموارد الرأسمالية لشركة التكافل تحمل مجموعة من الصدمات المحددة سلفًا أو سيناريوهات الضغط التي

يُفترض حدوثها خلال فترة الصدمة تلك (والتي تؤدي إلى خسائر كبيرة غير متوقعة بالإضافة إلى الخسائر المتوقعة التي تغطيها المخصصات الفنية).

المعايرة وخطأ القياس

206. ينبغي النظر في مخاطر أخطاء القياس الملازمة لأي منهج يستخدم لتحديد متطلبات رأس المال. وهذا مهم بشكل خاص عندما لا تكون البيانات الإحصائية أو معلومات السوق كافية لتقييم التواء توزيع المخاطر الأساسية. وللحد من الخطأ في النموذج، ينبغي مزج حسابات المخاطر الكمية مع التقييمات النوعية، وحيثما كان ذلك ممكنًا، ينبغي استخدام أدوات قياس المخاطر المتعددة. وللمساعدة في تقييم الملاءمة الاقتصادية لمتطلبات رأس المال القائم على المخاطر، ينبغي البحث عن معلومات حول طبيعة ودرجة ومصادر عدم التيقن المحيط بتحديد متطلبات رأس المال فيما يتعلق بالضوابط المستهدفة المحددة.

207. ينبغي أن يدرك المراقبون أنه في بعض الدول، قد تكون البيانات المستنبطة من قطاع التكافل وحده محدودة الموثوقية لأغراض المعايرة بسبب عوامل متعددة، منها الحجم المطلق الصغير للقطاع، وتاريخه القصير نسبيًا. وقد يتمكن المراقبون من استخدام البيانات التي تجمع بين التأمين التكافلي والتأمين التقليدي لتوفير المزيد من نقاط البيانات لأغراض المعايرة. وقد يؤدي القيام بذلك أيضًا إلى تقليل مخاطر الاختلافات التنظيمية التي قد تنشأ إذا تم تعيين العوامل بشكل مختلف لقطاعي التأمين التكافلي والتأمين التقليدي في نفس الدولة دون مبرر رقابي مناسب. وعند استخدام البيانات المجمعة لمعايرة نهج معياري، ينبغي على السلطات الرقابية أن تتنبه إلى أن المعايير المعتمدة للتكافل تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات التكافل التي تؤثر على توزيع المخاطر

208. تعتمد درجة خطأ القياس المتأصل في المنهج المعياري، على وجه الخصوص، على درجة الحنكة والدقة للمنهجية المستخدمة. إن الطريقة المعيارية الأكثر حنكة يمكن أن تكون أكثر اتساقًا مع التوزيع الحقيقي للمخاطر عبر شركات التكافل. ومع ذلك، فإن زيادة حنكة الطريقة المعيارية من المرجح أن تنطوي على تكاليف التزام أعلى لمشغلي التكافل، واستخدام مكثف لموارد الرقابة (على سبيل المثال: في التحقق من صحة الحسابات). لذا فإن معايرة الطريقة المعيارية تحتاج إلى المفاضلة بين الحساسية للمخاطر وتكاليف التنفيذ.

209. عند تطبيق متطلبات رأس المال التنظيمي القائمة على المخاطر، هناك خطر أن يؤدي الانكماش الاقتصادي إلى تدخلات رقابية تؤدي إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية، مما يؤدي إلى تأثير سلبي لمسايرة التقلب الدوري؛ فمثلًا، قد يؤدي التراجع الحاد في أسواق الأسهم إلى استنفاد موارد رأسمالية لنسبة كبيرة من شركات التكافل. وهذا بدوره قد يجبر مشغلي التكافل على بيع الأسهم والاستثمار في الموجودات الأقل خطورة من أجل تقليل متطلبات رأس المال التنظيمي الخاص بهم. ومع ذلك، فإن البيع الكثيف المتزامن للأسهم من قبل مشغلي التكافل (ومن قبل شركات التأمين التقليدية في نفس الوقت لأسباب مشابهة) يمكن أن يؤدي إلى مزيد من الضغط على أسواق الأسهم، مما يؤدي إلى مزيد من الانخفاض في أسعار الأسهم وإلى تفاقم الأزمات الاقتصادية.

210. ومع ذلك، فإن نظام مستويات ضبط الملاءة المطلوبة يمكّن السلطات الرقابية من اختيار تدخلات رقابية قائمة على المبادئ بقدر أكبر في الحالات التي قد ينتهك فيها مستوى ضبط متطلبات رأس المال المقرر، ويمكن أن يساعد ذلك في تجنب تفاقم آثار مسايرة التقلبات الدورية. ويمكن أن يكون التدخل الرقابي موجهًا وأكثر مرونة في سياق الانكماش الاقتصادي العام بما يتجنب التدابير التي قد يكون لها آثار سلبية على الاقتصاد الكلي.

211. ويمكن التفكير فيما إذا كانت هناك حاجة إلى مزيد من التدابير الصريحة للحد من مسايرة التقلبات الدورية. وقد يشمل ذلك السماح بفترة أطول للتدابير التصحيحية أو السماح بمعايرة متطلبات رأس المال التنظيمي لتعكس تدابير كبح مسايرة التقلبات الدورية. وبشكل عام، عند تطبيق تدابير الكبح هذه، ينبغي تحقيق توازن مناسب للحفاظ على حساسية المخاطر لمتطلبات رأس المال التنظيمي.

212. عند النظر في تأثيرات التقلبات الدورات، ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب لتأثير العوامل الخارجية (على سبيل المثال: تأثير وكالات التصنيف الائتماني). كما أن تأثيرات التقلبات الدورية تزيد من الحاجة إلى التعاون والتواصل في مجال الرقابة.

مثال على إطار متطلبات رأس المال القائم على المخاطر

213. هناك عدد من الأمثلة لأطر رأس المال القائمة على المخاطر كل منها مصمم للاستخدام في دولة معينة. وتتعلق غالبيتها حاليًا بالتأمين التقليدي. ويتطلب تطويرُ معيار رأس المال تحليلَ البيانات ذات الصلة لتقدير الصدمات من أجل معايرة المخاطر المرغوبة، ودراسة الآثار الكمية لاختبار تأثير القياسات المحتملة كي يمكن تقييمها وتعديلها عند الضرورة. وقد أصدر الاتحاد الدولي لمراقبي التأمين مواصفات الطريقة المعيارية لمعياره المتعلق برأس مال التأمين.[35] وعلى الرغم من أن معيار رأس مال التأمين مصمم لعمليات التأمين التقليدي، إلا أنه يوضح تصميم إطار رأس مال قائم على المخاطر يمكن أن تكيّفه السلطات الرقابية مع التكافل في دولها، بما في ذلك على مستوى الصندوق، بعد التحقيق المناسب في معايرة الصدمات ودراسات الأثر. وتجدر الإشارة إلى أن الطريقة المعيارية لمعيار رأس مال التأمين لا تعكس جميع المخاطر (مثل مخاطر السيولة) وتتطلب تلك الطريقة من المجموعات التي تنطبق عليها إدارةً للمخاطر التي لا يخففها بالضرورة رأسُ المال. وتتميز الطريقة المعيارية لمعيار رأس مال التأمين لتحديد متطلبات رأس المال الموصوفة بالسمات الرئيسية التالية:

أ. تعتمد الطريقة المعيارية لمعيار رأس مال التأمين على تجميع أعباء المخاطر - أي الخسائر النظرية بسبب مخاطر معينة باستخدام معيرة الاحتمالات والأفق الزمني المحدد في طريقة الحساب - لفئات محددة من المخاطر (مخاطر التأمين والسوق والائتمان والتشغيل)، ويتم تعريف المخاطر على أنها تغييرات غير متوقعة (تنعكس التغييرات المتوقعة بالفعل في قائمة المركز المالي المتسقة مع السوق). وتتضمن كل فئة من فئات المخاطر فئات فرعية.

ب. يتم تحديد أعباء المخاطر بموجب الطريقة المعيارية لمعيار رأس مال التأمين باستخدام أحد المنهجين الرئيسيين: منهج الضغط، وتطبيق صدمة موصوفة على قائمة المركز المالي المتسق مع السوق، والمنهج القائم على العوامل، وتطبيق عامل موصوف على مقياس مثل الدخل أو المطالبات التي تُتَّخذ قيمة تمثيلية لفئة فرعية معينة من المخاطر. ويستخدم التقسيم الجغرافي لبعض المخاطر. كما تؤخذ في الحسبان تقنيات تخفيف المخاطر وإجراءات الإدارة المؤهلة.

ج. يتم دمج أعباء المخاطر الفردية للتعرف على تنويع المخاطر باستخدام مصفوفة الارتباط.

[35] https://www.iaisweb.org/activities-topics/standard-setting/insurance-capital-standard/

214. يحدد الجدول 1 تصنيفات معيار رأس مال التأمين للمخاطر وطرق القياس إلى جانب الطريقة المستخدمة لتحديد عبء المخاطر.[36] وقد تم تعديل النص للتأكيد على خصوصيات التكافل.

الجدول 1: توضيح فئات المخاطر والنطاق والتعريف وطريقة القياس

فئات المخاطر	المخاطر	النطاق / التعريف: مخاطر حدوث تغيير سلبي في قيمة موارد رأس المال بسبب	طريقة القياس
مخاطر التكافل*	مخاطر الوفيات	تغيرات غير متوقعة في مستوى أو اتجاه أو تقلب معدلات الوفيات.	ضغط
	مخاطر العمر	تغيرات غير متوقعة في مستوى أو اتجاه أو تقلب معدلات الوفيات.	ضغط
	مخاطر المرض / الإعاقة	تغييرات غير متوقعة في مستوى أو اتجاه أو تقلب معدلات الإعاقة والمرض.	ضغط
	مخاطر الانقضاء	تغييرات غير متوقعة في مستوى أو تقلب معدلات التوقف عن دفع الاشتراكات والإنهاء والتجديد والاسترداد	ضغط
	مخاطر ارتفاع التكاليف	تغييرات غير متوقعة في التدفقات النقدية للمطلوبات بسبب وقوع النفقات المتكبدة.	ضغط
	مخاطر اشتراكات التكافل**	تغييرات غير متوقعة في توقيت ودورية وشدة الأحداث المؤمن عليها في المستقبل (إلى الحد الذي لم يتم تسجيله بالفعل في مخاطر المرض / الإعاقة).	عامل
	مخاطر احتياطي المطالبات	تغييرات غير متوقعة في المدفوعات المستقبلية للمطالبات أو الأحداث التي حدثت بالفعل (سواء تم الإبلاغ عنها أو لا) ولم تتم تسويتها بالكامل بعد (إلى الحد الذي لم يتم تسجيله بالفعل في مخاطر المرض / الإعاقة).	عامل
	مخاطر الكوارث	تغييرات غير متوقعة في وقوع أحداث ذات وتيرة تكرار منخفضة وشديدة الخطورة.	ضغط#

[36] تم الرجوع في إعداده إلى المواصفات الفنية لجمع البيانات في معيار رأس مال التأمين، الجدول 6.

* يعبر عنها معيار رأس مال التأمين بمخاطر التأمين

** يعبر عنها معيار رأس مال التأمين بمخاطر أقساط التأمين.

يمكن استخدام نموذج بالنسبة للكوارث الطبيعية.

مخاطر السوق	مخاطر معدل الخصم[^]	تغييرات غير متوقعة في مستوى أو تقلب معدلات الخصم.	ضغط
	مخاطر هامش التعثر	تغيير غير متوقع في مستوى أو تقلب فروق الأسعار على هيكل مدة معدل الخصم الخالي من المخاطر، باستثناء مكون التعثر.	ضغط
	مخاطر حقوق الملكية	التغيرات غير المتوقعة في مستوى أو تقلب أسعار السوق لحقوق الملكية	ضغط
	مخاطر العقارات	تغييرات غير متوقعة في مستوى أو تقلب أسعار السوق للعقارات أو في مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية من الاستثمارات في العقارات	ضغط
	مخاطر العملة	تغيرات غير متوقعة أو تقلب في مستوى أسعار صرف العملات	ضغط
	مخاطر تركز الموجودات	قلة التنويع في محفظة الموجودات	عامل
مخاطر الائتمان[+]	مخاطر الائتمان	تغييرات غير متوقعة في حالات التعثر الفعلية، وكذلك تدهور الجدارة الائتمانية دون تعثر، بما في ذلك مخاطر التحويل ومخاطر الهوامش بسبب التعثر في السداد	عامل
المخاطر التشغيلية	المخاطر التشغيلية	الأحداث التشغيلية ومنها عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية، والأشخاص والأنظمة، أو الأحداث الخارجية. وتتضمن المخاطر التشغيلية المخاطر القانونية ومخاطر مخالفة أحكام الشريعة ومبادئها،[++] ولكنها تستبعد المخاطر الاستراتيجية والمتعلقة بالسمعة	عامل

215. تحدد مواصفات معيار رأس مال التأمين تفاصيل الضغوط والعوامل الموصوفة وتطبيقاتها للوصول إلى أعباء المخاطر للتجميع، والتي يتم إجراؤها على مستويات مختلفة. وتنص المواصفات أيضًا على مصفوفات الارتباط التي تستخدم لتحديد فوائد التنويع.

[^] يشار إليها في معيار رأس مال التأمين على أنها مخاطر أسعار الفائدة. ومن المتوقع، في التكافل، أن يؤدي تجنب الربا إلى تجنب مخاطر أسعار الفائدة بقدر ما يتعلق مباشرة بالعقد، ومع ذلك قد تظل شركات التكافل معرضة لصدمات في أسعار الخصم في السوق من خلال التأثير على التقييمات ومنها تقييمات المخصصات الفنية

[+] لا ينبغي الخلط بين مخاطر الائتمان في هذا السياق وصنف مخاطر الائتمان في أعمال التكافل المذكور في الحاشية 29.

[++] لم تذكر في معيار رأس مال التأمين وذكرت في هذا المعيار لمركزيتها بالنسبة لأعمال التكافل.

216. لا يتضمن معيار رأس مال التأمين في الوقت الحالي نموذجًا خاصًا بمخاطر تغير المناخ على الرغم من الاعتراف بأن مخاطر تغير المناخ تمثل خطرًا ناشئًا كبيرًا يؤثر على العديد من القطاعات، وينبغي أن يؤخذ في الاعتبار عند النظر في كفاية رأس المال في قطاع التكافل والقطاع المالي الأوسع. وينبغي على السلطات الرقابية التي تعمل على تطوير أطر رأس مال قائمة على المخاطر الانتباه إلى حقيقة أن المعادلة المعيارية لا يمكنها استيعاب جميع المخاطر وأن المخاطر الناشئة مثل مخاطر تغير المناخ تحتاج إما إلى دمجها في معادلة معيارية أو معالجتها بطريقة أخرى، مثل إضافات في رأس المال. كما ينبغي على السلطات الرقابية إبقاء أطر رأس المال القائمة على المخاطر قيد المراجعة من أجل البدء في المراجعة في الوقت الملائم مع تطور ظروف السوق وظهور المخاطر.

217. إن مشغل التكافل في دولة تتبنى إطار متطلبات رأس المال القائم على المخاطر من هذا النوع، سوف يطبق عوامل أعباء المخاطر على مستوى كل صندوق منفصل. ومن الواضح أن بعض أعباء المخاطر غير قابلة للتطبيق على بعض الصناديق؛ فمثلًا، إذا كانت جميع مخاطر السوق يتحملها المشتركون في صناديق الاستثمار الخاصة بمشتركي التكافل العائلي، فقد يكون تأثير الصدمة الموصوفة صفراً على صناديق الاستثمار الخاصة بهؤلاء المشتركين (ولكن ينبغي على السلطات الرقابية التنبه إلى احتمال حدوث تأثير غير مباشر على الصناديق الأخرى على سبيل المثال: إذا تم إنشاء صندوق استثمار المشتركين لتمويل مساهمات التكافل في صندوق مخاطر المشتركين). أما أعباء المخاطر الأخرى مثل مخاطر ارتفاع التكاليف، فيرجح أن تنطبق على أغلب الصناديق. ولتحديد تعرض صندوق ما لمخاطر معينة أو عدم تعرضه لها يمكن لمشغل التكافل تقدير الأثر المحتمل للصدمة على الصندوق (قياس الضغط) وعامل التأثير (قياس العامل).

تباين متطلبات الملاءة التنظيمية

المعيار 20: يبغي إجراء أي تغييرات في متطلبات رأس المال التنظيمي تفرضها السلطة الرقابية ضمن إطار شفاف، وتكون مناسبة للطبيعة والحجم والتعقيد وفقًا للمعايير المستهدفة، ومن المتوقع أن تكون مطلوبة في ظروف محدودة فقط.

218. كما تقدم، ربما لا تعكس الطريقة المعيارية، بحكم طبيعتها، بشكل كامل ومناسب وضعية المخاطر لكل شركة تكافل فردية. وفي الحالات التي تكون فيها الطريقة المعيارية التي تم وضعها لتحديد متطلبات رأس المال التنظيمي غير مناسبة بقدر كبير لوضعية مخاطر شركة التكافل (أو لأحد الصناديق المكونة لها)، ينبغي أن يكون للسلطة الرقابية بعض المرونة لزيادة متطلبات الملاءة التنظيمية المحسوبة بالمنهج المعياري. فمثلًا، قد تتطلب بعض شركات التكافل التي تستخدم المعادلة المعيارية مستوى أعلى من متطلبات رأس المال الموصوف و / أو متطلبات رأس مال التنظيمي على مستوى المجموعة إذا كانت تتحمل مخاطر أعلى، مثل المنتجات الجديدة التي لا تتوفر فيها الخبرة الموثوقة لوضع المخصصات الفنية، أو إذا كانت تتحمل مخاطر كبيرة لم يتم تغطيتها على وجه التحديد من قبل متطلبات رأس المال التنظيمي.

219. وعلى نحو مشابه، في بعض الظروف عندما يتم استخدام منهج مصمم سلفًا لأغراض الملاءة التنظيمية، قد يكون من المناسب للسلطة الرقابية إعطاء بعض المرونة لزيادة متطلبات رأس المال المحسوبة باستخدام هذا المنهج. وعلى وجه الخصوص، عند استخدام نموذج داخلي كلي أو نموذج داخلي جزئي لأغراض رأس المال التنظيمي، يجوز للسلطة الرقابية زيادة متطلبات رأس المال عندما تعتبر أن النموذج الداخلي لا يغطي بشكل كاف مخاطر معينة، حتى تتم معالجة نقاط الضعف المحددة. وقد ينشأ هذا، على سبيل المثال، على الرغم من الموافقة على النموذج عندما يكون هناك تغيير في أعمال شركة التكافل دون وجود وقت كافٍ لعكس هذا التغيير بشكل كامل في النموذج وللموافقة على نموذج جديد من قبل السلطة الرقابية.

220. بالإضافة إلى ذلك، يمكن تصميم المتطلبات الرقابية للسماح للسلطة الرقابية بتخفيض متطلبات رأس المال التنظيمي لشركة تكافل فردية (أو صندوق لشركة التكافل) عندما تبالغ المتطلبات المعيارية في تقدير رأس المال المطلوب وفقًا للمعايير المستهدفة. ومع ذلك، قد يتطلب هذا المنهج استخدامًا أكثر كثافة لموارد الرقابة بسبب الطلبات المقدمة من مشغلي التكافل للنظر في خفض متطلبات رأس المال التنظيمي لشركات التكافل الخاصة بهم. لذلك، يقدر مجلس الخدمات المالية الإسلامية أنه ربما لا ترغب جميع الدول في إعطاء مثل هذا الخيار للسلطة الرقابية التابعة لها. وإضافة إلى ذلك، يعزز هذا توقع أن تقتصر الحاجة إلى الاختلافات في متطلبات رأس المال التنظيمي على ظروف محدودة.

221. ينبغي إجراء أي تغييرات تقوم بها السلطة الرقابية على متطلبات رأس المال التنظيمي التي يحسبها مشغل التكافل لشركة التكافل في إطار شفاف، وأن تكون مناسبة لطبيعة وحجم وتعقيد المعايير المستهدفة. ويجوز للسلطة الرقابية، على سبيل المثال، وضع معايير ليتم تطبيقها في تحديد هذه الاختلافات. وقد تحدث مناقشات مناسبة بين السلطة الرقابية ومشغل التكافل. كما ينبغي أن لا تحدث الاختلافات بين متطلبات رأس المال التنظيمي بعد المراجعة الرقابية وتلك المحسوبة باستخدام مناهج موحدة أو مناهج أكثر تخصيصًا إلا في ظروف محدودة.

222. عند إجراءه التقييم الذاتي للمخاطر والملاءة الخاص به، يأخذ مشغل التكافل بعين الاعتبار مدى عكس متطلبات رأس المال التنظيمي (على وجه الخصوص، أي معادلة معيارية) بشكل كافٍ وضعية المخاطر الخاصة بشركة التكافل. وفي هذا الصدد، يمكن أن يكون التقييم الذاتي للمخاطر والملاءة الذي يقوم به مشغل التكافل مصدرًا مفيدًا للمعلومات للسلطة الرقابية في مراجعة مدى كفاية متطلبات رأس المال التنظيمي لشركة التكافل وفي تقييم الحاجة إلى التغيير في تلك المتطلبات.

3.5 تحديد وتقييم موارد رأس المال لأغراض الملاءة

تحديد موارد رأس المال التي يحتمل أن تكون متاحة لأغراض الملاءة

المعيار 21: تعين السلطة الرقابية منهج تحديد موارد رأس المال المؤهلة لتلبية متطلبات رأس المال التنظيمي وقيمتها بما يتسق مع منهج الموازنة الإجمالية لتقييم الملاءة مع مراعاة جودة وملاءمة عناصر رأس المال.

223. فيما يلي الخطوط العريضة لعدد من المناهج التي يمكن للسلطة الرقابية استخدامها لتحديد موارد رأس المال بما يتماشى مع هذا المطلب. ويتطلب تحديد موارد رأس المال بشكل عام الخطوات التالية:

أ. تحديد مقدار موارد رأس المال التي يحتمل أن تكون متاحة لأغراض الملاءة (انظر الفقرات 225 إلى 257).

ب. إجراء تقييم لجودة وملاءمة أدوات رأس المال التي تشتمل على المبلغ الإجمالي للموارد الرأسمالية المحددة (راجع الفقرات 258 - 295).

ج. على أساس هذا التقييم يتم تحديد موارد رأس المال النهائية المؤهلة لتلبية متطلبات رأس المال التنظيمية وقيمتها (راجع الفقرات من 296 إلى 312).

224. بالإضافة إلى ذلك، يتعين على مشغل التكافل إجراء تقييمه الخاص لموارد رأس مال شركة التكافل التابعة له لتلبية متطلبات رأس المال التنظيمي وأي احتياجات رأس مال إضافية (كما هو مطلوب بموجب المبدأ الأساسي للتكافل رقم 16 ومعيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية رقم 14).

موارد رأس المال بموجب منهج الموازنة الإجمالية

225. يدعم مجلس الخدمات المالية الإسلامية استخدام منهج الموازنة الإجمالية في تقييم الملاءة للاعتراف بالترابط بين الموجودات والمطلوبات ومتطلبات رأس المال التنظيمي وموارد رأس المال حتى يتم الاعتراف بالمخاطر بشكل مناسب.

226. يتطلب هذا المنهج أن يستند تحديد رأس المال المتاح والمطلوب إلى افتراضات متسقة للاعتراف وتقييم الموجودات والمطلوبات لأغراض الملاءة.

227. من منظور تنظيمي، يتمثل الغرض من متطلبات رأس المال التنظيمي في مطالبة شركة التكافل في الظروف غير المواتية بمواصلة الوفاء بالتزاماتها تجاه مشتركي التكافل عند استحقاقها. وسيتحقق هذا الهدف إذا كان من المتوقع أن تظل المخصصات الفنية والمطلوبات الأخرى مغطاة بالموجودات على مدى فترة محددة، إلى مستوى محدد من الأمان (انظر القسم 3.4).

228. لتحقيق الاتساق مع هذا المنهج الاقتصادي لتحديد متطلبات رأس المال في سياق منهج الموازنة الإجمالية، ينبغي النظر إلى موارد رأس المال على نطاق واسع على أنها الفرق بين الموجودات والمطلوبات على أساس الاعتراف بها وتقييمها لأغراض الملاءة.

229. يوضح الجدول 3 عناصر منهج الميزانية الإجمالية لتقييم الملاءة، حيث يظهر دور تقييم الموجودات والمطلوبات في تحديد كل من موارد رأس المال المتاحة ورأس المال التنظيمي المطلوب.

الشكل3: توضيح منهج الموازنة الإجمالية لتقييم الملاءة

المصدر (الاتحاد الدولي لمراقبي التأمين)

230. عندما يتعلق الأمر بموارد رأس المال المتاحة باعتبارها الفرق بين الموجودات والمطلوبات، ينبغي النظر في المسائل التالية:

- مدى إمكانية معاملة بعض المطلوبات غير المخصصات الفنية على أنها رأس مال لأغراض الملاءة (الفقرات 231 إلى 240).
- ما إذا كان من الممكن تضمين الموجودات المعلقة (الفقرة 241 إلى 247).
- معالجة الموجودات التي ربما لا يمكن الحصول عليها بالكامل في سياق الأعمال العادية أو في حالة التصفية (الفقرة 248 إلى 255).
- التوفيق بين هذا المنهج "من أعلى إلى أسفل" لتحديد موارد رأس المال مع منهج "من أسفل إلى أعلى" والذي يلخص البنود الفردية لرأس المال لاستخلاص المبلغ الإجمالي للموارد الرأسمالية (الفقرة 256).

معالجة المطلوبات

231. تشمل المطلوبات المخصصات الفنية والمطلوبات الأخرى. وقد يتم التعامل مع بعض البنود مثل المطلوبات الأخرى في الميزانية على أنها موارد رأس مال لأغراض الملاءة.

232. على سبيل المثال، يمكن تصنيف الديون الدائمة -إذا كانت ثانوية بالنسبة لمطالبات مشتركي التكافل بموافقة الدائن- في موارد رأس المال لأغراض الملاءة، على الرغم من تصنيفها عادة في المطلوبات بموجب المعايير المحاسبية ذات الصلة.[37] ويرجع ذلك إلى توافرها لتكون بمثابة حاجز لتقليل الخسارة التي يتحملها مشتركو التكافل وكبار الدائنين من خلال التبعية في حالة الإعسار. وبشكل عام، يمكن معاملة أدوات الدين الثانوية على النحو المذكور (سواء كانت دائمة أم لا) على أنها موارد رأس مال لأغراض الملاءة إذا استوفت المعايير التي وضعتها السلطة الرقابية. ولن يتم اعتبار المطلوبات الأخرى غير الثانوية جزءًا من موارد رأس المال ومن أمثلتها مطلوبات الضرائب المؤجلة ومطلوبات المعاشات التقاعدية.

233. لذلك قد يكون من المناسب استبعاد بعض عناصر التمويل من المطلوبات ومن ثم إدراجها في رأس المال بالقدر المناسب. وسيكون هذا مناسبًا إذا كانت لهذه العناصر خصائص تحمي مشتركي التكافل من خلال تحقيق أحد أو كلا الهدفين المنصوص عليهما في الفقرة 147 أعلاه.

234. يمكن أيضًا توفير التمويل من صندوق واحد منفصل (صندوق المساهمين) إلى صندوق آخر (عادةً، صندوق تكافل) عن طريق القرض، بغرض دعم رأس المال أو توفير السيولة. ويتم إقراض موجودات صندوق المساهمين للصندوق، لتوفير رأس المال (أو السيولة) التي يتطلبها الصندوق لبدء عملياته أو استمرارها، ولا يتم سدادها إلا من الفوائض المستقبلية للصندوق. ويمثل القرض المقدم لدعم السيولة أحد مطلوبات صندوق التكافل، ولا يؤثر عادةً على مستوى موارد رأس المال. وعندما يكون الغرض من القرض دعم رأس المال، فعلى الرغم من أن القرض لا يزال يمثل أحد مطلوبات صندوق التكافل، فإنه يمكن إعادة تصنيفه في موارد رأس المال إذا كان يحقق الصفات اللازمة.

[37] ومع ذلك، ينبغي الاعتراف بشكل كافٍ بالسمات التعاقدية للدين مثل: الخيارات المضمنة التي قد تغير قدرته على امتصاص الخسائر.

235. تنطبق اعتبارات مماثلة على نافذة التكافل التي منحتها شركة التأمين التقليدي المضيفة قرضًا. (عندما يكون للنافذة صندوق للمساهمين خاص بها، فإن الفقرة السابقة تنطبق على القرض بين صندوق المساهمين في النافذة وصناديق التكافل).

236. يعتمد مدى احتساب القرض المقدم إلى صندوق (أو نافذة) في موارد رأس مال الصندوق المتلقي، من بين أمور أخرى، على الشروط التي يتم بموجبها والتشريعات في الدولة المتعلقة بهذه الأرصدة في حالة عدم قدرة الصندوق على دفع جميع مستحقات مشتركي التكافل. وكما هو موضح في الفقرات (265، و268-274)، فإن ثانوية الترتيب سمة رئيسة لموارد رأس المال، لذلك لا يعد القرض رأس مال تنظيمي من أعلى مستويات الجودة إلا عندما تستحق مطالبات مشتركي التكافل أولوية على القرض. وتتحقق أولوية مطالبات مشتركي التكافل من خلال موافقة طوعية غير قابلة للإلغاء من قبل مقدم القرض.

237. ينبغي توخي الحذر لتجنب إمكانية الرفع المالي الداخلي من خلال استخدام القرض. وتنشأ الرافعة المالية الداخلية عندما يقوم صندوق المساهمين بتمويل القرض المدفوع في صندوق تكافل (ومعترف به في موارد رأس المال في هذا الصندوق) بموارد لم تكن لتُصنف على أنها موارد رأس مال بنفس الجودة أو أعلى جودة في صندوق المساهمين نفسه.

238. من أجل منع ازدواج الحساب وتحقيق أو تحسين جودة رأس المال، ينبغي عند الاعتراف بالقرض في موارد رأس مال صندوق التكافل أن لا يعترف بأنه موجودات في صندوق المساهمين لأغراض الملاءة المالية؛ أو إذا تم الاعتراف به بصفة موجودات في صندوق المساهمين، فينبغي استبعاده أو خصمه من موارد رأس المال لصندوق المساهمين عند تقييم كفاية رأس مال صندوق المساهمين (أو مبلغ معادل مضاف إلى متطلبات رأس المال الموصوف لصندوق المساهمين والحد الأدنى لمتطلبات رأس المال). وينبغي تلقائيًا إجراء تعديل الحساب المزدوج مقابل أعلى جودة لرأس المال في صندوق المساهمين، ما لم تقتنع السلطة الرقابية بأن التعديل مقابل جودة أقل لرأس المال مبرر بشروط رأس المال المعني وأنه لا يؤدي إلى الاعتراف بالقرض بجودة أعلى في صندوق التكافل. ويترتب على ذلك أن رأس المال الكافي غير المرتبط بجودة كافية ينبغي أن يكون موجودات في صندوق المساهمين قبل تقديم القرض، حتى يكون توفير القرض فعالًا في دعم رأس مال صندوق التكافل.

239. ينبغي على السلطات الرقابية أيضًا النظر فيما إذا كان سيتم احترام الحدود بين صناديق شركة التكافل سواء عندما يكون الكيان في حالة استمرارية أو في أي شكل من أشكال إجراءات الإعسار. وإذا لم يكن الأمر كذلك، ينبغي على السلطات الرقابية معالجة هذه القضايا مع السلطات المختصة في دولها. ولا يتعامل هذا المعيار مع القضايا المعقدة لقانون الإعسار.

240. وتجدر الإشارة إلى أن هذا المعيار لا يحدد القرض باعتباره الوسيلة الوحيدة المسموح بها لتوفير رأس مال إضافي لصناديق التكافل، وقد ينص الإطار التنظيمي في أي دولة على وسائل أخرى ينبغي أن تطبق عليها المبادئ المحددة في القسم 3 من قبل السلطات الرقابية.

معالجة الموجودات المعلقة

241. قد يكون من المناسب إضافة بعض عناصر رأس المال المعلقة التي لا تعد أصولًا في المعايير المحاسبية ذات الصلة، إذا كان احتمال دفعها عند الحاجة إليها مرتفعاً حسب الضوابط التي وضعها المراقب. وقد يشمل رأس المال المعلق هذا مثلًا، خطابات الاعتماد المستندي، أو طلب اشتراكات إضافية من مشتركي التكافل (كما أشير إليه في الحاشية رقم 8)، أو تكملة رأس المال المدفوع جزئيًا، وقد تكون هذه العناصر معلقة على الموافقة الرقابية السابقة. ولكن إعادة تسعير العقود الفردية بناء على بنود تلك العقود لن يمثل موجودات مشروطة على هذا النحو.

242. قد يسمح التشريع لرأس المال المعلق لصندوق التكافل بأن يتضمن، بموافقة رقابية، ترتيبًا (يشار إليه في هذا المعيار باسم تسهيل القرض)، باعتباره التزامًا طوعيًا غير قابل للإلغاء من قبل مشغل التكافل لتحويل موجودات من صندوق المساهمين إلى صندوق التكافل في شكل قرض، شريطة ما يلي:

- اقتناع السلطة الرقابية بأن تسهيل القرض يمكن أن يمتص الخسائر في صندوق التكافل.
- تمثيل تسهيل القرض من خلال الموجودات المحددة لصندوق المساهمين المخصصة للقرض، التي ليس عليها أعباء ولا يمكن استخدامها لامتصاص خسائر الصناديق الأخرى.
- أن تكون الموجودات المخصصة:
    - ذات طبيعة مناسبة لأغراض الملاءة لصندوق التكافل

- في شكل قابل للتحويل بسهولة إلى صندوق التكافل
- تدار من قبل مشغل التكافل وفقًا لسياسة إدارة الموجودات والمطلوبات الخاصة بصندوق التكافل.[38]

- أن لا يتم ازدواج احتساب موارد رأس المال التي تمثل تسهيلاً على شكل قرض في موارد رأس المال لصندوق المساهمين.
- أن يلتزم مشغل التكافل قانونًا بتحويل الموجودات المخصصة أو عائداتها إلى صندوق التكافل قرضًا عند وقوع أحداث محددة بقدر النقص، بما في ذلك عندما لا تكون موارد صندوق التكافل كافية لتلبية الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، أو عندما تتم تصفية الصندوق أو الكيان القانوني.

243. كما هو الحال مع القرض، ينبغي توخي الحذر لتجنب الرافعة المالية الداخلية من خلال آلية تسهيل القرض (انظر الفقرات 237-238 أعلاه). ومن أجل تجنب الحساب المزدوج للموجودات المخصصة في صندوق المساهمين لأغراض الملاءة، أو إنشاء أو تحسين جودة رأس المال، ينبغي استبعاد الموجودات المخصصة أو خصمها من موارد رأس المال لصندوق المساهمين عند تقييم كفاية رأس مال صندوق المساهمين (أو مبلغ معادل يضاف إلى متطلبات رأس المال الموصوف لصندوق المساهمين والحد الأدنى لمتطلبات رأس المال). ويترتب على ذلك أن رأس المال الكافي غير المرتبط بجودة كافية ينبغي أن يكون موجودًا في صندوق المساهمين قبل تخصيص الموجودات، حتى يكون تسهيل القرض من هذا النوع فعالاً.

244. الصندوق الذي سيتحمل تكلفة صدمة لقيم الموجودات المخصصة يأخذ الموجودات في الاعتبار عند حساب متطلبات رأس المال الموصوف ومتطلبات الحد الأدنى لرأس المال لديه. ولذا، إذا كان صندوق المساهمين ملزمًا بزيادة الموجودات المخصصة إذا انخفضت قيمتها، فإن متطلبات رأس المال الموصوفة لصندوق المساهمين والحد الأدنى لمتطلبات رأس المال سيعكس ذلك. ولكن، إذا تحمل صندوق التكافل المخاطر، فإن متطلبات رأس المال الموصوف والحد الأدنى لمتطلبات رأس المال لدى الصندوق سيتضمن كل منهما أعباء رأس المال.

[38] سياسة الاستثمار بما في ذلك إدارة الموجودات والمطلوبات خارج نطاق هذا المعيار، وتحال السلطات الرقابية إلى المبدأ الأساسي للتكافل رقم-15 والمبدأ الأساسي للتكافل رقم-16 ومعيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية رقم-14.

245. يجب أن تتبع الموافقة الرقابية العملية اللازمة عند النظر في احتفاظ صندوق المساهمين بتسهيلات قرض أو دفعها. ويجب أن تحدد تلك الموافقة المبلغ المطلوب للتسهيلات كي تتأهل لعدها في المصادر الرأسمالية لصندوق التكافل أو تبينَ وسائل تحديد المبلغ. ويجب أن يكون المراقب قادرًا على سحب موافقته إذا رأى ذلك ضروريًا.

246. تجنبًا للشك، لا يطالب هذا المعيار السلطات التنظيمية بإتاحة تسهيلات القرض. وعندما يتطلب الإطار التنظيمي في أي دولة أو يسمح باستخدام آلية تسهيل القرض لتوفير رأس مال إضافي لصناديق مخاطر المشتركين، فإن هذا المعيار لا يطالب بالمحافظة على تسهيل القرض في جميع الظروف، ولا يحدد مبلغًا لهذا التسهيل، ولكنه بدلاً من ذلك، يضع إرشادات للسلطات الرقابية فيما يتعلق بالمنهج الذي ينبغي اتباعه عندما يرغب مشغل التكافل في احتساب موجودات صندوق المساهمين تجاه ملاءة صندوق التكافل.

247. عندما يرخص لنوافذ التكافل، قد ينص التشريع على ترتيب مماثل، حيث يتم الاعتراف بإتاحة الأصول المخصصة في الشركة المضيفة باعتبارها موارد رأس مال للنافذة. وفي هذه الحالات، ينبغي للسلطة الرقابية على النافذة أن تطلب اشتمال عملية الحوكمة الشرعية للنافذة على الإشراف على الموجودات المخصصة، لتحديد أي موجودات لا يمكن الاحتفاظ بها من قبل النافذة، أو قد تتطلب تطهيرها في حالة الاحتفاظ بها، لكي تُستبعد من موارد رأس المال المتاحة للنافذة.

معالجة الموجودات التي يحتمل أن لا يتم الحصول عليها كاملة في حال الاستمرارية أو التصفية

248. يجب أن تأخذ السلطات الرقابية في الاعتبار، بالنسبة لبعض الموجودات في الموازنة (قائمة المركز المالي)، أن القيمة الممكن تحقيقها في حالة التصفية قد تصبح أقل بكثير من القيمة الاقتصادية التي يمكن أن تنسب إلى الموجودات في ظل ظروف الاستمرارية. وعلى نحو مشابه، حتى في ظل ظروف العمل العادية، ربما لا يمكن الحصول على بعض الموجودات بالقيمة الاقتصادية الكاملة، أو بأي قيمة، في وقت الحاجة إليها. وقد يجعل ذلك الموجودات غير مناسبة للإدراج بقيمتها الاقتصادية الكاملة لغرض تلبية رأس المال المطلوب.[39] ومن أمثلة هذه الموجودات ما يلي:

[39] على وجه الخصوص، يجب على السلطات الرقابية النظر في قيمة الموجودات المعلقة لأغراض الملاءة مع مراعاة المعايير المنصوص عليها في الفقرة 278.

- أسهم شركة التكافل التي تحتفظ بها الشركة نفسها مباشرة: حيث تقوم شركة التكافل بشراء الأسهم الخاصة بها (أو أسهم مشغلها) وتحتفظ بها، مما يقلل من مقدار رأس المال المتاح لامتصاص الخسائر في حال الاستمرارية أو في حال التصفية النهائية.
- الموجودات غير الملموسة (مثل شهرة المحل): قد تكون قيمتها الممكن تحقيقها غير متيقنة حتى أثناء ظروف العمل العادية وربما لا يكون لها قيمة تسويقية كبيرة في مرحلة إنهاء الأعمال أو التصفية.
- أرصدة ضريبة الدخل المستقبلية: ربما لا يمكن الحصول على هذه الأرصدة إلا إذا وجدت أرباح مستقبلية خاضعة للضريبة، وهو أمر غير محتمل في حالة الإعسار أو التصفية.
- الموجودات المحاسبية الضمنية: بموجب بعض النماذج المحاسبية، تحتسب بعض البنود المتعلقة بالدخل المستقبلي ضمنيًا أو صراحةً على أنها قيم للموجودات. وفي حالة إنهاء الأعمال أو التصفية، قد يتم تخفيض هذا الدخل المستقبلي.
- الاستثمارات في شركات تكافل أو مؤسسات مالية أخرى:[40] قد تكون القيمة القابلة للتحصيل لهذه الاستثمارات غير متيقنة بسبب مخاطر العدوى بين الكيانات؛ وهناك أيضًا مخاطر "الاحتساب المزدوج لرأس المال" حيث تؤدي هذه الاستثمارات إلى الاعتراف بنفس مبلغ موارد رأس المال المتاحة في العديد من الكيانات المالية.
- الموجودات المتعلقة بالشركة: بعض الموجودات المدرجة في البيانات المحاسبية لشركة التكافل يمكن أن تفقد بعض قيمتها في حالة إنهاء الأعمال أو التصفية مثل الموجودات المادية التي تستخدمها شركة التكافل في ممارسة أعمالها التي قد تنخفض قيمتها إذا كانت هناك حاجة لبيع هذه الموجودات قسريًا. وربما تكون بعض الموجودات متاحة بالكامل لشركة التكافل، على سبيل المثال الفائض في ترتيبات التقاعد الخاصة.

249. قد يلزم أن تعكس معالجة هذه الموجودات لأغراض الملاءة تعديلاً على قيمتها الاقتصادية. وعمومًا، يمكن إجراء مثل هذا التعديل إما:

---

[40] تشمل هذه الاستثمارات الاستثمار في حقوق الملكية، والقروض الممنوحة، والودائع والسندات الصادرة عن الأطراف ذات العلاقة.

- مباشرة، عن طريق عدم الاعتراف بجزء من القيمة الاقتصادية للموجودات لأغراض الملاءة (منهج الاستقطاع).
- أو بشكل غير مباشر، من خلال إضافة متطلبات رأس المال التنظيمي (منهج عبء رأس المال).

منهج الخصم

250. بموجب منهج الخصم، يتم تخفيض القيمة الاقتصادية للموجودات لأغراض الملاءة. وينتج عن هذا تقليل موارد الملاءة بنفس المقدار. وقد يحدث الاستبعاد الجزئي (أو الكامل) لهذه الموجودات لعدة أسباب؛ مثلًا لإظهار توقع أنه ستكون لها قيمة محدودة في حالة الإعسار أو التصفية لامتصاص الخسائر. ولن تكون هناك حاجة عادة إلى مزيد من التعديل عند تحديد متطلبات رأس المال التنظيمي لمخاطر الاحتفاظ بهذه الموجودات.

251. يعد الخصم مناسبًا أيضًا للموجودات التي لا ينبغي تضمينها في موارد رأس المال حيث سيتم إزالتها من شركة التكافل. وينبغي استبعاد الموجودات أو الدخل المشبوه من موارد رأس المال. كما ينبغي استبعاد التوزيعات، بما في ذلك توزيعات الفائض من صناديق التكافل، بمجرد توقعها.

منهج عبء رأس المال

252. بموجب منهج عبء رأس المال، يتم وضع قيمة اقتصادية للموجود بغرض تحديد موارد رأس المال المتاحة. وعندئذٍ، ينبغي أن تنعكس المخاطر المرتبطة بالموجودات في تحديد متطلبات رأس المال التنظيمي؛ أي التدهور المحتمل لقيمتها الاقتصادية بسبب حالة سيئة قد تحدث خلال الأفق الزمني للملاءة المحددة. وينبغي أن يأخذ هذا في الاعتبار عدم التيقن[41] المتأصل في تحديد القيمة الاقتصادية.

الاختيار والجمع بين المناهج

---

[41] يشير هذا إلى درجة عدم الدقة وعدم التدقيق في تحديد القيمة الاقتصادية عندما لا تتوفر القيم التي يمكن رصدها، ويُحتاج إلى تطبيق منهجيات التقدير. ومن أمثلة مصادر عدم التيقن في التقدير إمكانية خطأ الافتراضات والضوابط المستخدمة في التقييم، أو قصور منهجية التقييم نفسها.

253. على النحو المبين أعلاه، فإن تطبيق منهج الخصم من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض في مقدار موارد رأس المال المتاحة، في حين أن تطبيق منهج عبء رأس المال من شأنه أن يؤدي إلى زيادة متطلبات رأس المال التنظيمي. ومع اعتماد المنهجين على تقييم اقتصادي متسق للمخاطر المرتبطة بالموجودات ذات الصلة، من المتوقع أن ينتج عنهما نتائج متماثلة إلى حد كبير فيما يتعلق بالتقييم العام لوضع الملاءة لشركة التكافل.

254. بالنسبة لبعض فئات الموجودات، قد يكون من الصعب تحديد قيمة اقتصادية موثوقة بما فيه الكفاية أو تقييم المخاطر المرتبطة بها. وقد تنشأ هذه الصعوبات أيضًا عندما يكون هناك تركيز عالٍ للتعرض لموجودات معينة أو نوع معين من الموجودات أو لطرف مقابل معين أو مجموعة من الأطراف المقابلة.

255. ينبغي على السلطة الرقابية اختيار المنهج الأكثر ملاءمة لتنظيم وتطور قطاع التكافل وطبيعة فئة الموجودات وطبيعة التعرض للموجودات التي يتم النظر فيها. وقد تجمع أيضًا بين مناهج مختلفة لفئات مختلفة من الموجودات. وأيًا كان المنهج الذي يتم اختياره، ينبغي أن يكون شفافًا ويتم تطبيقه باستمرار. ومن المهم أيضًا تجنب أي حساب مزدوج جوهري أو إغفال للمخاطر بموجب الحسابات لتحديد المبالغ المطلوبة ورأس المال التنظيمي المتاح.

التوفيق بين المناهج

256. يمكن وصف منهج تحديد موارد رأس المال المتاحة على أنه عمومًا مقدار زيادة الموجودات على المطلوبات (مع التعديلات المحتملة على النحو الذي نوقش أعلاه) بأنه منهج "من أعلى إلى أسفل" - أي البدء برأس المال عالي المستوى كما ورد في الميزانية العمومية وتعديله في سياق مستوى ضبط الملاءة ذي الصلة. والمنهج البديل الذي يتم تطبيقه أيضًا في الممارسة العملية هو تلخيص مبالغ بنود معينة من رأس المال تم تحديدها على أنها مقبولة. وينبغي أن يكون هذا المنهج "التصاعدي- من أسفل إلى أعلى" قابلاً للتوفيق مع المنهج "من أعلى إلى أسفل" على أساس أن بنود رأس المال المسموح بها في إطار "المنهج التصاعدي" ينبغي أن تتضمن عادةً جميع البنود التي تساهم في فائض الموجودات على المطلوبات في الميزانية العمومية مع إضافة أو استبعاد البنود حسب المناقشة الواردة في الفقرات من 230 إلى 255.

اعتبارات أخرى

257. يمكن للسلطة الرقابية النظر في عدد من العوامل لتحديد ما يمكن اعتباره موارد رأسمالية لأغراض الملاءة، بما في ذلك ما يلي:

- الطريقة التي يتم بها معالجة جودة موارد رأس المال من قبل السلطة الرقابية، بما في ذلك ما إذا كانت المتطلبات الكمية مطبقة على تكوين موارد رأس المال أم لا و / أو ما إذا كان يتم استخدام منهج قائم على التصنيف أو الاستمرارية أم لا.
- تغطية المخاطر في تحديد المخصصات الفنية ومتطلبات رأس المال التنظيمي.
- الافتراضات في تقييم الموجودات والمطلوبات (بما في ذلك المخصصات الفنية) وتحديد متطلبات رأس المال التنظيمي، على سبيل المثال أساس الاستمرارية أو أساس التصفية، وقبل الضريبة أو بعد الضريبة، وما إلى ذلك.
- أولوية مشترك التكافل ووضعه بموجب الإطار القانوني المرتبط بالدائنين في الدولة.
- الجودة الشاملة لإدارة المخاطر وأطر الحوكمة في قطاع التكافل في الدولة.
- شمولية وشفافية أطر الإفصاح في الدولة وقدرة الأسواق على ممارسة الفحص الكافي وفرض انضباط السوق.
- تطوير سوق رأس المال في الدولة وتأثيرها على قدرة مشغلي التكافل على زيادة رأس المال.
- التوازن الذي يتعين تحقيقه بين حماية مشتركي التكافل والتأثير على التشغيل الفعال لقطاع التكافل والاعتبارات المتعلقة بمستويات متطلبات رأس المال التنظيمي المكلفة والمرهقة دون مبرر.
- العلاقة بين المخاطر التي تواجهها شركات التكافل وتلك التي تواجهها كيانات الخدمات المالية الأخرى، بما في ذلك شركات التأمين والبنوك التقليدية.

معايير تقييم جودة وملاءمة موارد رأس المال

المعيار 22: تضع السلطة الرقابية معايير لتقييم جودة وملاءمة موارد رأس المال، مع مراعاة قدرتها على امتصاص الخسائر في حالتي الاستمرارية والتصفية.

258. في ضوء هدفي موارد رأس المال المحددين في الفقرة 147، ينبغي النظر في الأسئلة التالية عند وضع معايير لتحديد مدى ملاءمة موارد رأس المال للأغراض التنظيمية:

- إلى أي مدى يمكن استخدام عنصر رأس المال لامتصاص الخسائر في حالة الاستمرارية أو في حالة إنهاء الأعمال؟
- إلى أي مدى يمكن استخدام عنصر رأس المال لتقليل خسارة مشتركي التكافل في حالة الإعسار أو التصفية؟

259. بعض عناصر رأس المال متاحة لاستيعاب الخسائر في كل الظروف أي في حال الاستمرارية، وحال إيقاف الأعمال وحال التصفية وحال انعدام الملاءة بما يخضع للفصل بين الصناديق؛ فمثلًا، تتيح حقوق الملكية العادية (الأسهم العادية والاحتياطات) في صندوق حملة الأسهم لشركة التكافل امتصاص الخسائر باستمرار، وهي دائمة وترتب في أدنى سلم المطالبات عند التصفية، شريطة أن يكون أي عنصر قدم لصندوق التكافل في صفة قرض ثانوي (بموافقة الدائن) أو أصول مخصصة خارج نطاق الاعتبار في صندوق حملة الأسهم. كذلك، يتيح هذا العنصر من رأس المال لشركة التكافل المحافظة على مواردها إذا كانت تحت ضغط لأنها تعطي مشغل التكافل الحرية الكاملة في تحديد وقت ومبلغ التوزيع. ولذلك فإن حقوق الملكية العادية مكون أساسي لموارد رأس المال لأغراض الملاءة.

260. وكذلك، على مستوى صندوق التكافل، يسمح الفائض المتراكم للصندوق بامتصاص الخسائر على أساس مستمر، وهو متاح بشكل دائم ويصنف بعد الدائنين واستحقاقات الوثيقة في التصفية (أي أنه ثانوي بالنسبة لهم). وبناءً عليه، يعد الفائض المتراكم عنصراً أساسياً في موارد رأس المال لغرض تقييم الملاءة في شركة التكافل. ويمكن أن يكون هذا هو الحال سواء كان الفائض المتراكم متاحًا للاستخدام لصالح مشتركي التكافل الحاليين أم لا (عن طريق التوزيع أو غير ذلك). وقد يتراكم الفائض بمرور الوقت، بحيث لم يعد مشتركو التكافل الذين يُنسب إليهم مشاركين في الصندوق. وقد يظل هذا الفائض الموروث مؤهلاً في موارد رأس مال الصندوق، حتى لو كانت اللوائح تقيد استخداماته.

261. يمكن أن يختلف مدى امتصاص الخسارة لعناصر رأس المال الأخرى بشكل كبير. ومن ثم، ينبغي على السلطة الرقابية اتباع منهج شامل لتقييم مدى امتصاص الخسارة بشكل عام. وينبغي عليها وضع المعايير التي يجب تطبيقها

لتقييم عناصر رأس المال في هذا الصدد، مع الأخذ في الاعتبار الأدلة التجريبية على أن عناصر رأس المال قد امتصت الخسائر من الناحية العملية، عندما تكون متاحة.

262. لاستكمال هيكل متطلبات رأس المال التنظيمي، يجوز للسلطة الرقابية أن تختار تغيير معايير موارد رأس المال المناسبة لتغطية مختلف مستويات ضبط الملاءة التي وضعتها. وعند اختيار هذا المنهج، ينبغي أن تراعي المعاييرُ المتعلقة بموارد رأس المال المناسبة لتغطية مستوى الضبط الفردي التدخلَ الرقابيَّ الذي قد ينشأ في حالة اختراق مستوى الضبط أو الإخلال بغرض حماية مشتركي التكافل.

263. أخذًا في الاعتبار أن الهدف الرئيسي من متطلبات الحد الأدنى لرأس المال هو توفير شبكة أمان أخيرة لحماية مصالح مشتركي التكافل (في صندوق المساهمين في شركة التكافل)، فقد تقرر السلطة الرقابية مثلًا وضع معايير جودة أكثر صرامة لموارد رأس المال المناسبة لتغطية الحد الأدنى من متطلبات رأس المال (باعتبار هذه الموارد "خط الدفاع الأخير" لشركة التكافل أثناء الأوقات العادية وفي التصفية) مقارنة بموارد رأس المال لتغطية متطلبات رأس المال الموصوف.

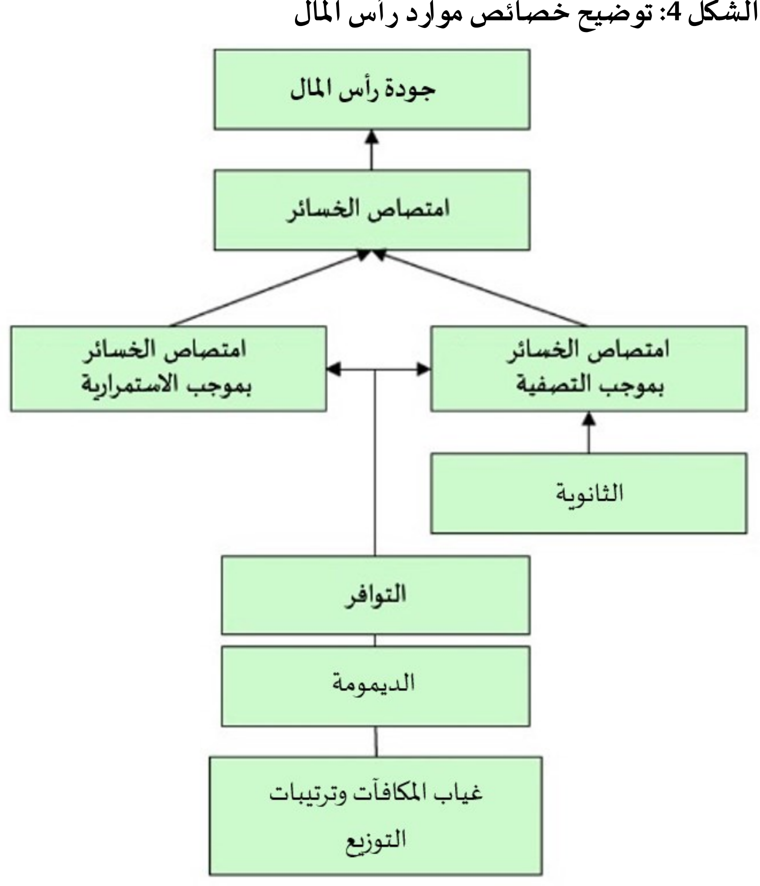
264. وبدلاً من ذلك، يمكن تطبيق مجموعة مشتركة من المعايير التنظيمية لموارد رأس المال على جميع مستويات ضبط الملاءة، مع إظهار متطلبات رأس المال التنظيمي الطبيعةَ المختلفة لمستويات ضبط الملاءة المتنوعة.

265. عند تقييم قدرة عناصر رأس المال على امتصاص الخسائر، عادة ما تؤخذ الخصائص التالية في الاعتبار:

- إلى أي مدى وفي أي ظروف يكون عنصر رأس المال ثانويًا بالنسبة لحقوق مشتركي التكافل في حالة الإعسار أو التصفية (ثانوية المطالبة).
- كون العنصر مدفوعًا ومتاحًا لامتصاص الخسائر (التوافر).
- الفترة التي يتاح فيها عنصر رأس المال (الديمومة).
- مدى خلو عنصر رأس المال من المدفوعات أو الأعباء الإلزامية (غياب المكافآت وترتيبات التوزيع الإلزامية).

266. ترتبط خاصية ثانوية المطالبة بطبيعتها بقدرة بند رأس المال على امتصاص الخسائر في حالة الإعسار أو التصفية. وتعتبر خصائص الدوام والتوافر ذات صلة بامتصاص الخسارة في ظل كل من الاستمرارية والتصفية، واتصاف البند بكليهما يعني أنه يمكنه امتصاص الخسائر عند الحاجة. وفيما يتعلق بالتوافر يكون القرض متاحًا على الفور في حين يتطلب التسهيل على شكل قرض اتخاذ إجراء لإتاحته، وهو لذلك أقل توفرًا من القرض. وتتعلق السمة الرابعة بدرجة الحفاظ على رأس المال إلى غاية الاحتياج إليه، أما غياب المكافآت وترتيبات التوزيع الإلزامية فهو ذو صلة أساسًا بضمان امتصاص الخسائر في حال الاستمرارية. ويوضح الشكل 3 العلاقة بين هذه الخصائص.

الشكل 4: توضيح خصائص موارد رأس المال



267. في النص التالي، نفصل كيفية استخدام خصائص موارد رأس المال الموصوفة أعلاه لوضع معايير لتقييم جودة عناصر رأس المال للأغراض التنظيمية. ومن المعلوم أن الآراء حول الخصائص المحددة المقبولة قد تختلف من دولة إلى أخرى وستعكس، من بين أمور أخرى، مدى تحقق شروط الرقابة الفعالة داخل الدولة ومدى تحمّل المخاطر من قبل السلطة الرقابية المعنية.

268. كي يكون عنصر رأس المال متاحًا لحماية مشتركي التكافل، ينبغي أن يكون من الناحية القانونية ثانويًا بالنسبة لحقوق مشتركي التكافل وكبار دائني شركة التكافل في حالة الإعسار أو التصفية. وهذا يعني أن حامل أداة رأس المال لا يستحق أي سداد، أو أرباح أسهم، أو أي عائد آخر أيًا كان وصفه، بمجرد بدء إجراءات الإعسار أو التصفية حتى يتم الوفاء بجميع الالتزامات تجاه مشتركي التكافل.

269. يعني مبدأ الثانوية أيضًا أن مالك عنصر رأس المال الصادر عن صندوق المساهمين لشركة تكافل تعمل على أساس فصل الصناديق ليس له حق الرجوع إلى الموجودات سواء تم تحويلها قرضًا إلى صندوق تكافل أو خصصت للقرض (راجع الفقرات 242 إلى 247) حتى يتم الوفاء بجميع الالتزامات تجاه مشتركي التكافل.

270. يمكن تحقيق ثانوية القرض (الذي قدمه مشغل التكافل أو غيره إلى صندوق التكافل) بالنسبة لحقوق مشتركي التكافل عبر موافقة طوعية وغير قابلة للإلغاء من قبل مقدم القرض. وإذا كانت الثانوية لأجل محدود، فيجب تقييم الأجل بما يتوافق مع الفقرات 281 - 285 أدناه (الديمومة).

271. تنطبق اعتبارات مماثلة فيما يتعلق بأي أداة رأس مال أو ترتيب صادر عن مشغل التكافل أو مرتب من قبله لتوفير دعم رأس مال لصندوق حملة الأسهم أو صندوق التكافل.

272. إضافة إلى ذلك، لا ينبغي أن تكون هناك أعباء تقوض الثانوية أو تجعلها غير فعالة. وأحد الأمثلة على ذلك هو تطبيق حقوق المقاصة عندما يكون الدائنون قادرين على مقاصة المبالغ التي يدينون بها لشركة التكافل مقابل أداة رأس المال الثانوي.[42] وكذلك، لا ينبغي ضمان الأداة من قبل شركة التكافل أو أي كيان آخر ذي صلة ما لم يكن واضحًا أن الضمان متاح شريطة تحقق أولوية مشتركي التكافل. وفي بعض الدول، قد يلزم أيضًا مراعاة الثانوية لدائنين آخرين.

[42] تختلف حقوق المقاصة وفقًا للبيئة القانونية في الدولة.

273. يحكم كلَّ دولة قوانينها الخاصة فيما يتعلق بالإعسار والتصفية، وتحديد عناصر رأس المال المناسبة لأغراض الملاءة يعتمد بشكل أساسي على البيئة القانونية للبلد المعني بما يتفق مع مبادئ وأحكام التكافل.

274. يجب على السلطة الرقابية تقييم كل عنصر رأس مال محتمل أخذًا في الاعتبار احتمال تغير قيمته ومدى ملاءمته، ولذا قد يتغير وضع الملاءة المالية لشركة التكافل بشكل كبير في حالتي التصفية أو الإعسار. وفي معظم الدول، ينص القانون صراحة على أولوية الدفع حالة التصفية.

التوافر

275. من أجل تلبية المطلب الأساسي بأن تكون موارد رأس المال متاحة لامتصاص الخسائر غير المتوقعة، من المهم أن يتم سداد عناصر رأس المال بالكامل.

276. ومع ذلك، في بعض الظروف، قد يُدفع عنصر رأس المال في شكل غير نقدي. وينبغي على السلطة الرقابية تحديد مدى قبول دفع عنصر رأس المال في شكل غير نقدي ومعاملتِه على أنه مدفوع بالكامل دون موافقة سابقة من طرفها، وكذلك الظروفِ التي يمكن فيها اعتبار الدفع في شكل غير النقدي مناسبًا شريطة الموافقة الرقابية السابقة. وقد تكون هناك قضايا تتعلق مثلًا بتقييم المكونات غير النقدية أو مصالح الأطراف الأخرى غير شركة التكافل.

277. بالإضافة إلى الموجودات في صندوق المساهمين المخصصة لتسهيلات القرض (انظر الفقرة 242)، قد يكون من المناسب أيضًا معاملة بعض عناصر رأس المال المعلقة الأخرى باعتبارها موارد رأس مال متاحة في الحالات التي يتوقع فيها أن يكون احتمال السداد مرتفعًا بدرجة كافية (مثل الجزء غير المدفوع من رأس المال المدفوع جزئيًا، والمساهمات الإضافية الواجبة الإنفاذ قانونًا على مشتركي التكافل أو خطابات الاعتماد، انظر الفقرة 241).

278. عندما تسمح السلطة الرقابية بإدراج عناصر معلقة من رأس المال في تحديد موارد رأس المال، فمن المتوقع أن يخضع هذا الإدراج للوفاء بمتطلبات رقابية محددة أو موافقة رقابية سابقة. وعند تقييم مدى ملاءمة إدراج عنصر معلق في رأس المال، ينبغي مراعاة ما يلي:

- قدرة واستعداد الطرف المقابل المعني لدفع المبلغ ذي الصلة.

- إمكانية استرداد الأموال مع الأخذ في الاعتبار أي شروط قد تمنع دفع العنصر بنجاح أو استدعاءه.
- أي معلومات عن نتائج الاستدعاءات السابقة التي تم إجراؤها في ظروف مماثلة من قبل مشغلي التكافل الآخرين، والتي يمكن استخدامها مؤشرًا على التوافر المستقبلي.

279. قد يكون توافر أدوات رأس المال قليلًا أيضًا عندما لا يكون رأس المال قابلاً للتحويل بالكامل داخل شركة تكافل لتغطية الخسائر الناتجة عن أعمال شركة التكافل. وفي حين أن قابلية تحويل رأس المال وقابلية نقل الموجودات هي في الأساس قضية في سياق تقييم ملاءة المجموعة، فقد تكون ذات صلة أيضًا بالرقابة على شركة التكافل بصفتها كيانًا قانونيًا.

280. في سياق الفصل بين الصناديق، يتم فصل جزء من موجودات أو فائض شركة التكافل عن باقي عملياتها في صندوق معزول. وفي هذه الحالات، ربما لا يمكن استخدام موجودات الصندوق إلا للوفاء بالتزامات مشتركي التكافل التي تم إنشاء الصندوق بشأنها. وفي هذه الظروف لا يمكن استخدام موارد رأس المال المتاحة لشركة التكافل المتعلقة بالصندوق المعزول إلا لتغطية الخسائر الناجمة عن المخاطر المرتبطة بالصندوق (حتى يتم تحويلها من هذا الصندوق إذا كان ذلك ممكنًا)، ولا يمكن تحويلها لتلبية الالتزامات الأخرى لشركة التكافل. ويمكن ملاحظة ترتيبات مماثلة في بعض الدول لبعض أو جميع أشكال التأمين التقليدي، خاصة التأمين على الحياة.

الدوام

281. لتوفير الحماية المناسبة لمشتركي التكافل لأغراض الملاءة، ينبغي أن يكون عنصر رأس المال متاحًا للحماية من الخسائر لفترة طويلة بما فيه الكفاية لضمان توفره لشركة التكافل عند الحاجة. وقد ترغب السلطات الرقابية في تحديد الحد الأدنى من الفترة التي ينبغي أن يكون رأس المال فيها مرصودًا حتى يتم اعتباره موارد رأس مال لأغراض الملاءة.

282. عند تقييم مدى ديمومة عنصر رأس المال، ينبغي مراعاة ما يلي:

- مدة التزامات شركة التكافل تجاه مشتركي التكافل.[43]

- السمات التعاقدية لأداة رأس المال التي لها تأثير على الفترة التي يتوفر فيها رأس المال، مثل شروط تثبيت معدل الربح أو خيارات الشراء التصاعدية أو خيارات الشراء.

- أي صلاحيات رقابية لتقييد استرداد موارد رأس المال.

- الوقت الذي قد يستغرقه استبدال عنصر رأس المال بشروط مناسبة مع اقتراب موعد الاستحقاق.

283. وعلى نحو مشابه، إذا لم يكن لعنصر رأس المال تاريخ استحقاق محدد، فينبغي تقييم الإشعار المطلوب للسداد على أساس نفس المعايير.

284. من المهم أن تؤخذ في الحسبان حوافز استرداد عنصر رأس المال قبل تاريخ استحقاقه. وتلك الحوافز قد توجد بالفعل في بعض عناصر رأس المال وقد تؤثر فعليًا على المدة التي تكون فيها الأداة متاحة؛ فمثلًا، إذا كانت الأداة فيها مزايا تزيد نسبة العائد المتوقع عما كان عليه عند تاريخ معين فقد تنتج توقعاتٌ بأن الأداة سيتم دفعها في تاريخ مستقبلي محدد.

285. قد ينشأ حافز للاسترداد في حالة القرض المقدم من صندوق المساهمين أو الأصول المخصصة للقرض عندما يعلم مشغل التكافل بأن هناك عجزًا محتملًا في صندوق التكافل ويرغب عندئذ في طلب السداد أو رفع التخصيص قبل الإبلاغ عن العجز. وينبغي أن تقيد التشريعات أو شروط الترتيب سداد القرض أو رفع التخصيص عندما يُتوقع أن يفشل صندوق التكافل في تلبية متطلبات رأس المال الموصوف.

عدم وجود مكافآت أو ترتيبات دفع إلزامية أو أعباء أخرى

286. ينبغي النظر في المدى الذي تتطلب فيه عناصر رأس المال مدفوعات أرباح للمساهمين أو مكافآت أو ترتيبات دفع أخرى، بما في ذلك سداد أصل القرض أو إعادة شراء الأصول، لأنها ستؤثر على قدرة شركة التكافل على امتصاص الخسائر في حال الاستمرارية.

---

[43] ينبغي تقييم مدة التزامات شركة التكافل تجاه مشتركي التكافل على أساس اقتصادي لا على أساس تعاقدي صارم.

287. قد تكون لعناصر رأس المال التي لها تاريخ استحقاق مكافآت أو ترتيبات دفع لا يمكن التنازل عنها أو تأجيلها قبل تاريخ الاستحقاق. وتؤثر هذه الميزات أيضًا على قدرة شركة التكافل على امتصاص الخسائر في حال الاستمرارية، وقد تسرع حدوثَ انعدام الملاءة إذا أدى دفع المكافآت أو ترتيبات التوزيع إلى إخلال شركة التكافل بمتطلبات ملاءتها التنظيمية.

288. عندما تتخذ أداة رأس المال شكل أداة دخل ثابت متفقة مع أحكام الشريعة ومبادئها مثل الصكوك، ينبغي على السلطة الرقابية النظر فيما إذا كانت المدفوعات الدورية التي يقوم بها مشغل التكافل على الصكوك تمثل استردادًا للمبلغ الأصلي، والنظر في المنهج الواجب اتباعه في هذه الحالات للحفاظ على خاصية الديمومة.

289. ومن الاعتبارات الأخرى مدى وجوب تقييد المدفوعات لمقدمي رأس المال أو استرداد عناصر رأس المال أو إخضاع تلك المدفوعات لموافقة رقابية؛ فمثلًا، قد يكون لدى السلطة الرقابية القدرة على تقييد دفع الأرباح على الأسهم أو المكافآت وترتيبات التوزيع وأي استرداد لموارد رأس المال حيثما كان ذلك مناسبًا للحفاظ على وضع الملاءة لشركة التكافل. يمكن أن تحتوي شروط وأحكام عنصر رأس المال على اشتراط موافقة المراقب أو قيودًا أخرى مرتبطة بالملاءة قبل الاسترداد أو سداد المدفوعات بما لا يخالف أحكام الشريعة ومبادئها.

290. ستسهم القيود التعاقدية على التوزيعات والاسترداد في قدرة عنصر رأس المال في صندوق حملة الأسهم أو صندوق التكافل على امتصاص الخسائر في الصندوق نفسه.

291. تشمل أدوات رأس المال في صندوق التكافل -في هذا السياق- القرض الثانوي الذي قدمه صندوق حملة الأسهم أو تسهيل القرض المحتفظ به في صندوق حملة الأسهم إذا كانت هذه الترتيبات جزءًا من موارد رأس مال الصندوق. ولذلك تستثنى الأدوات من هذه النوع من موارد رأس مال صندوق حملة الأسهم منعًا للحساب المزدوج كما بينته الفقرتان 238 و243. وتشمل مصادر رأس المال الأخرى لصندوق التكافل الفوائض المتراكمة كما ذكر في الفقرة 260 إذا كان لهذا الفائض خصائص رأس المال أي أنه ثانوي وخاضع لقيود التوزيع كما ذكر في الفقرة 290.

292. ينبغي أيضًا النظر فيما إذا كانت عناصر رأس المال تحتوي على أعباء قد تحد من قدرتها على امتصاص الخسائر، مثل ضمانات الدفع لمزود رأس المال، أو أطراف خارجية أخرى، أو الرهن، أو غيرها من القيود أو الأعباء التي قد تمنع

مشغل التكافل من استخدام موارد رأس المال عند الحاجة. وعندما يتضمن عنصر رأس المال ضمانات الدفع لمزود رأس المال أو لأطراف خارجية، ينبغي تقييم أولوية هذا الضمان فيما يتعلق بحقوق مشتركي التكافل. وقد تؤدي الأعباء أيضًا إلى تقويض خصائص أخرى مثل ديمومة رأس المال أو توافره.

استخدام دعم صندوق المساهمين في صناديق التكافل

293. ينبغي على السلطات الرقابية أيضًا النظر فيما إذا كان القرض أو تسهيلات القرض مناسبة لدعم رأس مال صندوق التكافل. وإذا حقق صندوق التكافل فائضًا باستمرار ولم توزع الفوائض أو تستخدم بطريقة أخرى، فإنه من المعقول أن تصبح حقوق مشتركي التكافل كافية لتحقيق متطلبات كفاية رأس المال في الصندوق مع مرور الوقت بما يجعل القرض أو تسهيلات القرض غير ذات جدوى. ولكن هذا ليس من المعقول في حالة التكافل (وخصوصًا إعادة التكافل) الذي يغطي الحوادث النادرة شديدة الضرر بسبب حجم متطلبات رأس المال لهذا النوع من الأعمال. وإذا كان صندوق التكافل معتمدًا في كفاية رأس ماله على أموال يقدمها صندوق حملة الأسهم أو محتجزة فيه بصفتها أصولًا مخصصة للقرض، فإن على المراقب أن ينظر في الأثر المحتمل على حالة المخاطر للصندوق.

294. قد يتسبب الاعتماد طويل الأمد على القرض في وقوع اختيار سلبي؛ حيث يمتنع المشتركون الجدد عن الدخول في الصندوق إذا تم الترويج له على أساس دفع الفوائض؛ لأن تحمّل الصندوق ديونًا كثيرة يعني أنها ستدفع من الفوائض التي كانت سيستحقها المشتركون لو كانت الحال خلاف ذلك. ولذا قد ينص التشريع على تقييد أهلية القرض ليعد في موارد رأس مال الصندوق في ظل ظروف محددة مما يلزم مشغل التكافل بتسوية الوضع بما يخضع للحوكمة الشرعية المناسبة.

295. يمكن أن يكون الاعتماد الطويل الأمد على الأصول المخصصة للقرض ضارًا أيضًا بمصالح مشتركي التكافل في بعض الظروف. وفي صندوق التكافل ذي المطالبات "الطويلة"، سيتحمل المشتركون في التكافل (بمجموعهم) تكلفة الخصم الناتج عن التصفية على التزامات المطالبات. وإذا كان الدخل من الأصول المخصصة التي تشكل جزءًا من موارد رأس المال منسوبًا إلى صندوق حملة الأسهم، فقد يزداد خطر الاختيار السلبي مرة أخرى. لذلك قد يرى المراقبون أنه من الضروري الحد من المدى الذي يمكن أن يعتمد فيه الصندوق على الأصول المخصصة للقرض قبل أن يُطلب

"سحبها" عن طريق التحويل إلى صندوق التكافل، مثلًا عن طريق إدراج الأصول المخصصة في فئة أدنى من رأس المال الذي تحد اللوائح قدرته على تغطية متطلبات رأس المال الموصوف ومتطلبات الحد الأدنى من رأس المال للصندوق.

تحديد موارد رأس المال لتلبية متطلبات رأس المال التنظيمي

296. يمكن تحديد موارد رأس المال النهائية المناسبة لتلبية متطلبات رأس المال التنظيمي بناءً على تقييم جودة عناصر رأس المال التي تشتمل على إجمالي موارد رأس المال التي يحتمل أن تكون متاحة لشركة التكافل.

297. يُسمح عمومًا لعناصر رأس المال التي تمتص بكاملها الخسائر في كل من حالتي الاستمرارية والتصفية بتغطية كل المستويات المختلفة لمتطلبات رأس المال التنظيمي. ومع ذلك، قد تختار السلطة الرقابية تقييد مدى تغطية مستويات ضبط الملاءة الأكثر شدة (أي مستويات الضبط التي تؤدي إلى تدخلات رقابية أكثر شدة) من خلال موارد رأس مال منخفضة الجودة أو تختار وضع حدود دنيا لتغطية هذه المتطلبات القوية بموارد رأس المال الأعلى جودة. وينطبق هذا خصوصًا على مبالغ موارد رأس المال التي يراد منها تغطية متطلبات الحد الأدنى لرأس المال.

298. لتحديد حجم موارد رأس مال شركة التكافل، يجوز للسلطات الرقابية اختيار مجموعة متنوعة من المناهج منها ما يلي:

- المناهج التي تصنف موارد رأس المال إلى فئات جودة مختلفة ("مستويات") وتطبق حدودًا / قيودًا معينة فيما يتعلق بهذه المستويات (مناهج المستويات).
- المناهج التي ترتب عناصر رأس المال على أساس خصائص الجودة المحددة (المناهج القائمة على الاستمرارية).
- المناهج التي لا تحاول تصنيف أو ترتيب عناصر رأس المال، ولكنها تطبق قيودًا أو أعباء فردية عند الضرورة.

299. لاستيعاب جودة الموجودات وجودة عناصر رأس المال، تم استخدام مجموعات من المناهج المذكورة أعلاه على نطاق واسع في مختلف الدول لأغراض الملاءة للتكافل والتأمين التقليدي والقطاعات المالية الأخرى.

300. لمراعاة جودة أدوات رأس المال، يشيع استخدام منهج المستويات في العديد من الدول وفي القطاعات المالية الأخرى. وبموجب منهج المستويات، يعتمد تكوين موارد رأس المال على تصنيف عناصر رأس المال وفقًا لمعايير الجودة التي حددتها السلطة الرقابية.

301. في العديد من الدول، يتم تصنيف عناصر رأس المال إلى مستويين أو ثلاثة مستويات مميزة من الجودة عند النظر في معايير وحدود تلك العناصر لأغراض الملاءة؛ فمثلًا قد يكون أحد التصنيفات العامة على النحو التالي:[44]

- رأس مال عالي الجودة - رأس مال دائم متاح بالكامل لتغطية خسائر شركة التكافل في جميع الأوقات أي في حالتي الاستمرارية والتصفية.
- رأس مال متوسط الجودة - رأس مال يفتقر إلى بعض خصائص رأس المال الأعلى جودة، ولكنه يوفر درجة من امتصاص الخسائر أثناء العمليات الجارية وهو ثانوي بالنسبة لحقوق مشتركي التكافل (وتوقعاتهم المعقولة).
- رأس المال الأقل جودة – رأس المال الذي يوفر القدرة على امتصاص الخسائر في حالات الإعسار/التصفية فقط.

302. عند تبني منهج المستويات، ينبغي على السلطة الرقابية، إذا كان الصندوق المنفصل غير قادر على إصدار أدوات رأس مال غير القرض والأصول المخصصة للقرض في صندوق المساهمين، النظر فيما إذا كان ينبغي لتصنيف القرض أو الأصول المخصصة أن يتبع مستوى أموال صندوق المساهمين التي سيخصم منها القرض أو الأصول المخصصة، بدلاً من تحديده على أساس مستقل، وذلك تجنبًا لتحسين جودة رأس المال عن طريق المعاملات بين الصناديق.

303. بموجب منهج المستويات، تضع السلطة الرقابية الحدود الدنيا أو العليا لاشتمال رأس المال المطلوب على الفئات أو المستويات المختلفة (أي العالية والمتوسطة والمنخفضة) من عناصر رأس المال. ويمكن التعبير عن الحدود بصيغة

---

[44] غالبًا ما تسمى عناصر رأس المال المصنفة في أعلى مستويات الجودة برأس المال الأساسي وتسمى المستويات الأدنى برأس المال التكميلي أو ما شابه.

نسبة مئوية من رأس المال المطلوب[45] (مثلًا على الأقل 50٪[46] من عناصر رأس المال عالية الجودة و / أو الحد الأعلى لرأس المال الأقل جودة قد يكون 25٪ من رأس المال التنظيمي المطلوب). وقد تكون هناك أيضًا قيود على اشتمال رأس المال المطلوب على أنواع معينة من العناصر (مثل أن لا يزيد رأس المال من القرض الثانوي الدائم ومن الأسهم الممتازة التراكمية الدائمة على 50٪ من رأس المال المطلوب).

304. يعتمد ما يعد حدًا أدنى أو أعلى على طبيعة أعمال التكافل وكيفية تفاعل المتطلبات مع مستويات ضبط الملاءة المختلفة. ويبنى الفصل إلى مستويات على النحو المبين أعلاه على إمكان تصنيف جميع عناصر رأس المال في أحد المستويات المحددة، وأن العناصر التي تقع في مستوى معين ستكون جميعها من نفس الجودة. لكن الواقع أن الفروق بين عناصر رأس المال ليست واضحة المعالم وأن العناصر المختلفة لرأس المال تُظهِر خصائص الجودة المذكورة في الفقرة 265 بدرجات متفاوتة.

305. هناك نوعان من استجابات السياسية المحتملة لهذه الحقيقة؛ أولهما هو وضع حد أدنى لعتبات الجودة على الخصائص التي ينبغي أن يتضمنها رأس المال في المستوى ذي الصلة؛ فكلما استوفى عنصر معين هذه العتبات أمكن تضمينه في المستوى ذي الصلة من رأس المال دون حدود. أما الآخر فهو وضع حد أدنى لعتبات الجودة للتضمين المحدود في المستوى ذي الصلة مع وضع عتبات إضافية ذات جودة أعلى للعناصر التي يُسمح بتضمينها في ذلك المستوى دون حدود. ويقسم هذا المنهج المستويات إلى مستويات فرعية فعليًا. ويتيح تضمينَ عناصر رأس المال في مستوى معين إذا ترجح أن تحقق أهداف الجودة المحددة لذلك المستوى.

306. عندما يتم تطبيق منهج المستويات، ينبغي أن يتبع ذلك بشكل مثالي التمييز بين رأس المال المستمر ورأس المال في التصفية. ويستخدم تقسيم رأس المال إلى هذين المستويين أيضًا في سياق متطلبات رأس المال التنظيمي للقطاع المصرفي. وقد استخدم كذلك في معيار رأس مال التأمين الصادر عن الاتحاد الدولي لمراقبي التأمين، وأيضًا في إطار الملاءة الأوروبية رقم2 للتأمين، على الرغم من أنه ليس المنهج المتبع في بعض مناطق التأمين الرئيسية الأخرى (مثل الولايات المتحدة الأمريكية).

[45] يمكن أيضًا استخدام المناهج البديلة في الممارسة العملية، على سبيل المثال، حيث يتم التعبير عن المستويات في شكل نسبة مئوية من رأس المال المتاح.

[46] قد تختلف النسب المئوية التي تستخدمها السلطات الرقابية من دولة إلى أخرى.

المنهج القائم على عدم الانقطاع

307. في الدول الأخرى، يمكن استخدام منهج قائم على *عدم الانقطاع* في التعرف على الجودة التفاضلية لعناصر رأس المال. وبموجب هذا المنهج، لا يتم تصنيف عناصر رأس المال، بل يتم ترتيبها، بالنسبة إلى العناصر الأخرى لرأس المال على أساس خصائص الجودة المحددة التي وضعتها السلطة الرقابية. وتحدد السلطة الرقابية أيضًا الحد الأدنى المقبول من مستوى جودة رأس المال لأغراض الملاءة وربما لمستويات مختلفة من ضبط الملاءة. وبهذه الطريقة يتم تصنيف عناصر رأس المال من الأعلى إلى الأدنى جودة على أساس مستمر؛ فلا يقبل في مصادر رأس المال لأغراض الملاءة إلا العناصر الرأسمالية التي تقع فوق هذا المستوى الأدنى المحدد على السلسلة المتصلة. وينبغي إيلاء الاعتبار الواجب لجودة عناصر رأس المال لضمان وجود توازن مناسب بين رأس المال في حال الاستمرارية وفي حال التصفية.

مناهج أخرى لتحديد موارد رأس المال

308. قد تطبق السلطة الرقابية أيضًا مناهج لا تستند إلى تصنيف صريح لأدوات رأس المال، بل تعتمد بشكل أكبر على تقييم جودة أدوات رأس المال الفردية وخصائصها المحددة؛ فربما لا توفر شروط أداة رأس المال الهجينة قدرًا كافيًا من التيقن بأن الدفعات الدورية سيتم تأجيلها في أوقات الضغط (الأوقات الصعبة). وفي مثل هذه الحالة، قد يحدّ منهج السلطة الرقابية (ربما مع الأخذ في الاعتبار معايير الجودة الإضافية) من قدرة تلك الأداة على تغطية متطلبات رأس المال التنظيمي.

الاختيار والجمع بين المناهج

309. لكل منهج مزايا وعيوب. وينبغي على الدول أن تأخذ في الاعتبار مدى تنظيم وتطور قطاع التكافل وأن تختار أكثر المناهج مناسبةً للظروف. ومهما كان المنهج المتبع بشكل عام، ينبغي أن يكون شفافًا ويتم تطبيقه باتساق بحيث تكون موارد رأس المال ذات جودة كافية في حالتي الاستمرارية والتصفية.

310. من المسلم به أنه في بعض الأسواق، ربما لا يستوفي معايير الجودة المحددة أعلاه سوى نطاق محدود من الأدوات (مثل حقوق الملكية الخالصة). ولذا قد ترغب السلطات الرقابية في هذه الأسواق في تقييد مجموعة الأدوات التي يمكن تضمينها في موارد رأس المال لأغراض الملاءة أو في تطبيق إجراءات للحصول على موافقة سابقة حسب ما هو

مناسب. وقد تقيد السلطات الرقابية كذلك ما يُقبل من شروط القرض أو الأصول المخصصة التي توفر دعمًا رأسماليًا داخليًا، أو تشترط الموافقة السابقة عليها.

311. من المهم أيضًا أن يكون المنهج المتبع في تحديد موارد رأس المال لأغراض الملاءة متسقًا مع الإطار والمبادئ التي يقوم عليها تحديد متطلبات رأس المال التنظيمي. وهذا لا يشمل النطاق المعمول به لمستويات ضبط الملاءة فحسب، بل إنه وثيق الصلة أيضًا بالمعايير المستهدفة التي تقوم عليها متطلبات رأس المال التنظيمي. وعلى وجه الخصوص، ينبغي أن تكون المعايير المستهدفة لمتطلبات رأس المال التنظيمي وبالتالي منهج تحديد موارد رأس المال متسقةً مع الطريقة التي تعالج بها السلطة الرقابية الهدفين الرئيسيين لرأس المال من منظور تنظيمي كما هو موضح في الفقرة 147.

312. لتوضيح ذلك، لنفترض أنه عند تحديد متطلبات رأس المال التنظيمي، فإن السلطة الرقابية سوف تقدر خلال فترة زمنية محددة أقصى احتمالات سماحها لخسائر غير متوقعة بالتسبب في إعسار شركة التكافل أو – حيث يكون ذلك ممكنًا - في إعسار صندوق مكوِّن لشركة التكافل. وفي مثل الحالة، ستحتاج شركات التكافل إلى الاحتفاظ بموارد رأسمالية في الصناديق المناسبة بما يكفي لامتصاص الخسائر قبل حدوث الإعسار أو التصفية. ومن ثم، فإن تحديد موارد رأس المال سيحتاج إلى التركيز بشكل كافٍ على الهدف الأول المنصوص عليه في الفقرة 147 (امتصاص الخسارة في حالة الاستمرارية)، ولا يمكن الاعتماد كليًا على الهدف الثاني (امتصاص الخسارة في حالة الإعسار أو التصفية فقط).

معيار رأس مال التأمين

313. تم الرجوع معيار رأس مال التأمين الصادر عن الاتحاد الدولي لمراقبي التأمين في الفقرات 213-217 لتوضيح تصميم إطار رأس المال القائم على المخاطر الذي يمكن أن تكيّفه السلطات الرقابية على التكافل في دولها، بما في ذلك على مستوى الصندوق، بعد التحقيق المناسب في معايرة الصدمات ودراسات الأثر. كما يمكن أيضًا استخدام معيار رأس مال التأمين لتوضيح تصنيف وأهلية موارد رأس المال لأغراض الملاءة، بما في ذلك على مستوى الصندوق.

314. يحدد معيار رأس مال التأمين مستويين من موارد رأس المال.

- المستوى الأول يمتص الخسائر في حالتي الاستمرارية وفي التصفية.
- المستوى الثاني يمتص الخسائر في حالة التصفية فقط.

315. يتم تصنيف كل أداة مالية تم إصدارها وكل عنصر من عناصر رأس المال بخلاف الأداة المالية إلى أحد هذين المستويين على أساس المعايير النوعية المقررة. وكل مستوىً مقسم إلى شقين فرعيين؛ فينقسم المستوى الأول، إلى شقين فرعيين بين رأس المال عالي الجودة المؤهل بلا حدود ورأس المال منخفض الجودة الذي تخضع أهليته لحد كمي؛ وينقسم المستوى الثاني إلى شقين فرعيين بين رأس المال المدفوع ورأس المال غير المدفوع. وبموجب معيار رأس مال التأمين، يتاح رأس المال غير المدفوع لشركات التأمين التبادلي فقط. ويمكن قياس صناديق التكافل التي تعمل على أساس تبادلي على ذلك كما يمكن اعتبار الأصول المخصصة للقرض غير المسحوب رأس مال غير مدفوع.

316. يتم إجراء تعديلات نوعية لإعادة تصنيف بعض البنود من المستوى الأول إلى المستوى الثاني. ثم يتم إجراء استقطاعات من المستوى الأول (مثل الموجودات غير الملموسة، إذا لم يتم تقييمها بقيمة صفر) ومن المستوى الثاني.

317. البنود غير المحدودة من المستوى الأول بعد التعديلات والاستثناءات والاستقطاعات مؤهلة لتعد في موارد رأس المال دون قيود. وتخضع موارد رأس المال من المستوى الأول المحدود ومن المستوى الثاني بعد التعديلات والاستثناءات والاستقطاعات لقيود يعبر عنها في شكل نسبة مئوية من متطلبات رأس المال المحددة في معيار رأس مال التأمين (أي متطلبات رأس المال الموصوف)؛ فمثلًا، بالنسبة للتأمين التبادلي، تقتصر موارد رأس المال من المستوى الأول المحدود والمستوى الثاني على 60٪ من متطلبات رأس المال الموصوف في معيار رأس مال التأمين. وبعد تطبيق الحدود، تتم مقارنة إجمالي رأس المال المؤهل الناتج (المستوى الأول غير المحدود، مضافًا إليه المستوى الأول المحدود المتبقي، والمستوى الثاني المدفوع، والمستوى الثاني غير المدفوع) بمتطلبات رأس المال الموصوف في معيار رأس مال التأمين لتحديد ما إذا كانت مجموعة التأمين الخاضعة للتقييم ملتزمة بمتطلبات رأس المال الموصوف في معيار رأس مال التأمين.

318. ينبغي توخي الحذر عند تطبيق أي نموذج توضيحي مثل نموذج رأس مال التأمين عند تطوير إطار لدولة معينة أو نوع من الأعمال، وينبغي على السلطات الرقابية التأكد من أن التصنيفات والقيود، إن وجدت، التي تنطبق عليها

صالحةٌ بالنظر إلى أعمال شركات التكافل التي يقومون بالرقابة عليها بدلاً من نسخها من نموذج توضيحي؛ فمثلًا، تم تطوير المعايير النوعية لمعيار رأس مال التأمين وحدود رأس المال غير المدفوع في سياق رأس المال الذي يمكن أن يقدمه مزود خارجي. وفي حالة تسهيل القرض، من المتوقع أن تأخذ السلطات الرقابية التي تقوم بتطوير أطر خاصة بها في الاعتبار أن رأس المال الذي لم يتم دفعه من منظور صندوق التكافل الراغب في الاعتراف به، كان موجودًا بالفعل في صندوق مختلف من نفس شركة التكافل في شكل رأس مال مدفوع. وبناءً على ذلك، فإن شروط وقيود الأهلية تعكس هذه الحقيقة.

3.6 استخدام نموذج داخلي لتحديد متطلبات رأس المال التنظيمي

319. إن استخدام نماذج رأس المال الداخلية لتحديد متطلبات رأس المال التنظيمي لشركات التكافل ليس شائعاً. ويحدد هذا المعيار بعض الأحكام العامة بشأن استخدام النماذج الداخلية لهذا الغرض. ويقدم المبدأ الأساسي للتكافل رقم17 مزيدًا من الإرشادات حول هذا الأمر.

المعيار23: عندما تسمح السلطة الرقابية باستخدام النماذج الداخلية لتحديد متطلبات رأس المال التنظيمي، فإنه ينبغي عليها ما يلي:

- **وضع معايير النمذجة المناسبة لاستخدامها في تحديد متطلبات رأس المال التنظيمي التي تتطلب اتساقًا واسعًا بين جميع شركات التكافل داخل الدولة.**
- **تحديد المستويات المختلفة لمتطلبات رأس المال التنظيمي التي تسمح باستخدام النماذج الداخلية لها.**
- **اشتراط الحصول على مو افقة قبل استخدام النماذج الداخلية لمتطلبات رأس المال التنظيمي، وتحقيقِ مشغل التكافل للشروط بما في ذلك اختبار الجودة الإحصائية واختبار المعايرة واختبار الاستخدام، لإثبات ملاءمة النموذج الداخلي لهذا الغرض.**
- **وضع معايير التوثيق التي يجب أن يحافظ عليها مشغل التكافل فيما يتعلق بالنموذج الداخلي.**
- **إخضاع الاستخدام المستمر لنموذج رأس المال الداخلي للمصادقة الرقابية المستمرة بعد المو افقة الأولية عليه.**

320. يمكن النظر إلى النماذج الداخلية في السياقات المزدوجة لما يلي:

- الطريقة التي يحدد بها مشغل التكافل رأس المال الاقتصادي[47] الخاص بشركة التكافل.
- الوسيلة التي تحدد بها موارد ومتطلبات رأس المال التنظيمي لشركات التكافل، حسبما هو مناسب.

321. في كلتا الحالتين، تعد جودة إدارة المخاطر والحوكمة الخاصة بمشغل التكافل أمرًا حيويًا للاستخدام الفعال للنماذج الداخلية. وإذا حصل مشغل التكافل على موافقة رقابية، فيمكن استخدام النماذج الداخلية لتحديد حجم متطلبات رأس المال التنظيمي لشركة التكافل. ومع ذلك، ينبغي ألا يحتاج مشغل التكافل إلى موافقة رقابية، مبدئية أو مستمرة، لاستخدام النموذج الداخلي الخاص به في تحديد احتياجات رأس المال الاقتصادي الخاص به أو إدارته.

322. عندما تسمح السلطة الرقابية بمجموعة من المناهج المعيارية والأكثر تخصيصًا لأغراض رأس المال التنظيمي، بما في ذلك النماذج الداخلية، ينبغي أن يكون لمشغل التكافل خيار فيما يتعلق بالمنهج الذي يتبناه لشركة التكافل،[48] مع مراعاة استيفاء شروط معينة تحددها السلطة الرقابية بشأن استخدام النماذج الداخلية لأغراض رأس المال التنظيمي

323. عندما تسمح السلطة الرقابية باختيار المنهج، فمن غير المناسب لمشغل التكافل أن يكون قادرًا على الانتقاء بحرية من تلك المناهج (راجع الفقرة 325 فيما يتعلق ب "الانتقائية" في السياق الخاص للنماذج الداخلية الجزئية) مثل أن لا يستخدم نموذجه الداخلي لرأس المال التنظيمي إلا عندما ينتج عن النموذج متطلبات رأس مال أقل من الطريقة المعيارية. ويدعم مجلس الخدمات المالية الإسلامية استخدام النماذج الداخلية عند الاقتضاء لأنها يمكن أن تكون طريقة أكثر واقعية واستجابة للمخاطر لحساب متطلبات الملاءة من معادلة ثابتة، لكنه لا يشجع "الانتقائية" من قبل مشغلي التكافل.

---

[47] يعني رأس المال الاقتصادي رأس المال الناتج عن التقييم الاقتصادي لمخاطر شركة التكافل أخذاً في الاعتبار مدى تقبل شركة التكافل للمخاطر وخطط عملها.

[48] هناك عدد من الاعتبارات التي ينبغي على مشغل التكافل أن يأخذها أيضًا في الحسبان قبل أن يقرر الاستثمار في بناء نموذج داخلي، أحدها التكلفة. ولا يدعو مجلس الخدمات المالية الإسلامية إلى ضرورة أن يكون لدى جميع شركات التكافل نموذج داخلي (على الرغم من تشجيع استخدامها عند الاقتضاء).

324. لا يعين مجلس الخدمات المالية الإسلامية متطلبات ملاءة محددة إلزامية لجميع أعضائه. وعلى الرغم من ذلك، ستحتاج السلطة الرقابية إلى وضع معايير النمذجة المناسبة لاستخدامها من قبل مشغلي التكافل لتلبية متطلبات رأس المال التنظيمي لشركات التكافل، وستحتاج النماذج الداخلية لمشغل التكافل إلى المعايرة وفقًا لذلك إذا تم استخدامها لهذا الغرض. ويشير المجلس إلى أن بعض السلطات الرقابية في قطاع التأمين التقليدي التي تسمح باستخدام النماذج الداخلية لتحديد متطلبات رأس المال التنظيمي قد وضعت مستوى ثقة للأغراض التنظيمية يمكن مقارنته مع الحد الأدنى لمستوى درجة الاستثمار. وتضمنت بعض الأمثلة مستوى ثقة معاير بـ 99.5٪ من القيمة المعرضة للخطر[49] على مدى أفق زمني مدته عام واحد،[50] و99٪ قيمة التواء معرضة للخطر [51] على مدى عام واحد،[52] و95٪ قيمة التواء معرضة للخطر على مدى فترة التزامات الوثيقة. وتنطبق معايير مختلفة على متطلبات رأس المال الموصوف والحد الأدنى لمتطلبات رأس المال.

325. قد تتباين النماذج الداخلية تباينًا كبيرًا بسبب اختلاف طبيعة كل نموذج داخلي حسب شركة التكافل المعنية. وينبغي على السلطات الرقابية، عند السماح باستخدام نموذج داخلي لأغراض رأس المال التنظيمي، الحفاظ على الاتساق الواسع لمتطلبات رأس المال بين شركات التكافل ذات المخاطر المتماثلة على نطاق واسع.

النماذج الداخلية الجزئية

326. يدعم مجلس الخدمات المالية الإسلامية استخدام النماذج الداخلية الجزئية لأغراض رأس المال التنظيمي حسب ما هو مناسب. ويتضمن النموذج الداخلي الجزئي عادةً استخدام النمذجة الداخلية لاستبدال أجزاء من طريقة معيارية لتحديد متطلبات الملاءة التنظيمية؛ فمثلًا، يمكن أن يقرر مشغل التكافل تصنيف عقود التكافل الخاصة بشركة التكافل التابعة له وفقًا لقطاعات الأعمال لأغراض النمذجة، أو يمكن له تطوير نموذج داخلي لواحد فقط من الصناديق التي يديرها. وإذا تم تحديد متطلبات رأس المال التنظيمي لبعض هذه الفئات من خلال تقنيات

---

[49] القيمة المعرضة للخطر - تقدير لأسوأ خسارة متوقعة خلال فترة زمنية معينة بمستوى ثقة معين.

[50] هذا هو المستوى المتوقع في أستراليا لشركات التأمين التي تسعى للحصول على الموافقة على استخدام نموذج داخلي لتحديد الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال الخاصة بها. وهو أيضًا المستوى المستخدم لحساب متطلبات رأس مال الملاءة القائم المخاطر بموجب نظام الملاءة الأوروبية رقم2 ومعيار تأمين رأس المال الصادر عن الاتحاد الدولي لمراقبي التأمين.

[51] قيمة الالتواء المعرضة للخطر - القيمة المعرضة للخطر بالإضافة إلى متوسط تجاوز القيمة المعرضة للخطر إذا حدث هذا التجاوز.

[52] هذه هي معايير النمذجة لاختبار الملاءة السويسرية.

النمذجة، في حين يتم تحديد متطلبات رأس المال للفئات الأخرى باستخدام طريقة معيارية (على سبيل المثال، تطبيق نموذج داخلي على صندوق واحد من صناديق مخاطر المشتركين مع استخدام طريقة معيارية لصندوق آخر من صناديق مخاطر المشتركين ولصندوق استثمار المشتركين، وكذلك لصندوق المساهمين)، فإن هذا يعني أن مشغل التكافل يستخدم نموذجًا داخليًا جزئيًا لحساب رأس المال التنظيمي لشركة التكافل.

327. غالبًا ما تُستخدم النماذج الداخلية الجزئية في قطاع التأمين التقليدي من أجل الانتقال السلس إلى الاستخدام الكامل لنموذج داخلي أو للتعامل مع حالات مثل اندماج شركتي تأمين، تستخدم إحداهما نموذجًا داخليًا، وتستخدم الأخرى طريقة معيارية. ويمكن أن تبرر الظروف المماثلة في قطاع التكافل استخدام نموذج داخلي جزئي. ونظرًا للتعقيد المحتمل لنموذج داخلي كامل، يمكن أن يكون استخدام النموذج الداخلي الجزئي منهجًا مقبولًا بشرط أن يتم تحديد نطاقه بشكل صحيح (والموافقة عليه من قبل السلطة الرقابية). ويمكن السماح باستخدام نموذج داخلي جزئي بصفته حلًا دائمًا شريطة أن يكون النطاق المصغر للنموذج الداخلي مبررًا بشكل سليم. ومع ذلك، كما نوقش أعلاه، يمكن أن يميل مشغل التكافل إلى "الانتقائية" في استخدام النماذج الداخلية لشركة التكافل. وينطبق هذا بشكل خاص عندما يُسمح بالنمذجة الجزئية. لذا، ينبغي على السلطة الرقابية أن تضع على عاتق مشغل التكافل عبء تبرير اختياره الاقتصار في استخدام النماذج الداخلية على بعض المخاطر أو قطاعات الأعمال أو بعض الصناديق الخاصة بشركة التكافل. وعندما يكون هذا التبرير غير كافٍ، ينبغي على السلطة الرقابية اتخاذ الإجراء المناسب، مثل رفض أو سحب الموافقة على النموذج أو فرض إضافة في رأس المال حتى يتم تطوير النموذج بدرجة كافية.

328. ينبغي أن تكون السلطات الرقابية يقظة بشكل خاص لمخاطر النتائج غير المناسبة الناشئة عن استخدام النماذج الداخلية لواحد فقط أو لبعض الصناديق المكونة لشركة التكافل عندما يوجد دعم رأسمالي بين الصناديق (على سبيل المثال، عن طريق تسهيل قرض)، للتأكد من أن موقع الموجودات داخل شركة التكافل لا يؤدي إلى اختلاف جوهري في متطلبات رأس المال الموصوفة العامة.

3.7 اعتبارات إضافية لمجموعات التأمين وشركات التكافل الأعضاء في المجموعات

329. عندما تكون شركة التكافل هي الشركة الأم لمجموعة التأمين، فإن السلطة الرقابية على شركة التكافل هذه عادة ما تكون جهة رقابية على مستوى المجموعة (انظر المبدأ الأساسي للتكافل رقم 23 الرقابة على مستوى المجموعة). وقد تقع هذه المسؤولية أيضًا على عاتق السلطة الرقابية للتكافل عندما يقع مقر الشركة القابضة لمجموعة التأمين في دولة السلطة الرقابية، أو عندما تكون شركة التكافل التي تتولى الرقابة عليها هي أهم مكون في المجموعة. وعلى الرغم من أن هذا الموقف نادر الحدوث تاريخيًا، فمن المناسب تقديم إرشادات في هذا المعيار حول تطبيق متطلبات الملاءة على مستوى المجموعة.

منهج الموازنة الإجمالية على مستوى المجموعة

330. يحتاج تقييم كفاية رأس المال لشركة التكافل التي هي عضو في مجموعة تأمين إلى النظر في قيمة أي ممتلكات تمتلكها شركة التكافل في الشركات الزميلة. ويمكن النظر، إما على مستوى شركة التكافل أو مجموعة التأمين في المخاطر المرتبطة بهذه القيمة.

331. عندما يتم تضمين قيمة الممتلكات في الشركات الزميلة في تقييم كفاية رأس المال وتكون شركة التكافل هي الشركة الأم للمجموعة، فإن تقييم كفاية رأس المال على مستوى المجموعة والتقييم "الفردي" للشركة الأم قد يكونان متشابهين في النتيجة على الرغم من أن تفاصيل المنهج قد تكون مختلفة؛ فمثلًا، قد يقوم التقييم على مستوى المجموعة بتوحيد أعمال الشركة الأم والشركات التابعة لها وتقييم كفاية رأس المال للأعمال المدمجة، في حين أن تقييم الكيان القانوني للشركة الأم قد يأخذ في الاعتبار أعمالها الخاصة واستثماراتها في الشركات التابعة لها .

332. يمكن استخدام نماذج عديدة للرقابة على مستوى المجموعة. وبشكل أكثر تحديدًا، فإن إجراء تقييم كفاية رأس المال لمجموعة التأمين يقع في مجموعتين عريضتين من المناهج:

- التركيز على مستوى المجموعة.
- التركيز على الكيان القانوني[53].

[53] ينبغي فهم مصطلح "الكيان القانوني" في هذا السياق على أنه يشمل أيضًا الهياكل المؤسسية لشركة التكافل التي لا تشكل كيانًا قانونيًا واحدًا، على سبيل المثال إذا كان لصناديق التكافل شخصية قانونية منفصلة عن مشغل التكافل.

333. يمكن أيضًا استخدام المناهج "الهجينة" أو الوسيطة التي تجمع بين عناصر منهاج التركيز على المجموعة ومنهاج التركيز على الكيان القانوني.

334. يعتمد اختيار المنهج على الشروط المسبقة في الدولة، والبيئة القانونية التي قد تحدد المستوى الذي يتم فيه تحديد متطلبات رأس المال على مستوى المجموعة، وهيكل المجموعة وهيكل الترتيبات الرقابية بين السلطات الرقابية.

335. لمزيد من الوصف والمقارنة بين المناهج المختلفة لتقييم كفاية رأس المال على مستوى المجموعة، يمكن النظر في سلسلة متصلة ثنائية الأبعاد؛ فعلى أحد البعدين – منظور المنظمة - يتم النظر في مدى اعتبار المجموعة كيانات مترابطة أو كيانًا واحدًا متكاملًا؛ وعلى المحور الآخر - المنظور الرقابي - يتم النظر في الوزن النسبي لأدوار الرقابة على الكيان القانوني للتأمين والرقابة على مستوى المجموعة، دون الإيحاء بأن الأخير يمكن أن يحل محل الأول بأي شكل من الأشكال. ومن المعروف أن السلطات الرقابية في جميع أنحاء العالم قد تبنت مناهج تتوافق مع العديد من النقاط في هذه السلسلة المتصلة. ويمكن تقسيم السلسلة إلى أربعة أرباع كما هو موضح في الشكل 1 أدناه.

الشكل 5: توضيح منهج السلسلة المتصلة ثنائية الأبعاد لتقييم كفاية رأس المال على مستوى المجموعة

		التركيز على الكيان القانوني	التركيز على مستوى المجموعة
وجهة نظر رقابية	وزن نسبي كبير لرقابة المجموعة فيما يتعلق بالرقابة المحلية	تقييم كفاية رأس المال لجميع الكيانات القانونية (ذات الصلة) شركات التكافل منها والتأمين التقليدي مع مراعاة تأثير المجموعة. والنتائج ملزمة وصالحة للسلطات الرقابية المحلية وكذلك للسلطة الرقابية للمجموعة	تقييم كفاية رأس مال شركة التكافل أو شركة التأمين التقليدي بموجب افتراض أن المجموعة تتصرف بصفة كيان واحد متكامل. بالإضافة إلى ذلك تحدد السلطات الرقابية المحلية والسلطات الرقابية للمجموعة مقدار رأس المال الذي ينبغي أن تمتلكه كل شركة تكافل أو شركة تأمين تقليدي.
	وزن نسبي صغير لرقابة المجموعة فيما يتعلق بالرقابة المحلية	تقييم كفاية رأس مال شركة التكافل أو شركة التأمين التقليدي لجميع الكيانات القانونية (ذات الصلة) مع مراعاة تأثير المجموعة. وهذه النتائج ليست ملزمة. وتطبق	تقييم كفاية رأس مال شركة التكافل أو شركة التأمين التقليدي بموجب افتراض أن المجموعة تتصرف بصفة كيان واحد متكامل. وهذه النتائج ليست ملزمة. وتطبق السلطات

الرقابية المحلية متطلبات كفاية رأس مال الكيان المعني على شركات التكافل وشركات التأمين التقليدية.	الرقابية المحلية السلطات الرقابية المحلية متطلبات كفاية رأس مال الكيان المعني على شركات التكافل وشركات التأمين التقليدية.		
			وجهة نظر تنظيمية

المصدر: الاتحاد الدولي لمراقبي التأمين

التركيز على مستوى المجموعة

336. بموجب تقييم كفاية رأس مال المجموعة الذي يتبع منهج التركيز على مستوى المجموعة، يُنظر إلى مجموعة التأمين في المقام الأول على أنها كيان واحد متكامل يتم من أجله إجراء تقييم منفصل للمجموعة كلها على أساس متسق، بما في ذلك التعديلات التي تعكس القيود المفروضة على قابلية تحويل رأس المال وقابلية نقل الموجودات بين أعضاء المجموعة (وداخل أعضاء المجموعة عند ممارسة فصل الصناديق مثلًا). ومن ثم بموجب هذا المنهج، يتم اتباع منهج الموازنة الإجمالية لتقييم الملاءة الذي يعتمد (ضمنيًا أو صراحةً) على قائمة المركز المالي لمجموعة التأمين بصفتها الكلية. ومع ذلك، قد تكون التعديلات ضرورية بشكل مناسب لمراعاة المخاطر من الأعضاء غير شركات التأمين في مجموعة التأمين، بما في ذلك الكيانات الخاضعة للتنظيم وغير الخاضعة له عبر القطاعات.

337. قد تختلف الطرق المستخدمة للمناهج التي تركز على مستوى المجموعة في الطريقة التي يتم بها حساب متطلبات رأس مال المجموعة. ويمكن جعل حسابات المجموعة الموحدة أساسًا أو يمكن استخدام طريقة التجميع. وتم تعديل الأول بالفعل لمراعاة ملكية بعض أعضاء المجموعة لبعضها الآخر وقد يلزم إجراء المزيد من التعديلات لتعكس حقيقة أن المجموعة ربما لا تتصرف أو يُسمح لها بالتصرف بصفة كيانٍ واحدٍ.[54] وهذا هو الحال خصوصًا في ظروف الضغط. ولكن نتيجة للفصل بين الصناديق، سيكون من الضروري أيضًا -على أساس الاستمرارية- إظهار عدم قابلية التحويل داخل الكيانات وفيما بينها. وقد تجمع الطريقة الأخيرة أوضاع الملاءة (أي الفرق بين موارد رأس المال ومتطلبات رأس المال) لكل شركة تكافل وشركة تأمين تقليدي في المجموعة مع التعديلات ذات الصلة للممتلكات داخل المجموعة من أجل قياس مركز الملاءة الكلي على مستوى المجموعة. وبدلاً من ذلك، قد تجمع متطلبات رأس مال شركة التكافل وشركة التأمين التقليدي وموارد رأس مال شركة التكافل وشركة التأمين التقليدي منفصلتين من أجل قياس

[54] قد تكون الحسابات الموحدة هي تلك المستخدمة لأغراض محاسبية أو قد تختلف عنها (على سبيل المثال من حيث الكيانات المدرجة في التجميع).

متطلبات رأس مال المجموعة ومواردها الرأسمالية. وعند استخدام منهج التجميع لمجموعة التأمين عبر الحدود، ينبغي النظر في اتساق متطلبات التقييم وكفاية رأس المال ومعالجتها للمعاملات داخل المجموعة.

التركيز على الكيان القانوني

338. بموجب تقييم كفاية رأس مال المجموعة الذي يتبع منهج التركيز على الكيان القانوني، تعتبر مجموعة التأمين في المقام الأول مجموعة من الكيانات القانونية المترابطة. وينصب التركيز على كفاية رأس المال لكل من الشركة الأم وشركات التكافل الأخرى وشركات التأمين التقليدية في مجموعة التأمين، مع الأخذ في الاعتبار المخاطر الناشئة عن العلاقات داخل المجموعة، بما في ذلك العلاقات مع الأعضاء غير المرخص لهم بممارسة أعمال التكافل أو التأمين. وتشكل متطلبات وموارد رأس المال التنظيميةُ لشركات التكافل وشركات التأمين التقليدية في المجموعة زمرةً من النتائج المتصلة، دون استخدام متطلبات رأس المال التنظيمي الشامل للمجموعة للأغراض التنظيمية. ولا يزال هذا متسقًا مع منهج الموازنة الإجمالية، ولكنه يأخذ في الاعتبار قوائم المراكز المالية لكيانات المجموعة الفردية في وقت واحد بدلاً من دمجها في موازنة عمومية للمجموعة بصفتها كلية. وقد تختلف الطرق المستخدمة للمناهج التي تتبع التركيز على الكيان القانوني في مدى وجود أساس مشترك لتقييم الملاءة لجميع أعضاء المجموعة وما يرتبط به من اتصال وتنسيق مطلوب بين السلطات الرقابية.

339. بالنسبة لشركات التكافل الأعضاء في المجموعات ومجموعات التأمين الفرعية التي تشكل جزءًا من مجموعة تأمين أوسع أو مجموعة قطاعية أخرى، ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار عند تقييم كفاية رأس المال المخاطر الجوهرية الإضافية ذات الصلة التي يمكن توقعها بشكل معقول والناشئة عن كونها جزءًا من المجموعة.

تحديد متطلبات رأس المال التنظيمي

340. ينبغي أن تطلب السلطة الرقابية من مجموعات التأمين الاحتفاظ بموارد للوفاء بمتطلبات رأس المال التنظيمي. وينبغي أن تأخذ هذه المتطلبات في الاعتبار الأنشطة غير التكافلية وغير التأمينية لمجموعة التأمين. وبالنسبة للسلطات الرقابية التي تقوم بإجراء تقييمات كفاية رأس مال المجموعة باتباع منهج التركيز على مستوى المجموعة، فإن هذا يعني الحفاظ على موارد رأس مال لمجموعة التأمين لتلبية متطلبات رأس مالها بصفتها الكلية. أما بالنسبة

للسلطات الرقابية التي تقوم بإجراء تقييمات كفاية رأس المال على مستوى المجموعة مع التركيز على الكيان القانوني، فإن هذا يعني الحفاظ على موارد رأس المال في كل من شركة التكافل والكيان القانوني للتأمين التقليدي بناءً على مجموعة من متطلبات رأس المال التنظيمي المتصلة بشركات التكافل التابعة للمجموعة والكيانات القانونية للتأمين التقليدي التي تأخذ في الاعتبار بشكل كامل العلاقات والتفاعلات بين هذه الكيانات القانونية والكيانات الأخرى في مجموعة التأمين.

341. ليس الغرض من تقييم كفاية رأس المال على مستوى المجموعة أن يحل محل تقييم كفاية رأس المال لشركات التكافل الفردية والكيانات القانونية للتأمين التقليدي في مجموعة التأمين. وإنما الغرض منه هو اشتراط احتساب مخاطر المجموعة بشكل مناسب وعدم المبالغة في كفاية رأس المال لشركات التكافل الفردية وشركات التأمين التقليدية، نتيجة -مثلًا- لتعدد الاستدانة (المديونية) والرافعة المالية لنوعية رأس المال أو نتيجةً للمخاطر الناشئة عن المجموعة الأوسع. والغرض منه كذلك هو تقييم التأثير العام للمعاملات داخل المجموعة بشكل مناسب.

342. يأخذ تقييم كفاية رأس المال على مستوى المجموعة بعين الاعتبار ما إذا كانت كمية ونوعية موارد رأس المال بالنسبة لرأس المال المطلوب كافية ومناسبة في سياق توازن المخاطر والفرص التي تجلبها عضوية المجموعة للمجموعة بصفة كلية، ولشركات التكافل والكيانات القانونية للتأمين التقليدي الأعضاء في المجموعة. وينبغي أن يفي التقييم بالمتطلبات المتعلقة بهيكل متطلبات رأس المال التنظيمي على مستوى المجموعة وموارد رأس المال المؤهلة وينبغي أن يكون مكملًا لتقييمات كفاية رأس المال الفردية للكيانات القانونية لشركات التكافل في المجموعة. وينبغي أن يشير إلى ما إذا كانت هناك موارد رأس مال كافية متاحة في المجموعة بحيث يستمر الوفاء بالتزامات مشتركي التكافل عند استحقاقها في الظروف غير المواتية. وإذا خلص التقييم إلى أن موارد رأس المال غير كافية أو غير مناسبة، فقد يتم اتخاذ إجراء تصحيحي إما على مستوى المجموعة (على سبيل المثال على مستوى الشركة القابضة المصرح لها أو مستوى الشركة الأم) أو على مستوى شركة التكافل.

343. يعدّ التقييم الكمي لكفاية رأس المال على مستوى المجموعة أحد الأدوات المتاحة للسلطات الرقابية للرقابة على مستوى المجموعة. إن ضعف الوضع المالي العام لمجموعة ما قد يسبب ضغوطًا على أعضائها إما بشكل مباشر من خلال العدوى المالية و / أو الآثار التنظيمية أو بشكل غير مباشر من خلال آثار السمعة. لذلك يجب استخدام تقييم

كفاية رأس المال على مستوى المجموعة جنبًا إلى جنب مع أدوات الرقابة الأخرى، بما في ذلك على وجه الخصوص تقييم كفاية رأس المال لشركات التكافل في المجموعة. كما ينبغي التمييز بين الكيانات الخاضعة للتنظيم (التكافل والتأمين وقطاعات أخرى) والكيانات غير الخاضعة للتنظيم. ومن الضروري فهم الأوضاع المالية لكلا النوعين من الكيانات وتداعياتها على كفاية رأس المال لمجموعة التأمين، ولكن هذا لا يعني بالضرورة تحديد متطلبات رأس المال التنظيمي للكيانات غير الخاضعة للتنظيم. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يراعي المراقبون تعقيد العلاقات داخل المجموعة (بين الكيانات الخاضعة للتنظيم وغير الخاضعة له)، والموجودات والمطلوبات الملعقة، والجودة الشاملة لإدارة المخاطر لتقييم ما إذا كان المستوى العام للسلامة المطلوب من قبل السلطة الرقابية قد تم تحقيقه.

344. بالنسبة لمجموعات التأمين الفرعية التي تشكل جزءًا من مجموعة تأمين أوسع أو مجموعة تنتمي إلى قطاع آخر، وبالنسبة لشركات التكافل الأعضاء في المجموعات، ينبغي أن تأخذ متطلبات رأس المال وموارد رأس المال في الاعتبار جميع المخاطر الجوهرية الإضافية ذات الصلة المتوقعة على نحو معقول والناشئة عن كونها جزءًا من المجموعة.

مستويات ضبط الملاءة

345. في حين أن الاعتبارات العامة الواردة في الفقرات من 337 إلى 341 أعلاه بشأن تحديد مستويات ضبط الملاءة تنطبق على مستوى المجموعة وكذلك على مستوى الكيان القانوني، فمن المرجح أن تختلف الإجراءات الرقابية التي يتم اتخاذها على مستوى المجموعة عن تلك المتخذة على مستوى الكيان القانوني. ونظرًا لأن المجموعة ليست كيانًا قانونيًا، فإن نطاق الإجراءات الرقابية المباشرة فيما يتعلق بالمجموعة بصفتها الكلية أكثر محدودية وقد يلزم اتخاذ الإجراء من خلال عمل منسق على مستوى شركات التكافل.

346. وعلى الرغم من ذلك، تعد مستويات ضبط ملاءة المجموعة أداة مفيدة لتحديد مكامن ضعف الوضع المالي للمجموعة كلها أو أجزاء معينة منها، مما قد يؤدي، مثلًا، إلى زيادة مخاطر العدوى أو التأثير على السمعة التي ربما لا يتم بخلاف ذلك تحديدها أو تقييمها بسهولة من قبل السلطات الرقابية على كيانات المجموعة الفردية. ولذا فإن التحديد والتخفيف الناجم عن ذلك في الوقت الملائم لضعف الوضع المالي للمجموعة قد يعالج تهديدًا لاستقرار المجموعة أو شركات التكافل وشركات التأمين التقليدية المكونة لها.

347. قد تدعو مستويات ضبط الملاءة على مستوى المجموعة إلى عملية تنسيق وتعاون بين مختلف مراقبي كيانات المجموعة مما يسهل تخفيف تأثير الضغوط على مستوى المجموعة على شركات التكافل داخل المجموعة ويسهل اتخاذ قرار بشأنها. كما يمكن أن توفر مستويات الرقابة على مستوى المجموعة أيضًا داعيا للحوار الرقابي مع إدارة المجموعة.

348. ينبغي أن تحدد السلطة الرقابية مستويات ضبط الملاءة المناسبة في سياق المنهج المعتمد لتقييم كفاية رأس المال على مستوى المجموعة. وينبغي على السلطة الرقابية أيضًا تحديد العلاقة بين مستويات ضبط الملاءة هذه وتلك الموجودة على مستوى شركات التكافل الفردية الأعضاء في المجموعة. ويعتمد تصميم مستويات ضبط الملاءة على عدة عوامل تشمل المنظور الرقابي، أي الوزن النسبي الذي يتم تخصيصه للرقابة على مستوى المجموعة والرقابة على الكيان القانوني، والمنظور التنظيمي، أي مدى اعتبار المجموعة كيانات مترابطة أو كيانًا واحدًا متكاملًا. ومن المحتمل أن تختلف مستويات ضبط الملاءة وفقًا للمجموعة المعنية والسلطات الرقابية المعنية. (انظر الشكل رقم 1). وينبغي أن يكون إنشاء مستويات ضبط الملاءة على مستوى المجموعة بحيث يعزز الرقابة الشاملة على شركات التكافل في المجموعة.

349. إن وجود مستويات ضبط الملاءة المالية على مستوى المجموعة لا يعني بالضرورة وضع متطلب تنظيمي واحد لكفاية رأس المال على مستوى المجموعة؛ فمثلًا، في إطار منهج الكيان القانوني، قد يؤدي النظر في مجموعة متطلبات رأس المال للكيانات الفردية (والعلاقات المتبادلة بينها) إلى تمكين اتخاذ القرارات المناسبة بشأن التدخل الرقابي على مستوى المجموعة بصفتها الكلية. ومع ذلك، فإن هذا يتطلب أن يكون المنهج متطورًا بشكل كافٍ كي تؤخذ مخاطر المجموعة في الحسبان على أساس كامل ومتسق عند تقييم كفاية رأس المال لشركات التكافل والكيانات القانونية للتأمين التقليدي في المجموعة (وتعكس بشكل صحيح الصناديق المنفصلة التي تتعرض للمخاطر التي تتعرض لها المجموعة). ولتحقيق الاتساق في تقييمات شركة التكافل، قد يكون من الضروري تعديل متطلبات رأس المال المستخدمة لشركات التكافل حتى تكون مناسبة للتقييم على مستوى المجموعة.

350. قد يكون أحد المناهج إنشاء متطلب رأس مال موصوف على مستوى المجموعة أو مجموعة متسقة من متطلبات رأس المال الموصوفة لشركات التكافل الأعضاء في المجموعة التي تعني -إذا تم الوفاء بها- أنه لن يتم اعتبار أي تدخل

رقابي على مستوى المجموعة لأسباب تتعلق برأس المال ضروريًا أو مناسبًا. وقد يساعد هذا المنهج، على سبيل المثال، في تحقيق اتساق المنهج تجاه المنظمات المماثلة ذات الهيكل الفرعي وهياكل المجموعة المختلفة على سبيل المثال: بعد التغيير في هيكل المجموعة. وعندما يتم تحديد متطلب رأس مال موصوف على مستوى المجموعة، فقد يختلف عن مجموع متطلبات رأس المال الموصوفة لشركات التكافل والتأمين التقليدي بسبب عوامل المجموعة بما في ذلك تأثيرات تنويع المجموعة وتركيزات مخاطر المجموعة والمعاملات داخل المجموعة. وعلى نحو مشابه، عندما يتضمن تقييم كفاية رأس المال على مستوى المجموعة تحديد مجموعة من متطلبات رأس المال الموصوفة لشركات التكافل والكيانات القانونية للتأمين التقليدي في مجموعة التأمين، فقد تختلف هذه عن متطلبات رأس المال الموصوفة لشركة التكافل والكيان القانوني للتأمين التقليدي إذا انعكست عوامل المجموعة بشكل مختلف في عملية تقييم رأس المال للمجموعة. وينبغي مراعاة الاختلافات في مستوى السلامة التي تحددها الدول المختلفة التي تعمل فيها المجموعة عند إنشاء متطلبات رأس المال الموصوفة على مستوى المجموعة.

351. يمكن أيضًا النظر في وضع حد أدنى واحد من متطلبات رأس المال على مستوى المجموعة وقد يكون مسوغًا - مثلًا- لتدخل رقابي لإعادة هيكلة الضبط الداخلي و / أو رأس مال المجموعة. وتتمثل الميزة المحتملة لهذا المنهج في أنه قد يشجع على حل جماعي عندما تواجه شركة تكافل فردية أو شركة تأمين تقليدية صعوبات مالية ويكون رأس المال قابلاً للتحويل بشكل كافٍ وتكون الموجودات قابلة للنقل حول المجموعة. وبدلاً من ذلك، يمكن اعتبار الحماية التي توفرها صلاحيات السلطة الرقابية كافيةً للتدخل على مستوى الكيان الفردي بسبب الإخلال بالحد الأدنى لمتطلبات رأس مال شركة التكافل أو التأمين تقليدي.

352. ينبغي تصميم مستويات ضبط الملاءة المعتمدة في سياق تقييم كفاية رأس المال على مستوى المجموعة بحيث تمثل، إلى جانب مستويات ضبط الملاءة في شركة التكافل أو مستوى الكيان القانوني للتأمين التقليدي، سلمًا متسقًا للتدخل الرقابي؛ فمثلًا، ينبغي أن تتسبب متطلبات رأس المال الموصوفة على مستوى المجموعة في تدخل رقابي قبل بلوغ الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال على مستوى المجموعة لأن هذا الأخير قد يستدعي أقوى إجراءات السلطة الرقابية. أيضًا، إذا تم استخدام أحد متطلبات رأس المال الموصوفة على مستوى المجموعة، فقد يكون من المناسب أن يكون لها حد أدنى مساوٍ لمجموع متطلبات الحد الأدنى لرأس مال الكيان القانوني للكيانات الفردية في مجموعة

التأمين. وعدا عن ذلك، لن يكون هناك حاجة إلى أي تدخل رقابي في تشغيل المجموعة على الرغم من أن واحدة على الأقل من شركات التكافل أو شركات التأمين التقليدية الأعضاء في المجموعة قد أخلّت بالحد الأدنى لمتطلبات رأس مال المجموعة.

353. ينبغي أن يتخذ التدخل الرقابي الناجم عن الإخلال بمستويات ضبط الملاءة على مستوى المجموعة شكل عمل منسق من قبل السلطات الرقابية المعنية للمجموعة. وقد يتضمن ذلك مثلًا زيادة رأس المال على مستوى الشركة القابضة أو تقليل وضعية المخاطر بشكل استراتيجي أو زيادة رأس المال في شركات التكافل أو التأمين التقليدي داخل المجموعة. ويمكن ممارسة هذا الإجراء الرقابي من خلال شركات التكافل أو التأمين التقليدي داخل المجموعة، وعبر شركات التأمين القابضة إذا كان مصرحًا لها بذلك. وينبغي ألا يغير الإجراء الرقابي عند الاستجابة لحالات الإخلال بمستويات ضبط الملاءة على مستوى المجموعة التوزيع القائم للمسؤوليات القانونية للسلطات الرقابية المسؤولة عن التصريح والرقابة على كل شركة التكافل أو التأمين التقليدي الفردية.

هيكل متطلبات رأس المال التنظيمي على مستوى المجموعة

354. تعتمد مناهج تحديد متطلبات رأس المال التنظيمي على مستوى المجموعة على المنهج العام المتبع لتقييم كفاية رأس المال على مستوى المجموعة. وعند استخدام منهج على مستوى المجموعة، يمكن جعل الحسابات الموحدة للمجموعة أساسًا لحساب متطلبات رأس المال على مستوى المجموعة أو يمكن تجميع متطلبات كل شركة تكافل وتأمين تقليدي أو يمكن استخدام مزيج من هذه الطرق؛ فمثلًا، إذا كانت هناك حاجة إلى معالجة مختلفة لكيان معين (على سبيل المثال، كيان يقع في دولة مختلفة)، فقد يتم فصلها عن الحسابات الموحدة ثم تضمينها بطريقة مناسبة باستخدام منهج الخصم والتجميع.

355. عند استخدام الحسابات الموحدة، عادة ما يتم تطبيق متطلبات الدولة التي تقع فيها الشركة الأم النهائية للمجموعة. وينبغي أيضًا النظر في نطاق الحسابات الموحدة المستخدمة للأغراض المحاسبية مقارنةً بقائمة المركز المالي الموحدة التي جعلت أساسًا لتقييم كفاية رأس المال على مستوى المجموعة لتتطلب، على سبيل المثال، تحديد كيانات المجموعة غير التكافلية وغير التأمينية وتحديد معالجةٍ مناسبة لها.

356. عندما يتم استخدام طريقة التجميع (كما هو موضح في الفقرة 337)، أو عندما يتم تبني التركيز على كيان قانوني (كما هو موضح في الفقرة 338)، ينبغي النظر فيما إذا كان يمكن استخدام متطلبات رأس المال المحلية لشركات التكافل والتأمين التقليدي داخل المجموعة التي تقع في دول أخرى أو ما إذا كان ينبغي إعادة حساب متطلبات رأس المال وفقًا لمتطلبات الدولة التي تقع فيها الشركة الأم النهائية للمجموعة.

المخاطر الخاصة بالمجموعة

357. هناك عدد من العوامل الخاصة بالمجموعة التي ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار عند تحديد متطلبات رأس المال على مستوى المجموعة، بما في ذلك تنويع المخاطر عبر كيانات المجموعة، والمعاملات داخل المجموعة، والمخاطر الناشئة عن كيانات المجموعة غير التكافلية وغير التأمينية، ومعالجة كيانات المجموعة الموجودة في دول أخرى ومعالجة الكيانات المملوكة جزئياً، وحصص الأقلية. وقد تنشأ مخاوف خاصة من التسلسل المستمر للتمويل الداخلي داخل المجموعة، أو الحلقات المغلقة في مخطط التمويل للمجموعة.

358. تعتبر المخاطر الخاصة بالمجموعة التي يشكلها كل كيان في المجموعة لشركات التكافل والتأمين التقليدي الأعضاء وللمجموعة بصفتها الكلية عاملاً رئيساً في التقييم العام لكفاية رأس المال على مستوى المجموعة. وعادة ما يكون من الصعب قياس هذه المخاطر والتخفيف منها وتشمل بشكل خاص مخاطر العدوى (المالية والقانونية وعدوى السمعة)، ومخاطر التركز، ومخاطر التعقيد، والمخاطر التشغيلية / التنظيمية. ونظرًا لأن المجموعات يمكن أن تختلف بشكل كبير، فربما لا يكون من الممكن معالجة هذه المخاطر بشكل كافٍ باستخدام طريقة معيارية لمتطلبات رأس المال. لذلك قد يكون من الضروري معالجة المخاطر المحددة للمجموعة من خلال استخدام مناهج مخصصة لمتطلبات رأس المال بما في ذلك استخدام النماذج الداخلية (الجزئية أو الكاملة). وبدلاً من ذلك، قد تقوم السلطات الرقابية بتغيير متطلبات رأس المال التنظيمي المعياري (راجع الفقرات 218 إلى 222) بحيث يتم احتساب المخاطر الخاصة بالمجموعة بشكل كافٍ في تقييم كفاية رأس المال لشركة التكافل و / أو للمجموعة.

359. ينبغي معالجة المخاطر الخاصة بالمجموعة من وجهة نظر شركة التكافل ووجهة نظر المجموعة بصفتها الكلية لضمان توفير المخصصات الكافية. كما ينبغي مراعاة احتمالية حدوث ازدواجية أو فجوات بين المناهج على مستوى شركة التكافل والمناهج على مستوى المجموعة.

360. في سياق تقييم كفاية رأس المال على مستوى المجموعة، ينبغي أيضًا النظر في التبعيات والعلاقات المتبادلة للمخاطر عبر أعضاء مختلفين في المجموعة. إلا أن ذلك لا يعني أنه في حالة وجود تأثيرات التنويع، ينبغي الاعتراف بها تلقائيًا في تقييم كفاية رأس المال على مستوى المجموعة. وقد يكون من المناسب، على سبيل المثال، الحد من مدى مراعاة تأثيرات تنويع المجموعة للأسباب التالية:

- قد يكون من الصعب قياس التنويع في أي وقت وخاصة في أوقات الضغط. ويعد التجميع المناسب للمخاطر أمرًا بالغ الأهمية لإجراء تقييم مناسب لهذه المنافع لأغراض الملاءة.
- قد تكون هناك قيود على تحويل منافع التنويع عبر كيانات المجموعة والدول بسبب عدم قابلية رأس المال للتبادل أو قابلية تحويل الموجودات.
- قد تلغي آثار التركز / التجميع أثر التنويع (إذا لم يتم تناول ذلك بشكل منفصل في تقييم رأس مال المجموعة).

361. تعتمد فوائد التنويع على مدى الارتباط بين المخاطر. وينبغي على السلطات الرقابية التأكد من أنه في حالة السماح بتأثيرات التنويع، فإن تقديرها الكمي يأخذ في الاعتبار على النحو الواجب الارتباط بين المخاطر المعنية.

362. لا ينبغي الاعتراف بمزايا التنويع بين الصناديق المنفصلة (أو الموجودات في صندوق المساهمين المخصَّصة للقرض) لشركات التكافل في المجموعة وأعضائها الآخرين، ما لم تكن السلطة الرقابية مقتنعة بأن الصناديق المعنية متاحة لامتصاص الخسائر في مواضع أخرى من المجموعة.

363. تقييم منافع التنويع للمجموعة ضروري أيًا كان المنهج الذي يستخدم لتقييم كفاية رأس المال على مستوى المجموعة. وبموجب منهج الكيان القانوني، سيتطلب الاعتراف بمزايا التنويع النظر في التنويع بين أعمال شركة التكافل والكيانات الأخرى داخل المجموعة التي تشارك فيها والمعاملات داخل المجموعة. وبموجب منهج يركز على توحيد الحسابات ويستخدم طريقة الحسابات الموحدة، سيتم الاعتراف ببعض منافع التنويع تلقائيًا على مستوى المجموعة الموحدة. وفي هذه الحالة، ستحتاج السلطات الرقابية إلى النظر فيما إذا كان من الحكمة الاعتراف بهذه

المنافع أو ما إذا كان ينبغي إجراء تعديل فيما يتعلق بالقيود المحتملة على قابلية التحويل أو الاستدامة تحت ضغط موارد رأس المال الإضافية المتولدة عن منافع التنويع في المجموعة.

المعاملات داخل المجموعة

364. قد تؤدي المعاملات داخل المجموعة إلى علاقات معقدة و / أو مبهمة داخل المجموعة مما يؤدي إلى زيادة المخاطر على مستوى كل من شركة التكافل والمجموعة. وفي سياق مستوى المجموعة، ينبغي الاعتراف بمنفعة تخفيف المخاطر في متطلبات رأس مال المجموعة إلى الحد الذي يتم فيه تخفيف المخاطر خارج المجموعة فقط؛ فمثلًا، ينبغي ألا يؤدي تخفيف المخاطر من خلال إعادة التأمين الحصري أو إعادة التكافل المملوكين كليًا لحملة الوثائق (التأمين الحصري) إلى تخفيض مجمل متطلبات رأس مال المجموعة.

كيانات المجموعة غير التكافلية وغير التأمينية

365. بالإضافة إلى شركات التكافل والتأمين التقليدي، قد تشمل مجموعة التأمين أنواعًا مختلفة من الكيانات القانونية غير التكافلية وغير التأمينية، إما أن تكون غير خاضعة للتنظيم المالي (كيانات غير خاضعة للتنظيم) أو خاضعة للتنظيم بموجب تنظيم قطاع مالي آخر. وينبغي أن يؤخذ في الاعتبار تأثير جميع هذه الكيانات في التقييم العام للملاءة على مستوى المجموعة، ولكن ستختلف إمكانية إدراجها في مقياس كفاية رأس المال على مستوى المجموعة على هذا النحو وفقًا لنوع الكيان القانوني غير التكافلي وغير التأميني، ودرجة السيطرة / التأثير على ذلك الكيان والمنهج المتبع للرقابة على مستوى المجموعة.

366. عادة ما يكون من الصعب قياس المخاطر التي تشكلها الكيانات غير الخاضعة للتنظيم والتخفيف منها. فربما لا يتمكن المراقبون من الوصول المباشر إلى المعلومات الخاصة بهذه الكيانات ولكن من المهم أن يكونوا قادرين على تقييم المخاطر التي تشكلها من أجل تطبيق تدابير التخفيف المناسبة. والتدابير المتخذة لمواجهة المخاطر التي تشكلها الكيانات غير الخاضعة للتنظيم لا تعني الرقابة النشطة على هذه الكيانات.

367. هناك مناهج مختلفة لمعالجة المخاطر الناشئة عن الكيانات غير الخاضعة للتنظيم مثل التدابير المتعلقة برأس المال، وغير المتعلقة به ومزيج من الأمرين.

368. أحد هذه المناهج هو زيادة متطلبات رأس المال حتى تمتلك المجموعة رأس مال كافٍ. وإذا كانت أنشطة الكيانات غير الخاضعة للتنظيم لها خصائص مخاطر مماثلة لأنشطة التكافل، فقد يكون من الممكن حساب أعباء رأس مال مساوية لها. وقد يقوم المنهج الآخر على خصم قيمة الممتلكات في الكيانات غير الخاضعة للتنظيم من موارد رأس المال للكيانات التكافلية في المجموعة، ولكن هذا بمفرده ربما لا يكون كافياً لتغطية المخاطر التي تنطوي عليها.

369. قد تشمل التدابير غير المالية -مثلًا- قيودًا على التعرض، ومتطلبات لإدارة المخاطر والحوكمة مطبقة على شركات التكافل والتأمين التقليدي فيما يتعلق بأعضاء المجموعة غير الخاضعين للتنظيم.

الكيانات العابرة للدول

370. ينبغي أن تستند تقييمات كفاية رأس المال على مستوى المجموعة، إلى أقصى حد ممكن، إلى التطبيق المتسق للمبادئ الأساسية للتكافل عبر الدول. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي النظر في كفاية رأس المال وقابلية تحويل الموجودات في الكيانات التي تقع في دول مختلفة.

الملكية الجزئية وحصص الأقلية

371. يجب أن يتضمن تقييم كفاية رأس المال على مستوى المجموعة معالجة مناسبة لكيانات المجموعة المملوكة جزئياً أو الخاضعة للسيطرة وذات حصص الأقلية. وينبغي أن تأخذ هذه المعالجة في الاعتبار طبيعة العلاقات بين الكيانات المملوكة جزئيًا داخل المجموعة والمخاطر والفرص التي تجلبها للمجموعة. حيث قد توفر المعالجة المحاسبية نقطة انطلاق. وينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار حصة الأقلية في صافي حقوق الملكية بما يتجاوز متطلبات رأس المال التنظيمي لكيان مملوك جزئيًا.

تحديد موارد رأس مال المجموعة المحتمل توفرها لأغراض الملاءة للمجموعة

372. تنطبق الاعتبارات الواردة في الفقرات من 223 إلى 257 أعلاه بالتساوي على الرقابة على شركة التكافل والرقابة على مستوى المجموعة. وسيختلف التطبيق العملي لهذه الاعتبارات وفقًا لما إذا كان يتم التركيز على الكيان القانوني أو التركيز على مستوى المجموعة عند الرقابة على مستوى المجموعة. وأيًا كان المنهج المتبع فإن العوامل الرئيسة على مستوى المجموعة التي ينبغي معالجتها في تحديد موارد رأس المال على مستوى المجموعة تشمل الاحتساب المزدوج

لرأس المال، وإنشاء رأس المال داخل المجموعة، والتمويل المتبادل، والرافعة المالية لجودة رأس المال وإمكانية تحويله، وإمكانية النقل الحر للموجودات عبر كيانات المجموعة. وقد تكون هناك مخاوف خاصة عندما تتضمن هذه العوامل معاملات أقل شفافية لأنها تضم -مثلًا- كيانات خاضعة للتنظيم وغير خاضعة له أو عندما يكون هناك تسلسل مستمر للتمويل الداخلي داخل المجموعة، أو حلقات مغلقة في تمويل المجموعة.

تحديد موارد رأس المال للمجموعة لتلبية متطلبات رأس المال التنظيمي للمجموعة

373. الاعتبارات المنصوص عليها في الفقرات من 258 إلى 312 أعلاه تنطبق بالتساوي على الرقابة على شركة التكافل والرقابة على مستوى المجموعة. راجع الفقرة 372 للحصول على إرشادات إضافية حول معايير تقييم جودة وملاءمة موارد رأس المال لمجموعات التأمين وشركات التكافل الأعضاء في المجموعات.

- *ازدواجية المديونية وإنشاء رأس المال داخل المجموعة*

374. قد يحدث احتساب مزدوج إذا استثمرت شركة تكافل في أداة رأس مال تم احتسابها في رأس المال التنظيمي لشركتها الفرعية، أو الشركة الأم، أو كيان آخر في المجموعة. وقد يحدث احتساب متعدد في حالة وجود سلسلة من هذه المعاملات.

375. قد ينشأ تكوين رأس المال داخل المجموعة من التمويل المتبادل بين أعضاء المجموعة. وقد يحدث التمويل المتبادل إذا كانت شركة التكافل تمتلك حصصًا في كيان آخر أو تقدم إليه قروضًا (إما شركة تكافل أو غير ذلك) وكان ذلك الكيان يمتلك بشكل مباشر أو غير مباشر أداة رأس مال تُعدّ رأس مال تنظيمي لشركة التكافل الأولى.

376. بالنسبة لتقييم كفاية رأس المال على مستوى المجموعة مع التركيز على مستوى المجموعة، فإن طريقة الحسابات الموحدة ستلغي عادة أثر المعاملات داخل المجموعة، وتلغي بذلك عمليات الاحتساب المتعدد لرأس المال وغيرها من عمليات إنشاء رأس المال داخل المجموعة، في حين أن التركيز على الكيان القانوني ربما لا يحقق ذلك دون تعديل مناسب. وأيا كان المنهج المتبع، ينبغي تحديد عمليات ازدواجية المديونية وغيرها من عمليات إنشاء رأس المال داخل المجموعة ومعالجتها بطريقة يراها المراقب مناسبة وتسهم إلى حد كبير في منع الاستخدام المتكرر لرأس المال ذاته.

• *الرافعة المالية*

377. تظهر الرافعة المالية عندما تقوم شركة أُم، سواءً كانت خاضعة للتنظيم أو غير خاضعة له، باستصدار دين أو أي أداة أخرى غير مؤهلة لتدخل في رأس المال التنظيمي أو أن أهليتها لذلك مقيدة وتحوِّل متحصلاتها إلى الشركة التابعة في شكل رأس مال تنظيمي. وحسب درجة الرفع، قد تحدث مخاطرة وضع ضغط في غير محله على الكيان الخاضع للتنظيم نتيجة لالتزام الشركة الأم بدفع مكافآت أو عوائد على الأداة. ويحتمل أن يؤثر ضغط الرافعة المالية على صناديق التكافل الخاصة بشكل غير مباشر إذا سعى مشغل التكافل لاستخراج أو استخدام الفائض في صندوق التكافل (عن طريق زيادة الرسوم مثلًا) من أجل تحسين قدرته على تلبية احتياجات الشركة الأم. ويقيد الضغط على مشغل التكافل كذلك رغبته في تقديم القرض عند الحاجة وقدرته على ذلك.

• *قابلية التحويل والتبادل*

378. في سياق تقييم الملاءة على مستوى المجموعة، ربما لا يكون رأس المال الزائد في شركة التكافل فوق المستوى المطلوب لتغطية متطلبات رأس المال الخاص بها متاحًا دائمًا لتغطية الخسائر أو متطلبات رأس المال في شركات التكافل أو التأمين التقليدي الأخرى في المجموعة. وقد يكون التحويل الحر للموجودات ورأس المال مقيدًا إما بقيود تشغيلية أو قانونية. ومن أمثلة هذه القيود القانونية آليات ضبط الصرف في بعض الدول، والفصل بين الصناديق عند ممارسة ذلك، والحقوق التي قد يمتلكها حاملو بعض الأدوات على موجودات الكيان القانوني. وفي الظروف العادية، يمكن تحويل رأس المال الزائد في الجزء العلوي من المجموعة لتغطية الخسائر في كيانات المجموعة أسفل السلسلة. ومع ذلك، في الأوقات الصعبة، ربما لا يكون دعم الشركة الأم هذا يسيرًا أو مسموحًا به دائمًا.

379. ينبغي أن يحدد تقييم كفاية رأس المال على مستوى المجموعة ويعالج بشكل مناسب القيود المفروضة على قابلية رأس المال للتبادل وقابلية تحويل الموجودات داخل المجموعة في كل من الظروف "العادية" وظروف "الضغط". كما قد يسهل منهج الكيان القانوني الذي يحدد موقع رأس المال ويأخذ في الاعتبار المخاطر القابلة للإنفاذ قانونيًا داخل المجموعة وأدوات تحويل رأس المال التحديدَ الدقيق لقيود توافر الأموال ويأخذها في الحسبان. وعلى العكس من ذلك، فإن المنهج الذي يركز على التوحيد باستخدام طريقة الحسابات الموحدة التي تبدأ بافتراض أن رأس المال

والموجودات قابلة للتبادل / التحويل بسهولة في جميع أنحاء المجموعة سوف يحتاج إلى تعديل للتعامل مع محدودية توافر الأموال.

النماذج الداخلية على مستوى المجموعة

380. إذا سمحت السلطة الرقابية باستخدام نماذج داخلية على مستوى المجموعة[55] لتحديد متطلبات رأس المال التنظيمي، فينبغي تحديد معايير النمذجة لهذه النماذج بناءً على مستوى الأمان المطلوب من قبل السلطة الرقابية الواجب التطبيق على مجموعات التأمين وشركات التكافل والتأمين التقليدي التي تتبع نموذجًا داخليًا لهذا الغرض.

381. ينبغي أن تتطلب معايير النمذجة للنماذج الداخلية لأغراض الملاءة التنظيمية وعملية الموافقة على النموذج الداخلي التي تحددها السلطة الرقابية اتساقًا واسعًا بين متطلبات الملاءة التنظيمية على مستوى المجموعة ومتطلبات الملاءة التنظيمية لشركات التكافل والتأمين الفردية.

382. يمكن أن تختلف النماذج الداخلية على مستوى المجموعة اختلافًا كبيرًا اعتمادًا على طبيعة المجموعة الخاصة بها. وعند السماح باستخدام النماذج الداخلية على مستوى المجموعة لأغراض رأس المال التنظيمي، ينبغي على السلطات الرقابية الحفاظ على الاتساق الواسع بين مجموعات التأمين وشركات التكافل أو التأمين التقليدي ذات المخاطر المتماثلة على نطاق واسع مثل تلك التي تعمل من خلال هيكل فرعي في الدولة. وينبغي على السلطة الرقابية تصميم معايير النمذجة وعملية الموافقة على النموذج للحفاظ على الاتساق الواسع بين متطلبات رأس المال التنظيمي المحدد باستخدام النماذج الداخلية والمناهج المعيارية.

---

[55] النموذج الداخلي على مستوى المجموعة هو نظام قياس المخاطر الذي تستخدمه المجموعة لأغراضها الداخلية لتحليل وتقدير المخاطر التي تتعرض لها المجموعة بصفة كلية بالإضافة إلى المخاطر التي تتعرض لها مختلف أجزاء المجموعة، وكذلك لتحديد موارد رأس المال اللازمة وتخصيصها لتغطية تلك المخاطر عبر المجموعة. وتشتمل النماذج الداخلية على مستوى المجموعة على نماذج جزئية تحتسب مجموعة فرعية من المخاطر التي تتعرض لها المجموعة و/أو جميع مخاطر مجموعة فرعية من المجموعة. وتتضمن النماذج الداخلية على مستوى المجموعة أيضًا مجموعات من النماذج فيما يتعلق بأجزاء مختلفة من المجموعة. وقد يكون النموذج الداخلي لشركة التكافل جزءًا من نموذج أوسع على مستوى المجموعة وليس نموذجًا قائمًا بذاته.

383. يدرك مجلس الخدمات المالية الإسلامية بأن معايير النمذجة قد تختلف بين السلطات الرقابية. وبالنسبة لمجموعات التأمين العاملة في دول متعددة، قد تختلف درجة الاتساق في متطلبات رأس المال التنظيمي عبر أعضاء المجموعة.

384. بالنسبة لمتطلبات رأس المال التنظيمي على مستوى المجموعة المقابلة لمستوى أو مستويات ضبط الملاءة التي تطبق على مجموعة التأمين، ينبغي على كل سلطة رقابية تحديد المتطلبات التي يسمح فيها باستخدام النماذج الداخلية المطبقة على مستوى المجموعة.

ملحق: التعريفات

المصطلح	التعريف
الاحتساب المزدوج لرأس المال	الحالة التي يستخدم فيها رأس المال مصدًا للمخاطر في الوقت ذاته في شركتين أو أكثر من مجموعة واحدة أو صندوقين أو أكثر من شركة واحدة.
اختبار الاستخدام	عملية رقابية لمعرفة ما إذا كان النموذج الداخلي ومنهجياته ونتائجه مدمجة بشكل مناسب في استراتيجية المخاطر وإدارة المخاطر والعمليات التشغيلية.
اختبار الجودة الاحصائية	اختبار لتقييم المنهجية الكمية الأساسية للنموذج الداخلي يوضح مدى ملاءمة مدخلات النموذج ومعاييره ويبرر الافتراضات التي يقوم عليها النموذج.
اختبار الضغط	طريقة تقييم تقيس الأثر المالي للضغط على واحد أو أكثر من العوامل التي يمكن أن تؤثر بشدة على مشغل التكافل.
اختبار المعايرة	اختبار يبرهن على أن متطلبات رأس المال التنظيمي التي حددها النموذج الداخلي تحقق معايير النمذجة المحددة.
اختبار الملاءة	الاختبار الذي يظهر الامتثال لمتطلبات الملاءة المحلية في وقت معين (على سبيل المثال اعتبارًا من تاريخ الميزانية العمومية)، إما باتباع نهج ثابت، أي بمقارنة هامش الملاءة المتاح بهامش الملاءة المطلوب، أو باتباع نهج ديناميكي، أي اختبار اكتواري قائم على افتراضات معينة فيما يتعلق بمعايير المخاطر للمحفظة الحالية والمستقبلية المحتملة (مثل معدل الوفيات وعائد الاستثمار وتوزيع الخسائر والتكاليف).
الإدارة العليا	الأفراد أو الهيئة المسؤولة عن إدارة مشغل التكافل يوميًا وفقًا للاستراتيجيات والسياسات والإجراءات التي وضعها مجلس الإدارة.
إدارة المخاطر	عملية يتم من خلالها إدارة المخاطر بحيث يتم تحديد وتقييم ومتابعة وتخفيف جميع مخاطر مشغل التكافل (حسب الحاجة) والإبلاغ عنها في الوقت المناسب وعلى أساس شامل.
إدارة المخاطر المؤسسية	استراتيجيات وسياسات وعمليات تحديد وتقييم وقياس ومتابعة ومراقبة وتخفيف المخاطر فيما يتعلق بمؤسسة مشغل التكافل بصفتها الكلية.

إدارة الموجودات والمطلوبات	تنسيق مشغل التكافل للقرارات والأعمال المتعلقة بالموجودات والمطلوبات عبر عمليات مستمرة من تشكيل، وتطبيق، ومراجعة الاستراتيجيات المتعلقة بالموجودات والمطلوبات لتحقق الأغراض المالية لمشغل التكافل أخذًا في الاعتبار مدى تقبل المخاطر وبعض القيود الأخرى.
ازدواجية المديونية	يعني الحالة التي يتم فيها استخدام رأس المال نفسه في وقت واحد حاجزًا ضد المخاطر في كيانين قانونيين أو أكثر من التكتل.
أساس الاستمرارية	منهج للنظر في الوضع المالي لمشغل التكافل بافتراض أنه سيستمر في التشغيل وأن الأعمال المستقبلية سيتم اكتتابها.
أصحاب المصالح	من لهم مصلحة في نجاح شركة التكافل أو إعادة التكافل ومنهم: • الموظفون • مشتركو التكافل أو المسندون في ترتيبات إعادة التكافل • الموردون • المجتمع • المراقبون والحكومات
إضافة رأس المال	متطلب رأس مال إضافي تفرضه السلطة الرقابية في حالات من أمثلتها اكتشاف ضعف في النموذج الداخلي أو أي نموذج أكثر تخصيصًا باعتباره شرطًا لاستخدامه، أو تفرضه في إطار المراجعة المستمرة لصلاحية النموذج الداخلي لأغراض متطلبات رأس المال التنظيمي.
أفق التأثير	الفترة التي ستؤثر خلالها الصدمة المطبقة على المخاطرة على مشغل التكافل.
إيقاف الأعمال	العملية التي تتوقف فيها شركة التكافل عن اكتتاب مشتركين جدد وتكتفي بإدارة الموجودين. الإيقاف المليء هو العملية التي تبدأ في شركة تكافل مازالت قادرة على سداد ديونها في آجالها. الإيقاف غير المليء هو العملية التي تبدأ في شركة تكافل لم تعد قادرة على سداد ديونها في آجالها. وقد ينطبق إيقاف الأعمال على مستوى صندوق التكافل.

تحليل السيناريو	طريقة تقييم تأخذ في الاعتبار تأثير مجموعة من الظروف لتعكس سيناريوهات تاريخية أو سيناريوهات أخرى يتم تحليلها في ضوء الظروف الحالية. ويمكن إجراء مثل هذا التحليل بشكل حتمي أو عشوائي.
تحمل المخاطر	يستخدم مصطلح "تحمل المخاطر" ليشمل الاحتفاظ النشط بالمخاطر المناسبة لمشغل التكافل في سياق استراتيجيته وقوته المالية وطبيعة وحجم وتعقيد أعماله ومخاطرة. وعادة ما يكون تحمل المخاطر نسبة مئوية من القدرة المطلقة لتحمل المخاطر لمشغل التكافل.
التحوط	إجراء يُتخذ لتعويض أثر حدوث المخاطر فعليًا.
الترخيص	السلطة الرسمية الممنوحة لممارسة أنشطة التكافل أو الوساطة التكافلية، ضمن دولة ما، بموجب التشريع المعمول به.
التزام التبرع	مبلغ الاشتراك الذي يلتزم بالتبرع به المشترك في التكافل أو المشترك في إعادة التكافل لقاء الوفاء بواجب المساعدة المتبادلة على سبيل التعاون في تحمل المخاطر، ويستخدم في دفع المطالبات من قبل المستحقين.
التصفية أو التسييل	عملية لإنهاء الأعمال التشغيلية والوجود المؤسسي للكيان يتم من خلالها توزيع أصول مشغل التكافل المتبقية على الدائنين والمساهمين وفقًا للتسلسل الهرمي لمطالبات التصفية. ويمكن أيضًا تصفية الفروع، بشكل منفصل عن الكيان القانوني للتأمين الذي تنتمي إليه.
التصنيف الائتماني	تصنيف أو تقسيم لكل مصدر لدين أو أداة دين بناء على تقييم موثوقيته الائتمانية.
التفضيل الزمني	ميل القيمة الاقتصادية للمديونية العاجلة في غير التعامل في النقود بالنقود نحو الاختلاف عن القيمة الآجلة.
التقارير المالية ذات الأغراض العامة	تقارير مالية تُعد وفقًا لمبادئ المحاسبة المقبولة عمومًا ضمن الدولة ذات الصلة لتلبية احتياجات المعلومات المالية المشتركة لمجموعة واسعة من المستخدمين منهم حملة الوثائق والمستثمرون
تقبل المخاطر	المستوى الإجمالي وأنواع المخاطر التي يرغب مشغل التكافل في تحملها، في حدود قدرته على المخاطرة، لتحقيق أهدافه الاستراتيجية وخطة عمله.

التقدير الحالي	المتوسط المرجح بالاحتمالية لنطاق القيم الحالية للتدفقات النقدية المرتبطة بالوفاء بالتزامات مشغل التكافل بموجب عقد التكافل. وبالنسبة لبعض أنواع الالتزامات التكافلية، يمكن اعتبار أن توقع التدفقات النقدية المستقبلية غير واقعي، وبالتالي يقدم مستوىً زائفًا من الدقة في التقدير. ولمثل هذه الأمثلة، يجب التوصل إلى التقدير البديل باستخدام اعتبارات مماثلة فيما يتعلق بالتزامات العقد كما هو الحال بالنسبة لتلك الأمثلة التي تكون فيها التدفقات النقدية المتوقعة واقعية.
التقييم الذاتي للمخاطر والملاءة	هي عملية داخلية يقوم بها مشغل التكافل أو مجموعة تكافلية لتقييم مدى كفاية إدارة المخاطر ومواقف الملاءة الحالية والمستقبلية في ظل سيناريوهات الضغط العادية والشديدة.
التقييم المتسق مع السوق	تقييم اقتصادي لموجودات ومطلوبات مشغل التكافل متسق إما مع تقييم مخاطرها وقيمتها من قبل المشاركين في السوق (التقييم "حسب السوق") أو، في حالة عدم وجود تقييم مباشر للسوق، مبادئ التقييم ومنهجياته ومعايير المخاطر التي يتوقع المشاركون في السوق استخدامها (تقييم "حسب النموذج").
تقييم الملاءة	عملية لقياس الملاءة الحالية والمستقبلية المحتملة لمشغل التكافل بالنسبة لمستوى حماية مشترك التكافل الذي يتطلبه نظام الملاءة. وتتضمن هذه العملية تقييم فعالية إدارة المخاطر المؤسسية في مشغل التكافل ضمن القيود الموضوعة على عمليات المشغل التشغيلية وكفاية الموارد المالية لمشغل التكافل، بما في ذلك موارد رأس المال.
التكافل	الضمان المتبادل نظير الالتزام بالتبرع باشتراك محدد لصندوق مخاطر المشتركين بحيث إنّ مجموعة من المشتركين يتفقون فيما بينهم على مساندة بعضهم بعضًا ضد نوع من الأضرار المحتملة.
التكتل المالي	كيانان قانونيان أو أكثر، يكون أحدهما على الأقل كيانًا قانونيًا للتأمين والآخر كيانًا قانونيًا خاضعًا للتنظيم في قطاع الأوراق المالية أو القطاع المصرفي، حيث يكون لأحدهما سيطرة على واحد أو أكثر من الكيانات القانونية للتأمين أو واحد أو أكثر من الكيانات القانونية الخاضعة للتنظيم في الأوراق المالية أو القطاعات المصرفية وربما الكيانات القانونية الأخرى غير المنظمة، التي تتكون أنشطتها

	الحصرية أو السائدة من تقديم خدمات مهمة في قطاعين ماليين مختلفين على الأقل (البنوك والأوراق المالية والتأمين).
الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال	في سياق تقييم كفاية رأس المال للكيان القانوني، هو المستوى الملاءة المالية الذي يُلجئ المراقب في حالة الإخلال به إلى استخدام أقوى إجراءاته، في غياب الإجراءات التصحيحية المناسبة من قبل مشغل التكافل.
حدود المخاطرة	مقياس كمي يعتمد على تقبل المخاطرة في مشغل التكافل، ويعطي إرشادات واضحة حول مستوى المخاطر التي مشغل التكافل مستعد للتعرض ويتم تعيينها وتطبيقها في وحدات مجمعة أو فردية مثل فئات المخاطر أو خطوط الأعمال.
الحل	الإجراءات التي تتخذها سلطة الحل تجاه مشغل التكافل الذي لم يعد ذا جدوى، أو من المحتمل أن يصبح غير ذي جدوى، وليس لديه احتمال معقول بالعودة إلى الجدوى.
خطة التعافي	خطة يضعها مشغل التكافل تحدد مقدمًا الخيارات لاستعادة حالته المالية وقدرتها على البقاء في ظل ضغوط شديدة.
الخيار	الحق التعاقدي، وليس الالتزام، بشراء أو بيع جزء محدد من أداة مالية أو أصل أو التزام بسعر ثابت قبل أو في تاريخ مستقبلي محدد. يتضمن خيار الشراء الحق في شراء الأداة المالية. ويتضمن خيار البيع الحق في بيع الأداة المالية
الدين الثانوي/ الدين المتأخر في الترتيب	القروض / الديون (المطلوبات) التي تأتي بعد مطالبات جميع الدائنين الآخرين والتي يتعين دفعها، في حالة التصفية أو الإفلاس، فقط بعد الوفاء بجميع الديون الأخرى.
رأس المال	الموارد المالية لشركة التكافل وقد يعبر عن أنواع/حسابات رأس المال المختلفة برأس مال المساهم (أي المدفوع، أو السهم، أو المشترك) أو رأس المال الاقتصادي، ورأس المال النظامي. وقد يعني المصطلح أيضًا الموارد المالية للصندوق المنفصل (أو لترتيب آخر كنافذة إسلامية).
رأس المال الاقتصادي	الأموال التي يحتاجها مشغل التكافل لمقابلة تقبله للمخاطر ودعم خطته للعمل التي يمكن تحديدها من خلال تقييم اقتصادي لمخاطر مشغل التكافل والعلاقة فيما بينها وآليات تخفيف المخاطر المعمول بها.

رأس المال التنظيمي	فائض الموجودات على المطلوبات، مقيَّمًا وفقًا للوائح في دولة معينة.
رأس المال في حالة الاستمرارية أو رأس المال على أساس الاستمرارية	رأس المال الذي يحقق كلا هدفي الحد من احتمالية الإفلاس عن طريق امتصاص الخسائر على أساس الاستمرارية، أو في حالة التصفية، وتقليل الخسائر لحاملي الوثائق في حالة الإعسار أو التصفية.
رأس مجموعة التأمين	الكيان القانوني الذي يتحكم في المجموعة.
الرفع المالي	القدرة على التأثير على نظام بطريقة تضاعف نتيجة جهود الفرد دون زيادة مقابلة في استهلاك الموارد. هذا يعني أن الرافعة المالية هي شرط مفيد لوجود مبلغ صغير نسبيًا من التكلفة، مما قد يؤدي إلى مستوى مرتفع نسبيًا من العائدات. يشير مصطلح "الرافعة المالية" إلى استخدام الأموال المقترضة لزيادة حجم الإنتاج وبالتالي صافي الأرباح. ويتم قياسه كنسبة إجمالي الدين إلى إجمالي الأصول. كلما زاد حجم الدين، زادت الرافعة المالية.
السيناريو الحتمي	حدث أو تغير في الظروف مع احتمال معين تكون فيه الافتراضات الأساسية ثابتة.
شركة إعادة التأمين	شركة التأمين التي تتحمل مخاطر شركة التأمين المسنِدة مقابل قسط.
شركة إعادة تكافل	شركة تكافل المشاركون فيها شركات تكافل ابتدائية، وتخضع لأحكام شركة التكافل نفسها.
شركة التكافل	شركة لإدارة محفظة صندوق مخاطر المشاركين يمتلك مساهموها رأس مال مفصول عن صندوق مخاطر المشاركين وتستحق أجرة عن أعمالها وحصة عن استثمار موجودات صندوق استثمارات المشاركين.
الشريعة	الأحكام الشرعية العملية المستنبطة من المصادر الشرعية (القرآن والسنة والإجماع والقياس)، وغيرها من المصادر الشرعية المعتمدة.
صندوق استثمار المشتركين	صندوق يخصص له جزء من اشتراكات مشتركي التكافل لأغراض الاستثمار أو الادخار.
صندوق المساهمين	صندوق يمثل موجودات ومطلوبات مشغل التكافل أو مشغل إعادة التكافل ولا ينسب إلى المشتركين.
صندوق تكافل	صندوق تدفع منه حقوق مشتركي التكافل بناء على عقد التكافل.

صندوق مخاطر المشتركين	صندوق يخصص له جزء من مساهمات مشتركي التكافل لأغراض الوفاء بمطالبات مشتركي التكافل على أساس التعاون أو الحماية المتبادلة.
صندوق مخاطر مشتركي إعادة التكافل	صندوق يشمل جزءًا من المساهمات التي تدفعها الشركات المُسنِدة لمشغلي إعادة التكافل لأغراض تلبية مطالبات الشركات المُسنِدة على أساس المساعدة المتبادلة أو الحماية.
الضوابط الداخلية	مجموعة من العمليات والسياسات والنشاطات التي تحكم الهيكل المؤسسي والتشغيلي لمشغل التكافل، ومن ذلك رفع التقارير والوظائف المسؤولة عن التقييم والإبلاغ والتأكيد الموضوعي. وتشمل هذه الوظائف إدارة المخاطر، والالتزام، والاكتوارية، والتدقيق الداخلي، والوظائف المشابهة التي تتعامل مع الالتزام الشرعي.
العجز	الحالة التي تزيد فيها المطالبات غير المتعلقة بالمصروفات على اشتراكات التكافل في فترة مالية معينة سواء ظهر نقص أو لا.
الفائض أو العجز التكافلي للاكتتاب	الحصيلة المالية لصندوق مخاطر المشتركين لدى شركة التكافل أو شركة إعادة التكافل من عناصر الأعمال الخاصة بها، وهو يمثل الرصيد بعد خصم المصاريف والمطالبات (بما في ذلك أي تغير في قيمة المخصصات الفنية) من إيرادات الاشتراكات وبالإضافة إلى عائدات الاستثمار (الدخل والأرباح على الموجودات الاستثمارية).
فترة الصدمة	الفترة التي تطبق خلالها الصدمة على المخاطرة.
فتوى	رأي فقهي تعطيه الهيئة الشرعية للمسائل المتعلقة بالشريعة باتباع الطريقة المناسبة.
القدرة على المخاطرة	الحد الأقصى لمستوى المخاطر الذي يمكن أن يتحمله مشغل التكافل نظرًا لمستوى موارده الحالي مع مراعاة متطلبات رأس المال التنظيمي ورأس المال الاقتصادي واحتياجات السيولة والبيئة التشغيلية (مثل البنية التحتية التقنية وقدرات إدارة المخاطر والخبرة) والالتزامات تجاه مشتركي التكافل والمساهمين وغيرهم من أصحاب المصلحة.
القيمة المعرضة للمخاطر	تقدير لأسوأ خسارة متوقعة خلال فترة زمنية معينة بمستوى ثقة معين.

القيمة المعرضة للمخاطر المتطرفة	القيمة المعرضة للخطر (VaR) بالإضافة إلى متوسط الزيادة على القيمة المعرضة للمخاطر إذا حدثت هذه الزيادة خلال فترة زمنية محددة. ويُطلق عليها أحيانًا أيضًا "القيمة المشروطة في خطر"، وهي تطرح السؤال "إذا ساءت الأمور، فما المقدار الذي يمكن أن نتوقع خسارته؟"
كفاية رأس المال	مدى كفاية رأس المال مقابل متطلبات رأس المال التنظيمي
متطلبات الحد الأدنى لرأس المال	في سياق تقييم كفاية رأس مال الكيان القانوني، مستوى الملاءة المحدد لصندوق المساهمين الذي، عند تجاوزه يتخذ المراقب الإجراء الأكثر صرامة ما لم يعالج المؤمِّن الملاءة.
متطلبات رأس المال التنظيمي	المتطلبات المالية التي تم تحديدها جزءًا من نظام الملاءة وتتعلق بتحديد مبالغ رأس المال التي يجب أن تكون لدى مشغل التكافل بالإضافة إلى مخصصاته الفنية والتزاماته الأخرى.
مجلس الإدارة	كيان من أشخاص معينين أو منتخبين هو المسؤول النهائي عن حوكمة شركة التكافل والإشراف عليها.
مجموعة التأمين	كيانان قانونيان أو أكثر، يكون أحدهما على الأقل كيانًا قانونيًا للتأمين، حيث يكون لأحدهما سيطرة على واحد أو أكثر من الكيانات القانونية للتأمين وربما كيانات قانونية أخرى غير خاضعة للتنظيم، ويكون نشاطها الأساسي هو التأمين. وتشمل "مجموعة التأمين" التكتلات المالية التي يقودها التأمين.
المخاطر الأساسية	المخاطرة في أن تكون عوائد الاستثمارات المتنوعة، و/أو جودتها الائتمانية، أو القدرة على تسويقها، أو سيولتها، أو أجل حلولها غير متوافقة مما يعرض مشغل التكافل لتباين القيمة السوقية للأصول و/أو التحوطات التي يمكن أن تكون مستقلة عن قيمة الالتزامات. وفيما يتعلق بمعاملات إعادة التكافل، فإن المخاطر الأساسية هي المخاطرة في أن تكون الخسائر الفعلية التي يتكبدها مشغل التكافل غير متوافقة مع المخاطر المنقولة إلى مشغل إعادة التكافل أو شركة إعادة التأمين.
مخاطر الاستثمار	المخاطر المرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بالأنشطة الاستثمارية لمشغل التكافل أو الناشئة عنها.

المخاطر الاستراتيجية	المخاطر الناتجة عن إستراتيجية عمل مشغل التكافل. وتشمل المخاطر الإستراتيجية المخاطر الناشئة عن قرارات العمل السيئة، أو تنفيذ القرارات دون المستوى المطلوب، أو تخصيص الموارد غير الكافي، أو الفشل في الاستجابة بشكل جيد للتغيرات في بيئة الأعمال.
مخاطر الاكتتاب	مخاطر التأمين غير مخاطر احتياطي المطالبات.
المخاطر الائتمانية	مخاطر التغير السلبي في قيمة موارد رأس المال بسبب التغير غير المتوقع في التعثر الفعلي أو تدني الجدارة الائتمانية للملتزم قبل التعثر، ومنها مخاطر الانتقال والانتشار الناتجة عن التعثر.
مخاطر التركز	مخاطر التغير السلبي في قيمة موارد رأس المال أو الموارد المالية بسبب قلة تنويع التعرض للمخاطر.
المخاطر التشغيلية	مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم كفاية أو إخفاق العمليات الداخلية أو الأشخاص أو النظم أو الخسارة الناتجة عن الأحداث الخارجية. وتشمل المخاطرة التشغيلية المخاطر القانونية، ومخاطر مخالفة أحكام الشريعة ومبادئها، ومخاطر الأمانة، ومخاطر السلوك المهني التي تؤثر على شركة التكافل، ولا تشمل المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة.
مخاطر التعثر الائتمانية	المخاطر في أن لا يحصل مشغل التكافل على النقود أو الأصول التي يستحقها بسبب تخلف طرف مرتبط مع المشغل في عقد ثنائي في أداء واحد أو أكثر من التزاماته.
مخاطر التكافل	مخاطر التغير السلبي في قيمة الموارد الرأسمالية بسبب التغيرات غير المتوقعة في افتراضات تقدير الاشتراكات أو الاحتياطات مثل الشدة أو التكرار أو الاتجاه أو التقلب أو مستوى معدلات الحدوث.
مخاطر السمعة	مخاطر الدعاية السلبية المحتملة فيما يتعلق بالممارسات التجارية لمشغل التكافل التي تؤدي إلى انخفاض قاعدة العملاء أو قيمة العلامة التجارية أو التقاضي المكلف أو انخفاض الإيرادات.
مخاطر السوق	مخاطر التغير السلبي في قيمة الموارد الرأسمالية نتيجة للتغيرات غير المتوقعة في مستوى أو تقلب أسعار السوق للمطلوبات والموجودات.
مخاطر السيولة	الخطر المتمثل في عدم قدرة مشغل التكافل على استخلاص استثماراتها والأصول الأخرى في الوقت المناسب من أجل الوفاء بالتزاماتها المالية، بما في ذلك احتياجات الرهن، عند استحقاقها.
مخاطر الطريق الخطأ	المخاطر التي تحدث عندما يرتبط التعرض للأطراف المقابلة، مثل الضامنين الماليين، بشكل سلبي بجودة الائتمان لتلك الأطراف المقابلة.

مخاطر العدوى	مخاطرة أن يكون لحدث خراجي أو داخلي تأثير سلبي على الكيان القانوني أو جزء من المجموعة وينتقل إلى كيانات قانونية أخرى أو أجزاء من المجموعة.
المخاطر القانونية	خطر تأثر مشغل التكافل سلبًا بسبب عدم اليقين القانوني الذي يمكن أن ينشأ عن عقود غير قابلة للتنفيذ، أو تغيير في القوانين أو اللوائح، أو عدم الامتثال بشكل صحيح للتشريعات.
مخاطر المجموعة	خطر أن يتأثر الوضع المالي لمجموعة أو كيان قانوني داخل المجموعة سلبًا بحدث على مستوى المجموعة، أو حدث في كيان قانوني، أو حدث خارج المجموعة. وقد يكون هذا الحدث ماليًا أو غير مالي (مثل إعادة الهيكلة).
مخاطر مخالفة أحكام الشريعة ومبادئها	المخاطر التشغيلية الناتجة عن مخالفة المؤسسة أحكام الشريعة ومبادئها في منتجاتها وخدماتها.
المخصصات الفنية	المبلغ الذي يخصصه مشغل التكافل للوفاء بالتزاماته التكافلية وتسوية جميع الالتزامات للمشتركين والمستفيدين الآخرين الناشئة طول مدة المحفظة، بما في ذلك نفقات إدارة العقود وإعادة التكافل ورأس المال المطلوب لتغطية المخاطر المتبقية.
المراقب على مستوى المجموعة	المراقب (أو المراقبون) المسؤول عن الإشراف الفعال والمنسق على مجموعة التأمين بما في ذلك التنسيق مع المراقبين الآخرين المعنيين في الرقابة على مجموعة التأمين على مستوى المجموع، بصفته مكمِّلًا للرقابة على الكيان القانوني للتأمين.
مستوى الضبط*	عتبة لمستوى الملاءة تتطلب تدخلًا من المراقب أو تفرض قيودًا معينة على المؤمِّن إذا انخفض مستوى الملاءة الفعلي أسفلها. تنطبق مستويات الملاءة على مستوى الصندوق المنفصل أو الكيان القانوني أو المجموعة.
مستويات ضبط الملاءة	هي التي إن تم الإخلال بها نَجم عن ذلك قيود على مشغل التكافل أو تدخل من قِبل السلطات الرقابية.
مشتركو إعادة التكافل	الأطراف التي تشارك في اتفاقية إعادة التكافل مع مشغل إعادة التكافل التي يحق لها الاستفادة منه بموجب عقد إعادة التكافل.

مشتركو التكافل	الأطراف التي تشارك في منتج التكافل مع شركة التكافل التي تستحق التعويضات والحقوق الأخرى بموجب عقد التكافل.
مشغل إعادة التكافل	أي مؤسسة أو كيان يدير عملاً من أعمال إعادة التكافل، وغالباً ما تكون تلك المؤسسة أو الكيان -دون ضرورة ذلك- جزءاً من الكيان القانوني الذي يتم الاحتفاظ فيه بمصالح المشاركين.
مشغل التكافل	أية مؤسسة أو كيان يدير عملاً من أعمال التكافل، وغالباً ما تكون تلك المؤسسة أو الكيان -دون ضرورة ذلك- جزءاً من الكيان القانوني الذي يتم الاحتفاظ فيه بمصالح المشاركين.
الملاءة	السلامة المالية لمشغل التكافل بما في ذلك القدرة على الوفاء بالتزاماته تجاه مشتركي التكافل عند استحقاقها. وتشمل الملاءة كفاية رأس المال والسيولة والمخصصات الفنية والجوانب الأخرى التي تم تناولها في إطار عمل إدارة المخاطر المؤسسية.
المنهج القائم على الاستمرارية	منهج يضع الخصائص التي تقيم على أساسها عناصر رHس المال حسب جودتها، وترتب من خلاله الأدوات مقابل أدوات أخرى لتحديد ما إذا كانت داخلة في موارد رأس المال. وإذا استخدم منهج التصنيف، فستُستخدم الضوابط لتحديد صنف موارد رأس المال الذي يندرج تحته عنصر رأس المال
المنهج القائم على عدم الانقطاع	منهج يحدد خصائص تقيم من خلالها عناصر رأس المال الفردية بناء على جودتها؛ فترتب العناصر مقابل بعضها لمعرفة مدى أهليتها لتعد في موارد رأس المال. وعند استخدام منهج التصنيف ستُستخدم الضوابط لتحديد صنف رأس المال الذي سيصنف تحته كل عنصر من رأس المال.
منهج الموازنة الإجمالية (إجمالي قائمة المركز المالي)	مفهوم يعترف بالترابط بين جميع الأصول وجميع الالتزامات وجميع متطلبات رأس المال التنظيمية وجميع موارد رأس المال. ويجب أن يضمن نهج الميزانية العمومية الإجمالية أن تأثيرات جميع المخاطر الجوهرية ذات الصلة على المركز المالي العام للأوراق المالية يتم التعرف عليها بشكل مناسبٍ وكافٍ. وتجدر الإشارة إلى أن نهج إجمالي الميزانية العمومية هو مفهوم شامل وليس ينطوي على استخدام منهجية معينة.
موارد رأس المال	موارد يمكنها امتصاص الخسائر.

نافذة تكافل	جزء من مؤسسة تأمين أو إعادة تأمين تقليدية (قد يكون فرعًا أو وحدة مخصصة منها) يقدم خدمات تكافل أو إعادة تكافل.
النقص	الحالة التي تزيد فيها مطلوبات صندوق على موجوداته بحيث يكون لدى الصندوق رصيد مدين.
النمذجة العشوائية	منهجية تهدف إلى عزو التوزيع الاحتمالي لمتغيرات مالية معينة. وتستخدم أحيانًا حلولًا مغلقة الشكل، وغالبًا ما يتضمن محاكاة أعداد كبيرة من السيناريوهات من أجل عكس توزيعات رأس المال المطلوبة من قبل مشغل التكافل وتعرضاته المختلفة للمخاطر.
النموذج الداخلي	نموذج يعده مشغل التكافل داخليًا أو، في حالة نموذج معد خارجيًا، يتم تخصيصه لاستخدامه الخاص في حساب رأس المال الاقتصادي والتنظيمي، أو قياس المخاطر، أو تقييم بنود الميزانية العمومية.
الهامش الأعلى من التقدير الحالي	هامش يتجاوز التقدير الحالي في تقييم المخصصات الفنية لتغطية عدم اليقين المتأصل في تلك الالتزامات.
هامش الملاءة	فائض المطلوبات على الموجودات. (نظرًا لاستخدام هذه المصطلحات بشكل متكرر بطريقة غير دقيقة، يشير المسرد إلى الملاءة المالية المتاحة (الهامش) أو فائض رأس المال المتاح وهامش الملاءة المطلوب أو الفائض المطلوب.)
الهيئة الشرعية	كيان يشمل فقهاء شرعيين متخصصين في فقه المعاملات المعاصرة ولديهم إلمام وخبرة بالنظام المالي الإسلامي بصفة خاصة والنظام الاقتصادي الإسلامي بصفة عامة، يقدمون الفتوى والمشورة ويتولون الرقابة والتدقيق ويصدرون قرارات شرعية ملزمة وتوصيات.
وضعية المخاطر	تقييم في نقطة زمنية لتعرض مشغل التكافل الإجمالي للمخاطر الكلية، وعند الاقتضاء، صافي المخاطر المجمعة داخل وعبر كل فئة من فئات المخاطر ذات الصلة بناءً على الافتراضات المستقبلية.
وظيفة الضبط	وظيفة (في شكل شخص أو وحدة أو قسم) في شركة التكافل تقع عليها مسؤولية التقييم الموضوعي، والتقارير، وتأكيد الثقة في عمليات إدارة المخاطر، والالتزام، والاكتوارية والتدقيق والوظائف المكافئة التي تعالج الحوكمة الشرعية.

الوكالة	عقد يعين بموجبه مشتركو التكافل أو مشتركو إعادة التكافل (المُوكِلون) مشغل التكافل أو مشغل إعادة التكافل (الوكيل) لتنفيذ أنشطة الاكتتاب والأنشطة الاستثمارية الخاصة بصناديق التكافل أو صناديق إعادة التكافل بالنيابة عنهم مقابل أجر معلوم.
وكالة التصنيف الائتماني	مؤسسة تقيّم وتعطي تصنيفات ائتمانية لمصدر دين أو أداة دين.